FAILY MAGAZINE
243
فەیلی
مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة
شفق للثقافة والاعلام للكورد الفيليين
آذار 2024

ما سر تعطيل المصانع العراقية؟

المستخدم العراقي .. ملك الهواتف النقالة

الجانب المظلم في الملاهي الليلية ..

الزواج خارج المحاكم .. حقوق ضائعة وأطفال لا يعترف بهم القانون

فەیلی

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق

صاحب الامتياز

مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين

دەزگای رۆشنبیری و راگەیاندنی کوردی فەیلی

SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE & MEDIA FOR FAILI KURD

243

السنة العشرون

آذار / مارس ٢٠٢٤

رقم الاعتماد في

نقابة الصحفيين العراقيين 1016

رقم الايداع في دار الكتب

والوثائق 796 في 2004

website: www.shafaq.com

أسرة التحرير

رئيس التحرير

علي حسين فيلي

info@shafaaq.com

مدير التحرير

علي حسين علي

سكرتير التحرير

صادق الازرقي

هيئة التحرير

محمد جمال

ياسر عماد

ماجد محمد صالحان

سندس ميرزا

التصميم الفني

ايمان حبيب علي

في هـذا العدد

20

أجيال العراق السياسية

بين الماضي والحاضر

4

كورد عراقيون

يجاهدون لحفظ

تراثهم رقمياً

72

العزوبة والعنوسة في

تصاعد..

معرقلات الشاب العراقي

لتكوين اسرة

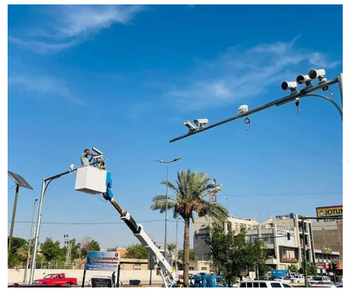

28

المراقبة المرورية

بين الاجراءات العقابية

ورداءة الطرق

42 مفارقة السياسة العراقية

الدعوة الى خروج الامريكان

والتغيب عن جلسة التصويت

52 الفن في العراق

البدايات النشطة والانحسار الراهن

108 الضرائب وعقارات الدولة

هل هما الأكثر فسادا في العراق؟

كلمـــة العدد

بعد ٢٠ عاماً .. أيُّ أنواع التعايش أفضل؟

كل ربيع عيد، حتى إن كان اسم العيد مختلفا، اليونسكو قامت منذ عام 2009 بتعريف نوروز جزء من التراث الإنساني بشكل رسمي، ولكن بالنسبة للكورد قبل أي احتمال آخر هو عيد قومي على الرغم من العديد من الشعوب والقبائل في العالم أضافت أهمية دينية وثقافية أخرى الى هذه المناسبة. وعدا عن انبعاث الحياة في الطبيعة بالنسبة للكورد فإنه يعني انبعاث روح الوئام والحديث عن الهوية والحقوق القومية والسياسية. يريد الكورد أن يبنوا أفضل أيام حياتهم الحالية والمستقبلية بالتوجه الى الطبيعة في عيد النوروز، وفي هذه الدائرة يريدون أن يحتضنوا قصة السعادة وأفراح الحياة ولو لفترة، وأن يكون لديهم نظرة إيجابية. إذا ابتعدنا عن نوروز ودخلنا عالم السياسة الحقيقي في العراق، يقال الآن أن السياسة يجب أن تكون مرتبطة بالأخلاق، لكن هل هذه العلاقة موجودة؟ ومن المؤكد أنه لا توجد علاقة متوازنة بينهما. ظل العراق منذ أكثر من 20 عاماً، في حالة من عدم الاستقرار في مرحلة ما بعد الدكتاتورية، وابتلي بمشاكل لا يمكن حلها من قبل أفراد وجماعات من الناس، في حين أن المشاكل الكبرى والحاسمة تتطلب تعاوناً عاما. الا ان النظام السياسي والمجتمع والكيانات الحالية ليست مستعدة حتى للحوار الصادق والصريح. وعندما انهار حزب البعث، تلبس العراق بسياسة بلا روح ومن دون أن تتجذر العدالة والحرية الحقيقية. ولم تتم إعادة بناء خطوط الدولة التي يمكن للمجتمع أن يثق بها لسد الفجوة من حيث محتوى وممارسة الحكم. لقد حصلت في عراق ما بعد البعث أحداث إيجابية كثيرة وقدمت أخرى من النماذج السيئة، بما في ذلك الأزمات المتكررة في مجال السياسة. على سبيل المثال، اثنان من الفائزين في الانتخابات الست (السيد إياد علاوي + السيد مقتدى الصدر) لم يحصلا على فرصة وحق تشكيل الحكومة. من مهمات الحكومة منع الصراعات، ومن واجبها إيجاد الحلول في حالة ظهور المشكلات. لقد قمنا بالتجارب منذ ما يقرب عقدين من الزمن، لكنها ليست مستقرة والحكومات جزء من المشكلة. لذا، وفقا للوضع العام، نحتاج إلى صوت مشترك حول كيفية البناء. وهذا ما يجب أن نفكر فيه بمعنى أن المجتمع السياسي العراقي الإنساني هو مجتمع يجب أن يكون مخلصاً ويلتزم بالقوانين التي تضمن حرية المجتمع السياسي ومؤسساته وتنظيمه. القوة والسلطة هي منطق الحياة السياسية، وأي سلوك يزرع اليأس ويعطل عمل السياسة فهو كارثي. ويجب الربط بين العمل السياسي والمصلحة العامة. فالسلطة هي محرك الحياة السياسية، ويجب أن تردُّ على السؤال لماذا يجب أن تعيش جميع الطوائف العراقية معا في هذا العصر؟ وما هي علامات التعايش الاختياري؟ هل التعايش السلمي الطوعي هو الحل الوسط العصري؟

رئيس التحرير

«كنوز» يغطيها الغبار ومخطوطات مفقودة..

كورد عراقيون يجاهدون لحفظ تراثهم رقمياً

يسعى شباب كورد في إقليم كوردستان حماية تراثهم وتاريخهم المدون في المخطوطات والكتب القديمة التي اصفرت أوراقهم لتقادم الزمن، وحفظها رقمياً لكي تصل إلى الأجيال اللاحق سلمية، خشية أن تتعرض للتلف بمرور الزمن.

فيلي

ووفقاً لتقرير لوكالة «فرانس برس»، يقلّب ريبين بشتيوان بتأنٍّ صفحات كتاب قديم اصفّرت أوراقه داخل حافلته الصغيرة في إقليم كوردستان، ويصوّرها على حاسوبه لحفظها رقمياً في إطار مهمة يقوم به مع زميلين له لصون المخطوطات الكوردية.

ويقول الشاب البالغ من العمر 23 عاماً أثناء توقف الحافلة في مدينة دهوك «هدفنا هو حفظ الكتب القديمة والنادرة والمتهالكة، رقمياً، كي لا تندثر».

البحث عن كتب نادرة

ويضيف الشاب فيما كان ينسخ مذكّرات لأستاذ كوردي نشرت في العام 1960 إنه «لعمل مقدّس أن تقوم بحفظ تاريخ وثقافة كوردستان».

ويجول بشتيوان مرةً واحدةً في الأسبوع مع زميلين له، بحافلة بيضاء صغيرة من أربيل عاصمة الإقليم المتمتع بحكم ذاتي، إلى مدنه وقراه.

ويأمل هؤلاء إيجاد كتب «قديمة ونادرة» تتضمّن معلومات عن الأكراد وتاريخهم، وتعود لأكثر من 40 عاماً حتى قرون من الزمن، وتشمل جميع اللهجات والثقافات الكوردية المتنوعة.

الأميرة الكوردية

في مكتبة دهوك العامة، يبحث فريق الأرشفة بانتباه بين رفوف الكتب الخشبية عن قطعة أدبية أو تاريخية كوردية نادرة قد تثير اهتمامهم.

فيلي
كورديات

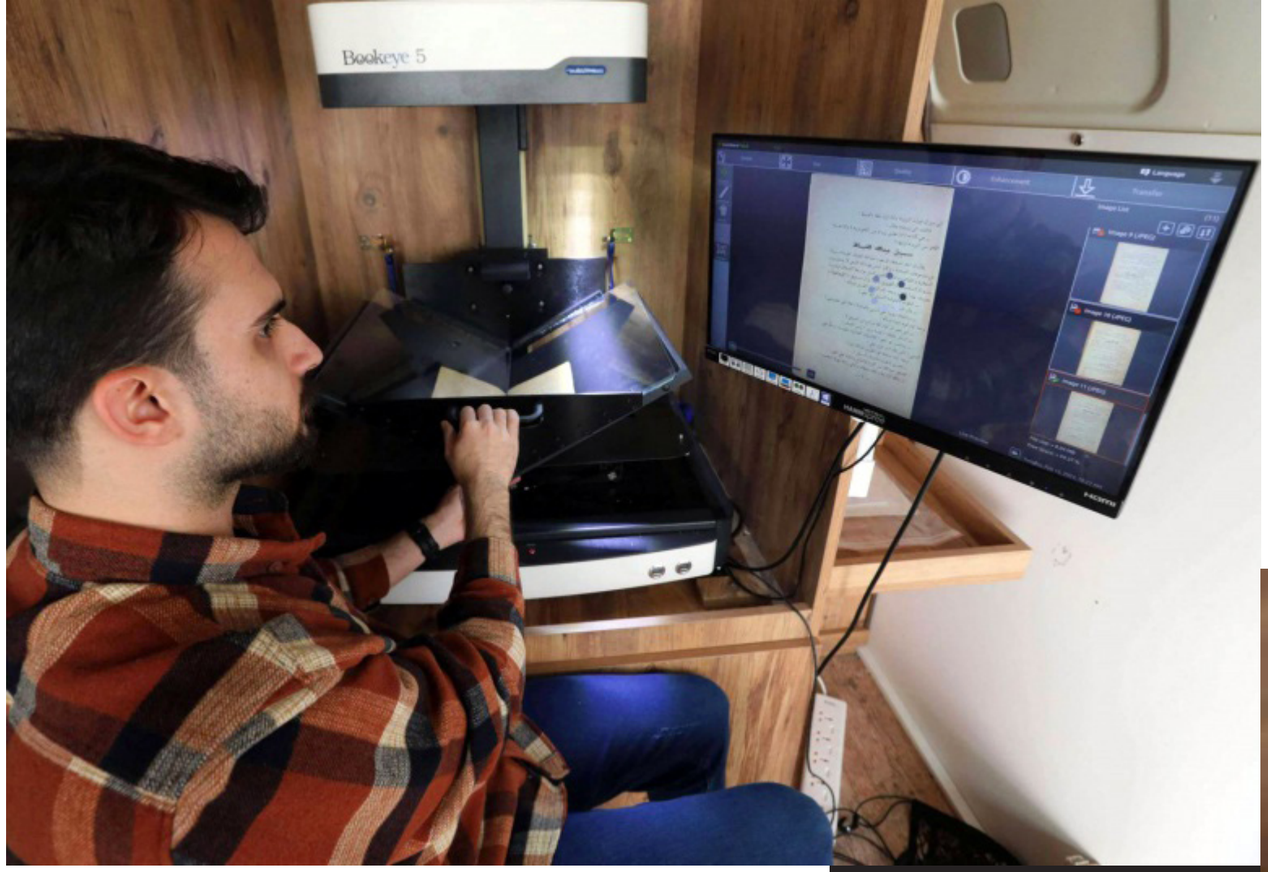

في مكتبة دهوك العامة، يغطّي الغبار مجموعة من الوثائق والمخطوطات القديمة على بعض الرفوف، لغياب القدرات الكافية من أجل أرشفتها رقمياً. لذلك، عندما طرح فريق مركز كوردستان للفنون والثقافة فكرة أرشفة الكتب إلكترونياً، فتح لهم مدير المكتبة مسعود خالد الأبواب.

وتحتاج بعض المخطوطات لموافقة مالكيها الأصليين قبل نسخها وحفظها إلكترونياً. عندما يحصل خالد على هذه الموافقة، سيعود الفريق إلى دهوك ليستكمل المهمة.

ويقول الرجل البالغ من العمر 55 عاماً «لدينا كتب طُبعت قبل وقت طويل، وتوفي مالكوها وكتّابها، ولن تطبع من جديد».

ويضيف خالد أن تحويل هذه الكتب والمخطوطات إلى نسخ إلكترونية «سوف يتيح في نهاية المطاف افتتاح مكتبة إلكترونية».

ويكشف هانا هيراني، وهو إمام مسجد في بلدة هيران، عن كنز لفريق مركز كوردستان للفنون والثقافة، يحتوي على مخطوطات تعود إلى قرون كانت موجودة في مدرسة دينية تأسست في القرن الثامن العشر.

وكانت المدرسة تمتلك العديد من المخطوطات، لكن عدداً كبيراً دمّر في الحرب العراقية الكوردية الأولى في العام 1961، وفق هيراني.

ويضيف أن «20 مخطوطاً فقط نجت حتى يومنا هذا»، من ضمنها قصائد عمرها مئات الأعوام.

وينتظر هيراني حالياً بفارغ الصبر افتتاح الموقع الإلكتروني لمركز كوردستان للفنون والثقافة لتصبح هذه المخطوطات النادرة متوافرة للجميع.

ويقول «حان الوقت لإخراجها للعلن وأن تصبح متاحة للجميع».

فترة حكم نظام صدام حسين، ولم يحصلوا على الحكم الذاتي إلّا بعد هزيمة العراق في حرب الخليج في العام 1991. وأصبح إقليم كوردستان المتمتع بحكم ذاتي ضمن العراق الاتحادي رسمياً في دستور العام 2005 الذي أعدّ في أعقاب الغزو الأميركي للعراق في العام 2003 والذي أسقط نظام صدام حسين.

وفقد الكورد خلال تاريخهم المليء بالنزاعات العديد من المخطوطات والوثائق. أما ما تبقّى فهو موزّع بين المكتبات الخاصة والعامة والجامعات أو في مجموعات خاصة.

ولا يوجد في الإقليم مركز خاص لأرشفة الكتب الكوردية، لكن مشروع الأرشفة الرقمية هذا تديره منظمة «مركز كوردستان للفنون والثقافة» غير الحكومية التي أسسها ابن أخ رئيس إقليم كوردستان نيجيرفان بارزاني.

وبدأ فريق المركز بالتنقّل من منطقة إلى أخرى منذ تموز/يوليو 2023، آملين بنشر هذه الكتب النادرة مجاناً على الموقع الإلكتروني للمركز اعتباراً من نيسان/أبريل المقبل.

إمارة بابان

وتمكّن الفريق من أرشفة 950 كتاباً ووثيقة، من بينها مجموعة مخطوطات تعود للقرن التاسع عشر وكانت ملكاً لإمارة بابان الكوردية حيث تقع الآن محافظة السليمانية.

ويقول المدير التنفيذي لمركز كوردستان للفنون الثقافة محمد فاتح إن الهدف هو «توفير مصدر رئيسي للقراء الكورد والباحثين».

ويضيف «سيكون هذا الأرشيف ملكاً لجميع الكورد لاستخدامه، وليكون عاملاً مساعداً في كيفية فهمنا لأنفسنا».

«كنز» تحت الغبار

واختار الفريق بروية بمساعدة مدير المكتبة، مجموعة من نحو 35 كتاباً من شعر وسياسة ولغة وتاريخ، كتبت باللهجات الكوردية المختلفة، وبعضها باللغة العربية.

ويحمل بشتيوان بين يديه كتاباً متهالكاً عنوانه «خانزاد» تيمناً بأميرة كوردية عاشت في القرن السادس عشر ويضمّ قصصاً من الفولكلور الكوردي، ثم يقلّب برفق صفحات كتاب ديني عتيق، لامساً بيديه الكلمات التي كتبت بخطّ عربي.

في الحافلة المزوّدة بجهازي مسح ضوئي (سكنر)، يجلس الفريق للقيام بالعمل الشاق الذي يمتدّ ساعات في نسخ الكتب التي جمعوها، قبل أن يعيدوها إلى المكتبة.

المخطوطات المفقودة

وتعرّض الكورد للاضطهاد والقتل خلال

تمكّن الفريق من أرشفة 950 كتاباً ووثيقة، من بينها مجموعة مخطوطات تعود للقرن التاسع عشر وكانت ملكاً لإمارة بابان الكوردية حيث تقع الآن محافظة السليمانية.

العقوبات الأمريكية ودول إقليمية أسهمت بتدميرها..

ما سر تعطيل المصانع العراقية؟

فـيلي

37 ألف مصنع متوقف عن العمل في العراق، رقم يعكس حجم التدهور الكبير الذي يعاني منه القطاع الخاص جرّاء غياب الخطط الحكومية للارتقاء به بعد عام 2003، ما ساهم بتدمير هذا القطاع ليضاف إلى باقي القطاعات التي تعرضت لتدمير ممنهج، وفق مراقبين.

أما المعنيين، فقد أكدوا أن رئيس الحكومة الحالي، محمد شياع السوداني، يعوّل على القطاع الخاص كثيراً، وتمت إعادة العمل بأعداد كبيرة من المصانع خلال السنتين الماضيتين، حتى وصلت المصانع العاملة حالياً إلى 30 ألف مصنع، وهناك جدية وبوادر لإعادة الأعداد الباقية المتوقفة.

تدهور وعقوبات

ويشهد القطاع الخاص في العراق، تدهوراً كبيراً جرّاء غياب الخطط الحكومية للارتقاء به، مما جعله يستمر بالتراجع بشكل مستمر ومساهمته في الاقتصاد الوطني ضئيلة جداً، بحسب الخبير

فيلي
سياسة

الاقتصادي، عمر الحلبوسي.

ورأى الحلبوسي، خلال حديثه لمجلة «فيلي»، أن دخول الساسة إلى القطاع الخاص، جعل أغلب مجالاته محتكرة وحولوه إلى «نافذة لزيادة ثراء فئة معينة من الساسة، الذين استغلوا القطاع الخاص لتكوين مؤسسات خاصة تكون نافذة لغسيل الأموال فضلاً عن واجهات اقتصادية».

وبحسب الحلبوسي، فيؤشر ذلك في العقوبات الأمريكية التي طالت القطاع الخاص العراقي، في ظل غياب التمويل من المصارف الخاصة والحكومية، واحتكار المبادرات الحكومية لجهات معينة دون غيرها من الشعب».

كما أن التدخلات الخارجية أسهمت هي الأخرى في تفاقم تراجع القطاع الخاص، وفق الحلبوسي، الذي استدرك بالقول: «عملت دول إقليمية على تدمير القطاعات العراقية كافة من أجل أن يبقى العراق سوقاً لتصريف بضائعها، في ظل انعدام سيادة القرار والإرادة الوطنية للنهوض بالاقتصاد العراقي». ما سبق أسهم بحسب الخبير الاقتصادي، في تراجع فرص العمل التي يوفرها القطاع الخاص، وكذلك تراجع الأجور رغم ساعات العمل الطويلة، والأعباء التي تُفرض على العاملين في القطاع الخاص، وفي أغلب الأحيان يتم الاستغناء عن العاملين دون سبب يذكر».

وجاءت العقوبات الأمريكية على القطاع المصرفي، لتسهم هي الأخرى في قلّة فرص العمل وتراجع الأجور»، يقول الحلبوسي.

ويضاف لذلك، بحسب الحلبوسي، التخلي عن عدد كبير من العاملين لتستمر أزمة تدهور القطاع الخاص وقلّة مساهمته في الناتج المحلي، مع قلّة خلق فرص العمل على الرغم من أن أساس النهضة الاقتصادية للبلدان هو القطاع الخاص، كونه الأكثر مرونة والأسرع بالاستجابة للتغيرات، إلا أن الحكومات المتعاقبة منذ عام 2003 وحتى الآن ساهمت بتدمير القطاع الخاص ليضاف إلى باقي القطاعات التي تعرضت لتدمير ممنهج»، بحسب الخبير الاقتصادي.

معاناة العامل العراقي

يواجه العمال العراقيون تحديات ومشكلات تتعلق بحقوقهم القانونية والضمان الاجتماعي والصحي، ما يتطلب توحيد الجهود ومضاعفة العمل لوضع خطط ملموسة وحقيقية تعالج تردي أوضاعهم، ووضع الصناعة في بلادهم.

وأعلن رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، في 3 كانون الأول 2023، دخول قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال في القطاع الخاص حيز التنفيذ، بعد أن صوت مجلس النواب العراقي عليه، في أيار 2023، في خطوة وصفتها الحكومة بأنها أساسية ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي وعدت بها، وضمان حقوق العاملين في هذا القطاع.

وفي هذا السياق، ذكر نائب رئيس اتحاد نقابات العمال في العراق، رحيم الغانمي، أن «الحد الأدنى لأجور العامل 450 ألف دينار شهرياً، ووقت العمل 8 ساعات في اليوم، على مدى 6 أيام في الأسبوع».

وأوضح الغانمي، خلال حديثه للوكالة، أن «القوانين التي تخص الطبقة العاملة معطلة، حيث إن العامل العراقي لا يلقى الحقوق كما أقرانه في الوطن العربي، رغم أن العامل العراقي يمتاز بمهارات عدة».

وأكد أن «الكثير من المصانع والمعامل والشركات معطلة، منها معمل الغزل والنسيج في الكوت وبابل، والقطاع المختلط، والقطاع الصناعي، والصناعات الخفيفة، فلا توجد صناعة محلية وحتى الخضار يتم استيراده، وما يعمل حالياً المطاعم والفندقة».

وساهمت مكاتب تشغيل العمالة الأجنبية بفقدان وظيفة العامل العراقي، وأغلب الذين يستقدمون للبلاد هم ليسوا فنيين وذوي خبرة، بل مستواهم أدنى من العامل العراقي، وفق الغانمي.

العمالة الأجنبية

وكان رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق، ستار دنبوس أشار في حديث سابق للوكالة، إلى «وجود فوضى في ملف العمالة الأجنبية التي تقدر بأكثر من مليون عامل، وهؤلاء دخلوا إلى البلاد بشكل عشوائي دون شروط وقيود ومراقبة من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ما أثر سلباً على نسبة العاطلين عن العمل في العراق».

بدوره، بين الخبير القانوني، علي التميمي، قانونية وجود العمال الأجانب في العراق بالقول إنه «لم يشرع قانون خاص بالعمالة الأجنبية في العراق، والقانون المطبق هو قانون العمل 37

«عملت دول إقليمية على تدمير القطاعات العراقية كافة من أجل أن يبقى العراق سوقاً لتصريف بضائعها، في ظل انعدام سيادة القرار والإرادة الوطنية للنهوض بالاقتصاد العراقي»

لسنة 2015 وقانون إقامة الأجانب 118 لسنة 1978».

واشترط هذين القانونين «حصول العامل على إجازة العمل كشرط للتواجد وجواز سفر وسمة دخول وشروط أمنية أخرى، وعادة ما يُغرّم المخالف بمبلغ لا يزيد عن 500 دولار ثم يرحل وحسب قرار محكمة التحقيق»، وفق التميمي.

ولفت التميمي، خلال حديثه لمجلة «فيلي»، إلى أن «وجود هؤلاء العمال الذين يُقدّر عددهم بمليون عامل دون خطط يشبه كثرة السيارات المستوردة، له أثر على الاقتصاد والأمن الجنائي والبطالة وخروج الأموال».

وشدد على ضرورة «تشريع قانون خاص بذلك يفصّل كل جوانبهم ووجودهم وترحيلهم، والمعلومات تقول أن أعداداً كبيرة منهم يعملون بلا إقامة، ولا حل أمام القضاء سوى ترحيلهم إلى بلدانهم».

معرقلات الاستثمار

وفي تصريحات سابقة لمجلة «فيلي»، أكد عضو لجنة الاستثمار والتنمية النيابية، حسين السعبري، أن الاستثمار في العراق يواجه عرقلة من وزارات ودوائر ومؤسسات في الدولة، منها مشكلة الحصول على موافقات وزارة الصناعة لإنشاء المعامل الصناعية، مؤكداً على ضرورة توفير الدعم الحكومي للمشاريع والاستثمارات لتشغيل الأيدي العاملة والاستفادة من الأموال داخل البلاد بدلاً من ذهابها إلى الخارج.

هذا وأفاد عضو لجنة الاقتصاد والصناعة والتجارة النيابية، سوران عمر، بأن «الصناعة العراقية بحاجة إلى النمو، وهو ما يتطلب مساعدة وزارة الصناعة من تخصيص موازنة جيدة لها، وتسهيل الاستثمار في الصناعة، وتنمية المصانع من خلال توفير الوقود والكهرباء والأرض لها».

وأضاف عمر: «وكذلك إصدار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي أرسلته الحكومة لحماية حقوق كلا القطاعين في الشراكة، وأن تهتم الحكومة بالأمن الاقتصادي وتُنفّذ قانون حماية المنتج المحلي، وفي الوقت ذاته، تُسيطر على المعابر الحدودية، وتعاقب المهرّبين، الذين تسببوا بأضرار جسيمة للصناعة والزراعة العراقية».

ونوه إلى أن «رئيس الوزراء نفسه كان وزيراً للصناعة حتى عام 2018»، مبيناً أن «وزير الصناعة الحالي كان وزيراً للتخطيط في الحكومة السابقة، لذلك من المتوقع أن تنمو الصناعة العراقية».

ويحتاج العراق إلى معامل في القطاعات الصناعية المختلفة، سواء كان في الأدوية أو الأغذية أو الإنشائية أو النسيجية أو الكهربائية وغيرها، إضافة إلى الخدمات والإنتاج، بحسب رئيس اتحاد الصناعات العراقية، عادل عكاب.

وعن تصنيف أهمية القطاعات، بيّن عكاب، أن «الدواء والغذاء يأتي في المركز الأول، لكن في المقابل هناك حاجة لبناء أكثر من 4 ملايين وحدة سكنية، وهذه تحتاج إلى المواد الإنشائية المختلفة، لذلك لا يمكن استثناء قطاع دون آخر لأن جميعها مهمة للبلاد».

ولفت إلى أن «العراق فيه قدرة شرائية جيدة كما هناك تعطّش للصناعة الوطنية الحقيقية المميزة عن المستورد، والملبّية لطموح المواطن»، مشيراً إلى أن «الحكومة لديها رؤية لإنعاش الصناعة، وفعّلت قرارات كانت متوقفة سابقاً، ونأمل بترجمة رؤيتها كاملة على أرض الواقع».

اهتمام حكومي

وفي هذا الجانب، أكد رئيس مستشاري اتحاد الصناعات، عقيل رؤوف أحمد، أن «رئيس الوزراء يعوّل على القطاع الخاص كثيراً في إنشاء مليون وحدة سكنية خلال الاجتماع معه مؤخراً، حيث ستكون للمنتجات العراقية الأفضلية في تجهيز هذه الوحدات».

وعن واقع المصانع ومحاولات إعادة المتوقف منها، أوضح أحمد، للوكالة، أن «هناك بحدود 67 ألف مصنع مسجل، وتم إعادة - خلال السنتين الماضيتين مع التي كانت تعمل سابقاً - 30 ألف مصنع، لكن ما يزال هناك 37 ألف مصنع متوقفاً عن العمل».

وتابع: «هناك جدية لإعادة جميعها للعمل، حيث تم الطلب خلال الاجتماع مع السوداني بإعفاء المواد الأولية من الضرائب، للمساهمة بإعادة المصانع، وتخفيض الكهرباء والوقود، وحماية المنتج، وتمليك الأراضي للصناعيين، وإعفاء الضرائب المتراكمة، وتم تنفيذ جميع تلك الطلبات خلال يومين فقط».

وأشار إلى أن «القرارات اتخذت، وفي انتظار تطبيقها، لكن رئيس الوزراء أكد عزمه على تنفيذها، وفي حال تمت إعادة تشغيل المصانع المتوقفة فسوف تنشط جميع المصانع الأخرى، حيث إن المصانع مكملة للأخرى، ما سيؤدي إلى تشغيل الأيدي العاملة والحد من البطالة».

البطالة وسوق العمل

في المقابل، قال المتحدث باسم وزارة التخطيط الاتحادية، عبد الزهرة الهنداوي، إن «نسبة البطالة عام 2021 بلغت 16.5%، وهي نسبة مرتفعة عن الأعوام السابقة، لتداعيات جائحة كورونا، من توقف الأنشطة الاقتصادية والفعاليات التنموية».

ورجح الهنداوي، خلال حديثه للوكالة، انخفاض معدلات البطالة، في ظل الإجراءات التي تم اتخاذها خلال السنتين الماضيتين 2022 و2023، منها التعيينات الكثيرة واستئناف العمل بالكثير من المشاريع إلى جانب البدء بمشاريع جديدة، التي وفرّت الآلاف من فرص العمل للشباب، مختتماً حديثه بالقول: «يجري في الوقت الحاضر مسحاً لمعرفة النسب الجديدة»

حفلات التخرج في العراق
بين العقيدة والتقاليد..

جدل يتكرر كل عام

فيلي

في مثل هذا الوقت من كل عام، تثير حفلات التخرج الجامعية لطلبة المراحل الأخيرة، جدلاً واسعاً في الأوساط العراقية، إثر ما يتضمنها من رقص وغناء، مع ما يرافقها من أزياء وظواهر يعدّها البعض دخيلة على المجتمع العراقي.

وبعد سنوات طويلة من التعب وسهر الليالي لنيل الطالب شهادة أكاديمية تؤهله لممارسة مهنته، يبادر الكثير من الطلبة إلى إقامة حفلات تخرج، تيمناً أو فرحاً بنهاية مسيرتهم التعليمية، إلا أنَّها تشهد ممارسات خرجت عن المألوف في كثير من تصرفاتها بالملبس، والمظهر، والرقص، والغناء، وغيرها، وفق مراقبين.

ويتداول في مواقع التواصل الاجتماعي بين الحين والآخر مقاطع فيديو لهذه الحفلات التي يحييها طلبة الجامعات وهم يرقصون تعبيراً عن سعادتهم بالتخرج، لكن لقيت تلك الحفلات انتقادات واسعة على صفحات مواقع التواصل خصوصاً أولئك الذين يتمسكون بالتقاليد الاجتماعية.

وفي هذا السياق، رأى الخبير التربوي، حيدر الموسوي، أن «ما يحصل في حفلات التخرج هو جديد على الجامعات العراقية، صحيح هي فرحة لكن لا بد أن تقام وفق طرق مناسبة، ما يستدعي من وزارة التعليم والأسر التدخل لوضع ضوابط لها».

وزير التعليم العالي:
" لايوجد أي نموذج في كليات العالم الأوروبية أو غيرها في دول العالم، تفعل ما تقوم به بعض الكليات العراقية في حفلات التخرج، كما أن الطالب سوف يخجل من نفسه في المستقبل لمشاركته بهكذا حفلات"

وأضاف الموسوي، لمجلة «فيلي»، أن «من يتحمل المسؤولية الأولى هي رئاسة الجامعات وعمادة الكليات، وعلى وزارة التعليم أن يكون لها إجراءات وموقف حازم تجاه هذه التصرفات عبر إصدار لوائح وتعليمات لتنظيم الاحتفالات، لتكون هناك احتفاليات مركزية وإجراءات ثابتة تُتابع من قبل رئيس الجامعة وعميد الكلية».

وحث الخبير التربوي، الأسر على متابعة أبنائها الطلبة وتقديم النصح لهم، وهذا ما على رئيس القسم وأساتذة الجامعات فعله أيضاً، لأجل الانتهاء من تلك التصرفات الدخيلة على المجتمع».

تصرفات فردية

مراقبون بدورهم رأوا أن هكذا ممارسات دخيلة لا تمت بصلة للعلم والمعرفة، وهي مضيعة للدوام ومنبوذة عند كثير من الطلاب، كما هو موقف الطالبة شروق حسين من جامعة بغداد من هذه الحفلات.

شروق حسين، وهي على أبواب التخرج، أكدت خلال حديثها للوكالة، رفضها الرقص والغناء والحفلات الصاخبة التي تحدث في حفلات التخرج، لكن في المسرح عند التقاط الصورة الجماعية قد تظهر تصرفات فردية من بعض الطلاب، ما يعم على الجميع».

وأكدت حسين، أن «أغلب الطلبة يرفضون ما يتداول على مواقع التواصل من الرقص والغناء في حفلات التخرج، بل يكتفون بالحفل المركزي الرسمي الذي تقيمه الجامعة».

من جهتها، قالت الباحثة الاجتماعية، رقية سلمان، إن «حفلات التخرج تنظم لها فعاليات وكرنفالات متنوعة، لكنها أخذت تتجاوز الاحتفال الرسمي المألوف برقصات وحركات معيبة وألفاظ وملابس لا تليق بمتخرج جامعي يمثل فئة معينة في المجتمع».

وأوضحت سلمان، للوكالة أن «المجتمع العراقي شرقي ومحافظ، لذلك على الطلبة الابتعاد عن تلك السلوكيات في حفلات التخرج وأن يكونوا قدوة للآخرين الذين ما يزالون في مراحل الدراسة، وأن تكون فعاليات التخرج جميلة ومعبرة وهادئة وذات حس وطني تليق بهذه المناسبة».

موقف الوزارة

بدوره، أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، نعيم العبودي، في فيديو نُشر على مواقع التواصل، «عدم وجود أي نموذج في كليات العالم الأوروبية أو غيرها في دول العالم، تفعل ما تقوم به بعض الكليات العراقية في حفلات التخرج، كما أن الطالب سوف يخجل من نفسه في المستقبل لمشاركته بهكذا حفلات».

وفي هذا الجانب، قال المتحدث باسم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حيدر العبودي، إن «سياق تسمية حفلات التخرج باسم دورات التخرج، وتوقيتات التخرج الرسمية بالجامعات، تقر في هيئة الرأي، التي هي أعلى سلطة في الوزارة، والجامعات تعمل وفقاً لذلك».

وأضاف العبودي، لمجلة «فيلي»، أن «حفلات التخرج الرسمية التي تأتي ضمن هذا السياق والتي تقام داخل الجامعات، يحضر نسبة منها الوزير ورؤساء الجامعات والشخصيات المجتمعية والنيابية، وتقام فيها طقوس رسمية ويُردد فيها القسم، فهذا الجو الرسمي مسؤولة عنه وزارة التعليم من حيث سياقاته وتفاصيله».

وتابع: «لكن ما نراه من سلوكيات فردية للمجموعات في حدائق عامة أو قاعات أو باحات خارجية، هذه يتحملها القائمون عليها وليس وزارة التعليم، فالمتخرج الجامعي الذي عمره بحدود 24 عاماً يتحمل مسؤولية تصرفاته وما يترتب عليها من آثار سلوكية وقانونية».

بعد ادانة تاريخية في البرتغال لداعش:

إشادة أممية بالقضاء العراقي

فيلي

أشـاد الفريـق التابـع للأمـم المتحدة للتحقيق فـي المسـاءلة عـن جرائم داعـش (يونيتاد) بجهـود العراق في دعم البرتغـال مـن اجـل اصدار الادانـة التاريخية الاولـى ضد احـد اعضاء التنظيـم الارهابـي لارتكابـه جرائـم دولية في العـراق.

وذكـر موقـع «اوتشـا» التابـع للأمـم المتحدة في تقرير ترجمته مجلة «فيلي»؛ ان فريـق التحقيـق وصـف مـا جـرى في البرتغـال بأنـه خطـوة مهمـة نحـو تحقيـق العدالـة.

وكان عضواً في تنظيـم داعـش أطلـق عليـه (أ. أ) وهـو مواطـن عراقـي كان قـد هـرب الى اوروبـا، قـد اتهـم بارتـكاب جرائـم حـرب في مدينـة الموصـل العراقيـة. واشـار البيـان الى ان هـذا الشـخص قـام بخطـف وجلـد مواطـن عراقـي، كـما ادين مـع شـقيقه (ي.أ) بالانتـماء الى تنظيـم ارهـابي.

ونقـل التقريـر عـن المستشـار الخـاص رئيـس فريـق التحقيـق كريسـتيان ريتـشر بهـذا الحكـم الـذي قـال انـه يمثـل «أول إدانـة في البرتغـال لجـاني بتهمـة ارتـكاب جريمـة حـرب، وهـو يشـكل علاقـة فارقـة عـلى الطريـق الـذي مهـدت لـه الشراكـة الفريـدة بـين فريـق التَّحقيـق (يونيتـاد) وبـين العـراق»، موضحا ان «القضاء العراقي وفريـق يونيتـاد عمـلا مـن أجـل تقديـم دعـم مهـم لعمليـات المسـاءلة في دول ثالثـة تتمتـع بسـلطات قضائيـة مختصـة بهـدف ملاحقـة الجرائـم الدوليـة التـي ارتكبهـا تنظيـم داعـش في العـراق».

وأوضـح التقريـر بـأن فريـق «يونيتـاد» تلقـى في العـام 2020 طلـب مسـاعدة مـن المدعـي العـام في البرتغـال، ولهـذا قـاد الفريـق تحقيقـا بالتعـاون الوثيـق مـع القـاضي رائـد المصلـح الـذي يـترأس محكمـة اسـتئناف نينـوى الاتحاديـة، وهـو تعـاون أثمـر عـن تحديـد هويـة 13 مـن الضحايـا والشـهود، فيـما عمـل فريـق «يونيتـاد» عـلى تسـهيل إمكانيـة الادلاء بافادتـه عـن بعـد خـلال وجودهـم في دهـوك، عـبر تقنيـة الفيديـو كونفـرس خـلال فـترة مـا قبـل المحاكمـة، وذلـك أمـام القـاضي والمدعـي العـام ومحامـي الدفـاع البرتغاليـين.

وبالاضافـة الى ذلـك، فـان القـاضي المصلـح قـام بتسـهيل إدلاء الشـهود بافادتهـم أثنـاء المحاكمـة عـن بعـد، مـن خـلال محاكمتـه في الموصـل، وهـي المـرة الاولى التـي يقـوم فيهـا القضـاء العراقـي بترتيبـات تسـهل افـادات الشـهود عـن بعـد عـبر الفيديـو كونفرنـس.

ونقـل التقريـر عـن ريتـشر قولـه «نحـن فخـورون جـدا بسـعينا المشـترك في هـذه القضيـة مـع القـاضي المبجـل رائـد المصلـح الـذي قـاد الى هـذه الادانـة التاريخيـة، وهـو يعكـس العمـل الهـادف الـذي يقـوم بـه فريـق التحقيـق (يونيتـاد) مـع القضـاء العراقـي كشريـك يدعـم عمليـات العدالـة القائمـة عـلى الادلـة في العـراق وفي كافـة انحـاء العـالم».

وذكـر أن «هـذا العمـل تحقـق بفضـل الدعـم القومـي مـن رئيـس مجلـس القضـاء الاعـلى القـاضي الدكتـور فائـق زيـدان»، مضيفـا ان «الفريـق عمـل مـع القضـاة العراقيـين المختصـين مـن أجـل ضـمان حمايـة الادلـة عـلى جرائـم داعـش وفقـا لاعـلى المعايـير الدوليـة».

واشـار الى ان «العمـل الـدؤوب مـع القضـاء العراقـي مـن اجـل بنـاء ملفـات قضايـا مشـتركة بحـق أعضـاء تنظيـم داعـش، يمثـل خطـوة مهمـة إلى الأمـام في الطريـق عـلى انجـاز المسـاءلة والعدالـة وتعزيـز الملاحقـات القضائيـة في كافـة أنحـاء العالم».

واعتـبر التقريـر؛ ان هـذه الادانـة في البرتغـال تشـكل «الأحـدث ضمـن قائمـة متزايـدة مـن الإدانـات في دول ثالثـة ناتجـة عـن دعـم فريـق «يونيتـاد» للمحاكـمات مـن خـلال التعـاون مـع القضـاء العراقـي»، موضحـا ان «هـذا الفريـق قـدم الدعـم لـ17 ملفـا للتحقيقـات في دول ثالثـة، قـادت إلى توجيـه لوائـح اتهـام، بينـما خلصـت 15 مـن هـذه الإحـالات إلى إدانـة أعضـاء في تنظيـم داعـش».

وذكـر التقريـر بقـرار محكمـة فرانكفـورت في ألمانيـا في العـام 2021، بـاول إدانـة لعضـو في داعـش لارتكابـه جرائـم إبـادة بحـق الايزيديـين، وذلـك بعـد محاكمـة اسـتمرت 19 شـهرا. كـما ذكـر التقريـر بادنـاة محكمـة سـويدية في العـام 2022 لاحـدى المنتسـبات لتنظيـم داعـش لفشـلها في حمايـة طفلهـا مـن التجنيـد في صفـوف التنظيـم الارهـابي.

كـما ذكّـر التقريـر بقـرار محكمـة كوبلنـز الألمانيـة في حزيـران/ يونيـو 2023 لمواطنـة ألمانيـة بتهمـة المسـاعدة والتحريـض عـلى ارتـكاب جريمـة إبـادة وضـد الانسـانية وجرائـم حـرب لاحتجـاز امـراة ايزيديـة.

ونقـل التقريـر عـن ريتـشر قولـه إن فريـق «يونيتـاد» سـيبذل كل جهـد ممكـن مـن أجـل ضـمان تحقيـق الشراكـة المثمـرة مـع القضـاء العراقـي النتائـج المأمولـة مـن خـلال محاكـمات ناجحـة تقـود الى ادانـات بتهـم ارتـكاب جرائـم دوليـة، مضيفـا أن الهـدف هـو هـدف مشـترك للأمـم المتحـدة وللعـراق وللـدول الثالثـة، بالإضافـة إلى آلاف الضحايـا والناجـين مـن العراقـيين.

ترجمة: مجلة «فيلي»

أجيال العراق السياسية بين الماضي والحاضر

بحسب نظرية كارل مانهايم، وهو من مؤسسي علم الاجتماع الكلاسيكي في تفسيره للأجيال التي أطلق عليها نظرية الأجيال أو «علم اجتماع الأجيال»، فانه يفرد للجموع البشرية مكانا رئيسا من نظريته ...

فيلي

وبحسب الوقائع، فقد دفع هذا أقلية مؤثرة من الشباب في الولايات المتحدة نحو تبني نشاط الحركة الاجتماعية. وعلى الجانب الآخر، فإن الجيل الذي وصل لسن النضوج في الجزء المتأخر من الستينات والسبعينات كان أقل مشاركة في نشاط الحركة الاجتماعية، وذلك، وفقًا لنظرية الأجيال، لأن أحداث هذا العصر كانت تؤدي بدرجة أكبر إلى توجه سياسي يؤكد على الإنجاز الفردي بدلاً من المشاركة في هذه الحركات الاجتماعية التي تطرح أسئلة بشأن الوضع المعاصر.

و مانهايم، يشير الى التعارض بين «الأيديولوجيا»، أي العقيدة الفكرية و «اليوتوبيا»، وهي الحلم بمجتمع مثالي يعمل فيه كل شيء ويسعد الجميع، أو في الأقل يفترض أن يكون كذلك، ويستعملها المفكرون لاستكشاف كيف سيظهر المجتمع المثالي وما هي المشكلات التي قد تكون في مثل هذا المجتمع الذي «لا تشوبه شائبة»؛ وهو يرى ان الأيديولوجيا تميل إلى إضفاء الشرعية على الوضع الراهن في حين أن اليوتوبيا هي أكثر ابتكارا ونقدا وتهدف إلى التغيير والتغلب على ما هو قائم.

وعرف مانهايم الجيل «واقترح البعض أن المصطلح الجماعة أكثر صحة»، لتمييز الأجيال الاجتماعية وهي ليست أجيال القرابة (العائلات، المرتبطة بالدم)، ولكن كمجموعة من الأفراد ذوي الأعمار المتشابهة شهد أعضاؤها حدثا تاريخيا جديرا بالملاحظة في غضون مدة زمنية معينة.

وبالنسبة للعراق يمكننا القول، ان مفهوم الجيل كان غير واضح وملتبس، ولطالما اقحمت موضوعات القرابة واسماء العائلات في تصنيف الاجيال وهو بخلاف النظرة الفعلية لمفهوم الجيل المرتبط بالجماعات البشرية.

توجد عدة فروقات بين الجيل السياسي القديم في العراق والجيل السياسي الحالي؛ وبرغم ان الجيل الحالي من السياسيين العراقيين نشأ في عصر التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة، مما يعني أن لديهم وسائل أسرع وأكثر فعالية للتواصل ونشر الأفكار والرؤى السياسية، فان كثيرا منهم يخرج عن المفهوم المتمدن لمصطلح الاجيال بالتعكز على صلة الدم والقرابة واسماء العائلات وهذا يعد خطأ كبيرا قياسا الى علم الاجتماع.

لذلك يلاحظ المراقبون انه برغم ان الجيل الحالي من السياسيين العراقيين غالباً ما يقولون ان لديهم مستوى أعلى من التعليم والخبرة الدولية، نتيجة للفرص المتاحة للسفر والدراسة في الخارج والانخراط في المجتمع الدولي، فان متطلبات ذلك التعليم وتلك التنشئة لا تطبق بصورة سليمة على الوضع المعاصر ما ادى ويؤدي الى مشكلات كبيرة على صعيد المجتمع والافكار تتجسد في صور التخلف في البناء والاعمار وتزايد مظاهر العنف والفساد المالي والاداري.

ويتساءل المراقبون هل تغيرت اولويات الجيل الحالي من السياسيين العراقيين، ما يؤثر على أساليبهم وطرق تفكيرهم في معالجة قضايا البلاد، بما في ذلك اقحام التوجهات الدينية بما يؤثر على أسبقياتهم وأساليبهم في التعامل مع القضايا السياسية؟

تظهر الفروقات بين الجيل السياسي القديم والجيل الحالي في العراق التحولات الواسعة التي شهدتها البلاد عبر العقود الماضية، وكيف أثرت هذه التحولات على أساليب الحكم والتفكير والتصورات السياسية للقادة والسياسيين.

في المدة من الثلاثينات وحتى الستينات، شهد العراق تحولات سياسية هامة، وظهرت شخصيات سياسية بارزة تؤدي أدوارا مهمة في تاريخ البلاد، منهم

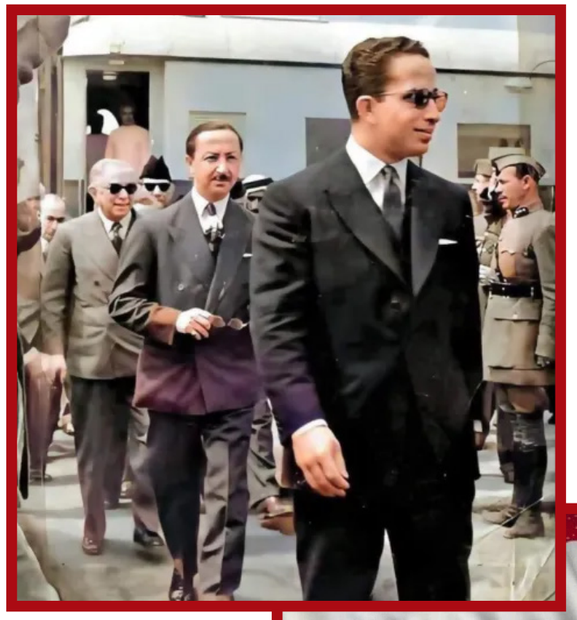

مثـلا نـوري السـعيد، الـذي كان رئيـس وزراء العـراق لعـدة مـرات في الثلاثينـات والأربعينـات والخمسـينات، وكان لـه دور كبير في تشـكيل السياسـة العراقيـة في تلـك المـدة، ورشـيد عـالي الكيـلاني، ومحمـد فاضـل الجـمالي وعبـد الكريـم قاسـم وآخـرون.

والملاحـظ ان القضايـا التـي كانـت تطـرح في العـراق تختلـف عـما نـراه اليـوم في علاقتها بالسياسـة والمجتمع، برغـم تدخـل العسـكر في السياسـة في اوقـات عـدة (وتلـك مثلبـة ايضـا).

يقـول المـؤرخ العراقـي عبـد الـرزاق الحسـني «في شـباط عـام 1949 اسـتدعاني الباشـا نـوري سـعيد وعهـد إلي تنظيـم سـجلات خاصـة بتاريـخ الدولـة العراقيـة عـلى نمـط المؤسسـة العثمانيـة وقـد قضيـت في هـذا الديـوان 14 سـنة اسـتفدت خلالها فوائـد تاريخيـة جليلـة وكانـت مـن أسـعد أيـام حيـاتي في الوظائـف الحكوميـة فتعاقـب عـلى رئاسـة الـوزراء في بحـر هـذه السـنوات السـادة: نـوري سـعيد، مزاحـم الباجـه جـي، عـلي جـودت الأيـوبي، توفيـق السـويدي، مصطفـى العمـري، نـور الديـن محمـود، جميـل المدفعـي، فاضـل الجـمالي، أرشـد العمـري، عبـد الوهـاب مرجـان، أحمـد مختـار بابـان، عبـد الكريـم قاسـم، وأحمـد حسـن البكـر. فلـم يتدخـل أحـد منهـم في عمـلي ولم يمسسـني سـوء مـن واحـد منهـم حتـى أحلـت نفـسي عـلى التقاعـد في أواخـر عـام 1964)).

فـما هـي طبيعـة الجيـل الحـالي مـن السياسـيين العراقيـين، ومـا نمـط تصرفـه؟ تجمـع الدراسـات السياسـية والاكاديميـة عـلى ان الجيـل الحـالي مـن السياسـيين العراقيـين لم يمارسـوا متطلبـات العمـل السـياسي العـصري، وعـبروا عـن الطائفيـة السياسـية بسـلوك سـياسي مقصـود، وتأثيرهـا السـلبي المبـاشر عـلى النـاس كونهـا حالـة غـير متأصلـة بـل مصطنعـة، فتسـهم عوامـل داخليـة وخارجيـة في صناعـة الفضـاء الطائفـي الـذي يولـد صراعـا بعيـدا عـن اصـول العمـل السـياسي ومتطلباتـه، وهـو امـر يشـجع كثـير مـن سياسـيي الجيـل العراقـي الحـالي عـلى اثارتـه وتنميتـه.

امـا الشـارع العراقـي المعنـي الحقيقـي بمفهـوم الجيـل بحسـب علـم الاجتـماع فتسـود فيـه رغبـةٌ قويـة في التغيـير، وتظهر اسـتطلاعات الـرأي ان عامـة النـاس ينظرون إلى الأحـزاب السياسـية عـلى أنّها مؤسسـات ولا يثقـون في المؤسسـات الديمقراطيـة الرئيسـة الأخـرى، مثـل البرلمـان ومكتـب رئيـس الـوزراء. امـا المنافسـة الأيديولوجيـة غـير السـليمة فتتواجـد حتـى في داخـل الأحـزاب الحاليـة التـي احتفظـت بالسـلطة إلى حـد كبـير لأكـثر مـن عقديـن مـن الزمـن، وفي برلمـان مـشرذم يكافـح مـن أجـل التوصـل إلى توافـق في الآراء، حتـى عـلى حسـاب مصالـح السـكان.

ويقـول الباحثـون انـه برغـم تواجـد أرضيـة مشـتركة لبعـض أصحـاب المناصـب المعتدلـة وأصـوات «ثـورة تشريـن»، فـإن العمـل المشـترك نحـو الإصـلاح يُهـدم، وسـيظل كذلـك، بسـبب التنافـس عـلى السـلطة بدافـع الأنـا؛ وإن إشراك العراقيـين وتشـجيعهم عـلى أن يكـون لهـم صـوت في العمليـة السياسـية في أثنـاء الانتخابـات وبعدهـا أمـر بالـغ الأهميـة لبنـاء بلـد ديمقراطـي، لافتـين الى ان احتجاجـات تشريـن 2019 كانـت فرصـة كبـيرة «للطبقـة» السياسـية الحاليـة لم تسـتغلها، لتصحيـح الامـور واشراك الجماهـير في اصـلاح الاوضـاع وتنميـة البلـد.

وتشـدد الدراسـات السياسـية عـلى ان بنـاء الدولـة الديمقراطيـة العلمانيـة لا يعنـي انـكار مفهـوم التعدديـة الاثنيـة والدينيـة والطائفيـة والقبائليـة وكل أنـواع التفكـير والانتـماء الأخـرى، وانمـا يعنـي الارتقـاء بمفهـوم التعدديـة الى المسـتوى والمضمـون الاجتماعـي والسـياسي المـدني للتعدديـة، اذ تقـوم التعدديـة عـلى قاعـدة مرنـة ومفتوحـة؛ قاعـدة سياسـية ووطنيـة واجتماعيـة متفـق عليهـا مـن جميـع الأطـراف، تنشـأ عـلى أسـاس المسـاواة للأفـراد والحريـات السياسـية والمدنيـة للجميـع، وعـد المجـال الدينـي للفـرد مجـالا داخليـا شـخصيا. وبهـذا ترتقـي السياسـة مـن مسـتوى العصبيـة الطائفيـة الى مفهـوم السياسـة المدنيـة ويرتقـي البلـد الى مفهـوم الوطـن، فيحقـق هـذا الحـزب أو ذاك أو هـذا الشـخص أو ذاك تأييـدا شـعبيا عـلى اسـاس برنامجـه الوطني ومصداقيتـه الشـخصية وتاريخـه الوطنـي والسـياسي وكفاءتـه، وليـس عـلى أسـاس نمـط الطقـوس الدينيـة التـي يؤديهـا هـو أو آبـاؤه أو أجـداده.

> " في ظل الهيكلية السياسية الطائفية لا تتوافر أي ضمانات دستورية وقانونية تكفل وتشرع للأفراد حقوقهم كمواطنين، بل تضعهم في تراتبية ما، هوية تغيب عنها المواطنة وتضيع من فرص بناء المجتمع التعاقدي وتنكمش خريطة الوطن"

يقحـم اختلافـات النسـيج الاجتماعـي في الميـدان السـياسي، ويعمـل عـلى «تسـييس» الانتـماءات المجتمعيـة الطائفيـة، ويحولهـا الى ولاءات سياسـية، مشـيرة الى انهـم بذلـك يخترقـون جوهـر مفهـوم المواطنـة في دولـة للقانـون والحريـات والمسـاواة التـي لا فرق فيهـا بـين فصيـل وأخـر، أو مذهـب وأخـر، أو حتـى ديـن وأخـر؛ وانـه في ظـل الهيكليـة السياسـية الطائفيـة لا تتوافـر أي ضمانـات دسـتورية وقانونيـة تكفـل وتـشرع للأفـراد حقوقهـم كمواطنـين، بـل تضعهـم في تراتبيـة مـا، هويـة تغيـب عنهـا المواطنـة وتضيـع مـن فـرص بنـاء المجتمـع التعاقـدي وتنكمـش خريطـة الوطـن فتصبـح الطائفـة بمنزلـة ورقـة سياسـية لـدى الأنظمـة تتسـع وتضيـق معهـا صـورة الوطـن وهويـة الافـراد.

وتخلـص الدراسـات الى انـه بهـذا تتحـول الطائفيـة الى خطـر حقيقـي يهـدد التجانس الاجتماعـي ومكانـة الدولـة، فتبـرز خطـورة المسـألة الطائفيـة وحتـى الدينيـة في تفكيـك وتهديـد المجتمعـات بصـورة عامـة،

في كركوك..

مقهى لا أصوات فيه سوى «الهمهمات» وقرع أقداح الشاي

ما ان تحط قدمك في سوق شارع المحاكم وسط مدينة كركوك حتى يتناهى إلى سمعك أصوات طرق أقداح الشاي، كما تجذبك رائحة هذا المشروب الساخن باتجاه أحد المقاهي الذي يرتاده الصم والبكم، فلا أصوات في هذا المقهى سوى الهمهمات ولغة الإشارة التي يتبادلها روادة.

فيلي

تدخل المقهى وتجلس على المقعد ولا خيار أمامك سوى الحديث مع صاحب المقهى والعاملين فيه، أما مرتادوه فيجب عليك مخاطبتهم بإشارات اليد، إن كنت تجيدها، وإلى جانب الهمهمات وأصوات الأقداح هناك أيضاً صوت قرع أحجار الدومينو «الدومنة» اللعبة الشعبية الأكثر رواجاً في المقاهي العراقية.

مجموعة تلعب الدومينو، هذا يرفع القطعة ويضعها في مكانها، وآخر يبحث عن كيف يقتل دور صديقه الأصم الأبكم ليعيق تقدمه ويفوز عليه في هذه المباراة التي في غالبها تنتهي لفائز فردي

أو زوجي حيث يتحمل الخاسر دفع ثمن المشروبات التي تناولوها.

ماجد حسن (22 عاماً) أحد لاعبي الدومينو المهرة، يمسك بيده سبع أحجار يجيد التصرف بها وأين يضعها في طريق خصومه ليخرج فائزاً، وعلى الرغم من أن منافسات الدومينو لا تخلو من حالات غش للفوز التي في حال اكتشافها من قبل الفريق الخصم تؤدي إلى خلافات وخصومات لا تتعدى التأنيب واللوم فقط، إلا أن اللافت في رواد هذا المقهى أنه حتى عند كشف حالات الغش لا يتجاوز الأمر لغة الإشارة، فلا أصوات تعلو ولا كلمات شامتة فقط إشارات يفهمونها هم فقط ومن يفهم لغتهم، لذلك في الغالب تكون علاقتهم وطيدة.

وما أن دخلنا المقهى وجلسنا حتى جاء أحمد عبد الجبار (23 عاماً)، أحد العاملين في المقهى، وألقى التحية بلغة الإشارة وقدم لنا قائمة بالمشروبات، وأشار بيده لنا لنحدد طلبنا وما هي إلا دقائق حتى وصلنا ما طلبنا من مشروبات.

كما أن عبد الجبار يشير بيديه ليستفهم عن كمية السكر التي يريدها الزبون في مشروبه، ثم بدأ بقرع الأقداح التي يعتبرها أحد الأمور الخاصة به و بالمقهى، و بالإشارات أكملنا حديثنا معه.

لكن تبين أن أحمد عبد الجبار، لا يعاني من مشكلة في النطق والسمع، وتحدث لمجلة «فيلي»، قائلاً «أعمل في هذا المقهى منذ ثلاث سنوات وأقدم الشاي والقهوة وباقي المشروبات التي يطلبها الزبائن وجميعهم من الصم والبكم، وأنا أعد قائمة بالمشروبات وأسعارها أمام الزبائن».

ويضيف «العشرات من الصم والبكم يأتون إلى المقهى منذ ساعات الصباح الأولى، والكثير منهم يمتهنون أعمالاً مختلفة، وحين لا يجدون فرصة عمل يعودون للجلوس في المقهى لحين موعد الغداء حيث ينصرفون إلى مساكنهم ويعودون في المساء للمقهى».

وتشير إحصائيات دائرة المعاقين في دائرة صحة كركوك، ومنظمات مجتمع مدني، إلى أنه في كركوك يوجد نحو 13 ألف معاق بمختلف أنواع الإعاقات، بينهم نحو ألف من الصم والبكم.

وبهذا الصدد يقول الباحث الاجتماعي في كركوك والمختص في شؤون المعاقين محمد حسين، لمجلة «فيلي»، إن «مقهى الصم والبكم يعتبر واحداً من المقاهي المميزة فهو يجمع الصم والبكم».

لكنه يشير إلى أنه «لا توجد رعاية حكومية خاصة لهذه الشريحة، وهذا المقهى يعد الأول من نوعه في كركوك، وما يميزه أنه يجمعهم ليتداولوا في أمورهم وهمومهم».

قصص اجتماعية يعاني منها الصم والبكم لا تختلف عن التي يمرّ بها غيرهم، ففي زاوية من المقهى يجلس أحد الزبائن يدخن «النركيلة» ويحتسي الشاي، إلا أنه يبدو شارداً وبعيداً عن العالم المحيط به.

ويوضح عبد الستار خضير (31 عاماً)، لمجلة «فيلي»، أنه متزوج من امرأة هي الأخرى صماء وبكماء، ولديه ابن وبنت كلاهما يعانيان من نفس المشكلة، لكن هذا الأمر لا يشغله بقدر ما يشغله أمر آخر.

خضير وجد حلاً لمشكلة السمع عبر جهاز يوضع في الأذن، شائع الاستخدام، ومن خلاله تمكن من سماع أسئلتنا والإجابة عليها، حيث يشرح «قبل 8 سنوات تعرفت على فتاة من الصم والبكم وحصل تقارب وانسجام بيننا وتقدمت للزوج منها وتم عقد القران، وبعد عام رُزقنا بولد أسميناه محمد هو الأخر وُلِدَ فاقداً للسمع والنطق وبعدها بعامين رُزقنا بطفلة أسميتها زينب وهي كذلك لا تسمع ولا تنطق، وبعد مراجعات عديدة للأطباء تمكنا من تركيب جهاز سمع للطفلين، وهذا الأمر ساهم بصورة جزئية بتجاوزهما معاناة الاندماج مع المجتمع».

الحوار مع خضير دار الكلام حيناً، والإشارات تارة، والكتابة على الورق تارة أخرى، حيث يقول إنه «بعد سنوات واجه مشاكل عائلية مع زوجته لينتهي به المطاف إلى الانفصال عنها، وأصبح المقهى جزءاً من برنامجه اليومي، فهو يخرج للعمل منذ ساعات الصباح الأولى وإذا رزقه الله بشيء يعود مساءً ليقضي بعض الوقت في المقهى».

وبالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية التي عادة ما تعتري أي مجتمع، فإن الصم والبكم وغيرهم من ذوي الاحتياجات الخاصة يعانون من مشكلة إضافية وهي «التنمر» التي عادة ما تدفع ذوي الاحتياجات الخاصة إلى الانزواء عن المجتمع، أو اللجوء للعنف كرد فعل تجاه ذلك، في حين تختار فئة محدودة تقبل الأمر والتعايش معه.

وبهذا الصدد، يرى الباحث الاجتماعي عبد الكريم خليفة، في حديثه لمجلة «فيلي»، أن «مقهى الصم والبكم يعتبر ذاكرة لمدينة كركوك، وهو فريد من نوعه لأن جميع رواده يتحدثون بلغة مختلفة، والمقهى يعتبر من الأماكن المهمة في تاريخ المدينة».

ويختم بالقول إن «أجيالاً عديدة من الصم والبكم يرتادون هذا المقهى وأنا أزوره بين فترة وأخرى لاحتساء الشاي، وتدوين حياة الأشخاص به وما التقطه من أمور عن حياة هذه الشريحة التي هي جزء من المجتمع العراقي».

تجدر الإشارة إلى أن معظم المحافظات العراقية توجد فيها مقاه للصم والبكم ويكون أغلب روادها منً هذه الشريحة، وللعاصمة بغداد «نصيب الأسد» من هذا النوع من المقاهي، كما أن المقاهي الأخرى لا تخلو أيضاً من وجود أفراد يعانون من مشكلة السمع والنطق.

«العشرات من الصم والبكم يأتون إلى المقهى منذ ساعات الصباح الأولى، والكثير منهم يمتهنون أعمالاً مختلفة، وحين لا يجدون فرصة عمل يعودون للجلوس في المقهى لحين موعد الغداء» ...

المراقبة المرورية بين الاجراءات العقابية ورداءة الطرق

فيلي

في 18 آذار قالت مديرية المرور العامة، ان المخالفات المرورية انخفضت بنسبة 90% بعد تفعيل الكاميرات الذكية.

وباشرت مديرية المرور العامة بفرض الغرامات المرورية عبر كاميرات المراقبة الذكية ورادارات السرعة.

وذكر مدير العلاقات والاعلام للمرور العامة العميد زياد القيسي في تصريح «تقيمنا لالتزام المواطنين بقواعد السير بعد تفعيل العمل بالكاميرات الذكية انه كان هنالك التزام عال جدا ينم عن حرص المواطن وشعوره بالمسؤولية».

يأتي ذلك في الوقت الذي نفت المديرية، الاخبار عن جباية مليار دينار عبر الكاميرات الذكية التي بدأ العمل بها.

واوضحت المديرية في بيان، إنها «تنفي ما تداولته بعض وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام من أنباء عن جباية مليار دينار في اليوم الأول لانطلاق مشروع الكاميرات الذكي»، مشددة بالقول ان «هذا الكلام غير صحيح وهو عبارة عن شائعات مغرضة يراد بها عدم فرض القانون المروري»، مشيرة الى أنها مستمرة بهذا المشروع لتطبيق القانون المروري وفرض هيبة الدولة، بحسب بيانها.

وقد اعلنت مديرية المرور كذلك عن تفعيل التطبيق الذكي الخاص بالاستعلام عن الغرامات المرورية؛ واعطت رابطا للتطبيق، وعن منصة غرامة بالتعاون مع الامانة العامة لمجلس الوزراء، مبينة، أن هذه المنصة تمكن المواطن من الدخول عليها بوساطة الرابط المتواجد عبر رسائل الـ SMS او عن طريق البحث في الانترنت بكتابة «منصة غرامة» التي تسجل فيها معلومات العجلة ومعلومات مالكها مع رقم الهاتف، التي تمنح للمعني عدد الغرامات المفروضة على مركبته.

وينظر بعض السياسيين للأمر من زاوية الواردات المالية التي تجنيها الحكومة، اذ يشير عضو اللجنة المالية، معين الكاظمي إلى أن تنفيذ قانون المرور الذكي عن طريق رصد المخالفات عبر الكاميرات والرادارات في التقاطعات والطرق السريعة سيزيد من إيرادات وزارة الداخلية التي هي أساسا كبيرة ومن شأنها أن تسد حاجتها بخاصة ان نصفها يذهب إلى خزينة الدولة والنصف الآخر يصرف على احتياجات الوزارة، بحسب قوله.

ولم يخلُ الامر من آراء مخالفة، فقد أعرب عضو لجنة الخدمات النيابية، حسين الزيرجاوي، في تصريح «ان دعمنا للكاميرات مرتبط بتوفير البنى التحتية واستكمال إنجاز مشاريع فكّ الاختناقات».

واضاف: كان من المفترض، وقبل أن تباشر الكاميرات عملها، ان يكون هناك تثقيف بشكل مكثّف على دورها والمخالفات التي سترصدها؛ فكثير من الشوارع غير جاهزة كونها غير مخططة وغير مرقمة من حيث السرعة، لذلك كان من المفترض الانتظار ما يقارب أربعة أشهر في الأقل ليتم إنجاز مشاريع فك الاختناقات، المجسرات، الأنفاق؛ ليتسنى للمواطن التجوّل بحرية في ظل الاختناقات المرورية التي تشهدها كثير من المناطق الحيوية نتيجة غلقها لاستكمال المجسرات ما أدى إلى صعوبة الحركة، على حد وصفه.

ويقول رئيس مؤسسة «أصول» للتطوير الاقتصادي والتنمية المستدامة، خالد الجابري «ان النجاح في تطبيق كاميرات المراقبة يبقى رهنا بتوفير البنية التحتية المطلوبة، ويتطلب ذلك توفير الكهرباء المستمرة والاتصالات القوية لضمان عمل الكاميرات بشكل فعّال على مدار الساعة، كما يجب أن يتم توجيه الكاميرات بعناية لتغطية المناطق ذات الحركة المرورية العالية والنقاط الحساسة على الطرق».

أما رئيس «المركز الإقليمي للدراسات»، علي الصاحب، فنقل عنه بحسب تصريح، قوله، انه في ظل البنية التحتية المحدودة، يجب على مديرية المرور العامة الاستماع إلى وجهة نظر المعترضين ومناقشتها بما فيها المبالغ الكبيرة المفروضة على المخالفة، فضلا عن أن أغلب الشوارع غير مؤهلة بشكل جيد بالإضافة إلى الأعداد الكبيرة (للدراجات النارية، والتكتك) التي لا

يتقيد أصحابها بالأنظمة المرورية، على حد قوله.

وتتفاوت آراء سواق السيارات بشأن تفعيل كاميرات المراقبة المرورية، وهناك تنوع واسع في آرائهم بشأن تنشيطها، وتعتمد هذه الآراء على تجاربهم الشخصية ومواقفهم من الجوانب الإيجابية والسلبية لهذه التقنية.

فالجوانب الايجابية على وفق بعض الاستطلاعات تتعلق بتحسين الأمان المروري، اذ يرى بعض السائقين أن تفعيل كاميرات المراقبة يمكن أن يسهم في تحسين الأمان على الطرق، اذ يجري رصد مخالفات السير والقيادة بطريقة غير آمنة، والعقوبات المناسبة تُطبق على المخالفين.

وقد تكون الكاميرات محفزا للسائقين للالتزام بقوانين المرور والقيادة بشكل آمن، اذ يعلمون أنهم قد يجري رصدهم ومعاقبتهم في حال خرقوا القوانين.

كما تسهم تلك الاجراءات بتقليل الحوادث، بتأثيرها على تحسين سلوك السائقين والالتزام بضوابط استعمال الطرق.

وهناك بعض السواق يرون ان تفعيل تلك الكاميرات له جوانب سلبية منها انتقائية التطبيق، اذ يعارض بعض السائقين استعمال الكاميرات بسبب اعتقادهم أنها قد تكون مستخدمة بشكل غير عادل أو انتقائي في تطبيق العقوبات، مما يثير مخاوفهم من تعرضهم لظلم.

ويشكو بعض السائقين من التكاليف الإضافية التي قد تنجم عن تفعيل هذه الأنظمة، سواء كان ذلك في شكل رسوم إضافية على المخالفات أو تكاليف الصيانة والإدارة لهذه الأنظمة.

كما تثير الكاميرات المرورية لدى البعض المخاوف بشأن الخصوصية والمراقبة، اذ يعد البعض أنها تشكل تدخلا غير مسوغ في حياتهم الخاصة وتنتهك حقوقهم الفردية.

وتجمع بعض الآراء على ان بنية الشوارع الرديئة تلعب دورا كبيرا في التأثير على تطبيق وفعالية اجراءات المرور الحديثة في العراق.

فعندما تكون الطرق في حالة سيئة، مثل تواجد حفر كبيرة أو تشوهات في الطريق، يمكن أن تزيد هذه العوامل من احتمال وقوع حوادث مرورية؛ وهذا يعوق جهود تطبيق إجراءات المرور الحديثة.

وإذا كانت البنية التحتية للطرق غير محدثة بشكل مناسب، فإن هذا يؤدي إلى تأخر في تنفيذ أي تحسينات أو تطويرات في أنظمة المرور. على سبيل المثال، قد لا تكون هناك إمكانية لتركيب أنظمة إلكترونية متقدمة للرصد والمراقبة على الطرق الرديئة بسبب عدم قدرتها على دعم هذه التقنيات.

ويمكن أن تؤدي الشوارع الرديئة إلى انسداد حركة المرور بشكل متكرر، وهذا يجعل من الصعب تنفيذ الإجراءات المرورية الحديثة مثل فحص السرعة أو تطبيق الرادارات الضوئية، والازدحام المروري يمكن أن يقلل من فعالية هذه الأنظمة ويجعل من الصعب تطبيق العقوبات على المخالفين.

وبرأي المتخصصين فانه لتعزيز فعالية إجراءات المرور الحديثة، من الضروري أن يجري التركيز على تحسين بنية الشوارع والطرق بشكل عام، وذلك عن طريق تحديث البنية التحتية وإجراء أعمال صيانة دورية لضمان سلامة الطرق وسهولة حركة المرور.

ويرى باحثون انه كان الأولى عقد ونشر حوارات «استباقية» لبحث ومناقشة تفاصيل هذا الاجراء مع خبراء متخصصين واساتذة أكاديميين في علم الاجتماع، مع قادة سابقين من ضباط شرطة المرور، قبل الشروع في تطبيق هذا القانون، على حد قولهم.

اما مديرية المرور العامة، فلا تنفي الحاجة الى اعمار الطرق واصلاحها، وكشفت عن خطة لتأثيث الشوارع بعد انتقادات لافتقار الطرق السريعة والمهمة للتحديث؛ وبحسب مدير العلاقات والاعلام للمرور العامة ان الكاميرات الذكية «ستكون للشوارع المعبدة والمخططة والتقاطعات المؤثثة».

يذكر ان المخالفات التي تسجل وتنفذ بحقها الغرامات تشمل، عدم ارتداء حزام الأمان بالنسبة للسائق والراكب، وعبور الخط الفاصل بين الاشارة الضوئية واشارة العبور، وغلق المسار الأيمن متعمدا امام المشاة، واستعمال الهاتف النقال في اثناء القيادة، والقيادة المتهورة والانتقال من المسار الأيمن الى المسار الايسر والتأثير على حركة السير والمرور؛ وحددت المرور خمسة تقاطعات في جانب الرصافة من بغداد مشمولة بالرقابة المرورية الذكية، وثلاثة طرق سريعة.

يمكن أن تؤدي الشوارع الرديئة إلى انسداد حركة المرور بشكل متكرر، وهذا يصعب تنفيذ الإجراءات المرورية الحديثة مثل فحص السرعة أو تطبيق الرادارات الضوئية، والازدحام المروري يمكن أن يقلل من فعالية هذه الأنظمة ويجعل من الصعب تطبيق العقوبات على المخالفين.

مخلفات البلاستيك والكارتون

ثروة كبيرة لم يجرى تنظيمها في العراق

فيلي

تشير التجارب الى ان إعادة استعمال البلاستيك والمخلفات الورقية ومنها قطع «الكارتون»، يمكن أن تسهم بشكل كبير في تقليل كمية النفايات والتلوث البيئي. اذ يمكن إعادة استعمال الحاويات والزجاجات البلاستيكية لتخزين الأطعمة والمشروبات في المنزل بدلاً من التخلص منها، ويمكن استعمال الزجاجات البلاستيكية كمروج للنباتات أو كأواني لزراعة النباتات الصغيرة.

كما يمكن استعمال البلاستيك والكارتون في صناعة الحرف اليدوية والأعمال الفنية، مثل الديكورات والمجسمات، ويمكن إعادة تدوير بعض أنواع البلاستيك في المنزل باستعمال معدات بسيطة لصناعة منتجات جديدة.

ويمكن التعاون مع المجتمع المحلي لإعادة استعمال تلك المخلفات في المشاريع البيئية، مثل صناعة الأثاث أو تنظيم حملات توعية بيئية، كما يمكن استعمال البلاستيك المعاد تدويره في صناعة منتجات جديدة مثل الأحذية والملابس والأثاث.

ويمكن التبرع بالأغراض المصنوعة من البلاستيك وقطع الكارتون للجمعيات الخيرية التي تقوم بإعادة تدويرها أو استعمالها للأغراض الخيرية؛ وإعادة استعمال البلاستيك يمكن أن تسهم في تقليل استهلاك الموارد الطبيعية والتلوث البيئي، وتشجيع الحياة المستدامة والتوعية بالبيئة.

وبرغم ان العراق بحسب الاحصاءات يحجز المركز الثالث لأكثر الدول استيراداً للبلاستيك بعد الإمارات والسعودية، واستمرار استيراد نحو 300 ألف طن سنويا منه، إلا أن التركيز الحكومي على مخاطره لا يظهر واضحاً، بحسب المراقبين.

وبحسب بيانات منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، فإن العراق قام باستيراد البلاستيك والمنتجات البلاستيكية بمبلغ 263 مليون دولار وصدر فقط بمبلغ 358 ألف دولار إلى الخارج (بحسب بيانات عام 2021)، واعتمد على الصين وتركيا ثم الإمارات ثم الأردن.

وكان رئيس المركز الاستراتيجي لحقوق الانسان في العراق فاضل الغراوي قد حذر من حصول كارثة بيئية في العراق بعد ازدياد معدل دخول البلاستيك الى البيئات الحياتية اليومية في البلاد، وطالب الحكومة والجهات المعنية بالحد من استهلاك المواد البلاستيكية، وزيادة إعادة التدوير وتقليل التسربات إلى الحد الأدنى لمنع التلوث البلاستيكي وانشاء مرافق لإدارة النفايات ومعامل لتدويرها في محافظات العراق كافة.

كما دعا الى سياسة وطنية لإدارة النفايات، وفصل النفايات في المصدر ووضع نماذج أعمال جديدة لتحسين دمج إدارة النفايات، ولفت بالقول «لقد تخلصت البلدان في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ من 686 مليون طن متري من النفايات البلاستيكية العام

2023 أي نحو 31% من نفايات العالم».
وعلى هامش مؤتمر المناخ «كوب 28» الذي عقد في دبي، في كانون الاول 2023، بيّن وكيل وزارة البيئة العراقية جاسم الفلاحي أن «الاقتصاد الدائري الذي يبدأ من جمع النفايات وفرزها وإعادة تدويرها انتهاءً بتحويلها إلى طاقة، هو أهم المتبنيات، إذ يمكن لهذا القطاع استيعاب نحو 100 ألف يد عاملة، وأن الدولة يجب أن تخرج عن تقديم الخدمة ويتولى القطاع الخاص ذلك، كما معمول به في كل دول العالم لوقف بوابة الهدر بالمال العام ومحاربة الفساد وإعطاء دور كبير في استدامة حياة المجاميع الشبابية في كل منطقة».
وبحسب وزارة البيئة أن، العراق يطرح سنوياً نحو 40 مليون طن من النفايات الصلبة، وأن الفرد الواحد يطرح بين 750 - 1.250 كيلو غرام يومياً وهو الأعلى في كل دول العالم لتواجد ظاهرة الهدر في المجتمع، مبينة أن العراق منتج كبير للنفايات التي باتت ذات قيمة، إذ يتم التركيز على الإدارة الرشيدة للنفايات، على وفق وزير البيئة.
وتتواجد بعض التجارب الناجحة المحلية في مجال معالجة المخلفات البيئية ففي كوردستان العراق في 31 كانون الثاني 2024 أطلقت منظمة "زيندا" بالتعاون مع منظمة «وادي» الألمانية، ورشة عمل لتدوير المواد البلاستيكية في مخيم كبرتو للنازحين جنوب محافظة دهوك.
وأفادت المشرفة على الورشة الهام عادل، أن هدف المشروع يتمثل في تنظيف المخيم من النفايات بخاصة المواد البلاستيكية، إلى جانب توجيه التوعية لدى النازحين بشأن اهمية الحفاظ على البيئة وعدم رمي النفايات في الأماكن غير المخصصة داخل المخيم.
وأوضحت عادل، في حديثها أن المشروع بدأ أولا بحملات التوعية وبعد جمع النفايات جرى افتتاح ورشة لتحويل المواد البلاستيكية باستعمال معدات خاصة الى منتجات منزلية مثل الكراسي والمزهريات وما الى ذلك.
من جهتها قالت سناء، وهي ناجية تحررت من قبضة مسلحي داعش عام 2018، وتعمل الآن في الورشة "نحن أربع نساء ورجلين، نعمل في الورشة، نقوم بجمع المواد التي تحتوي على البلاستيك وتنظيفها بالمياه ثم نقوم بإدخالها عبر معدات مخصصة وتحويلها الى منتجات منزلية يجري بيعها في الأسواق".
وبحسب المراقبين، يعد هذا المشروع مبادرة إنسانية وبيئية مهمة لتحسين ظروف المعيشة في المخيم ويسهم في تشجيع النازحين على المشاركة الفعالة في الحفاظ على البيئة وتحسين واقعهم.
ويقول المتخصصون ان جودة وكمية جمع المواد البلاستيكية من القمامة تتأثر بعدد من العوامل، مثل البنية التحتية المتاحة لإدارة النفايات، والتوجيهات الحكومية، والوعي البيئي للمجتمع، والمبادرات البيئية التي تنفذها الحكومة أو المنظمات غير الحكومية، مشيرين الى ان تدوير النفايات من المشروعات ذات الأرباح العالية في حال استعمال المعدات في عمليات الفرز والتدوير، ولكن في حال إنشاء مركز تدوير بدائي قائم على الأيدي العاملة فقط من دون تواجد معدات ومكائن فإن الطاقة الإنتاجية تكون أقل.
ويقترحون إطلاق برنامج لتشجيع القطاع الخاص للعمل في تدوير النفايات عبر تقديم التسهيلات المالية والإجرائية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
وبالنظر لأهمية إعادة تدوير النفايات كونها ثروة اقتصادية كبيرة تعود على البلد بنتائج مفيدة، وفي تقرير لوكالة حماية البيئة الأمريكية اوضحت انه لإعادة تدوير طنٍّ من النفايات تأثير إيجابي مضاعف في الاقتصاد بدلاً من الدفن في الأرض، إذ إن إعادة تدوير طن إضافي من النفايات يعني مزيداً من المرتبات والأجور، ومزيداً من السلع والخدمات.
وفي ولاية كاليفورنيا مثلا - ذات الأربعين مليون نسمة تقريباً- هناك ٥٣٠٠ شركة تدوير مخلفات يعمل فيها ٨٥ ألف عامل، وتدرّ نحو أربعة مليارات دولار أجور ومرتبات سنوياً، وتنتج زهاء عشرة مليارات دولار من السلع والخدمات؛ وفضلاً عن خلق مزيد من فرص العمل وزيادة النشاط الاقتصادي على المستوى المحلي، فإن إعادة التدوير تجلب نحو ٢٠٠ مليون دولار سنوياً عائدات من ضريبة المبيعات في كاليفورنيا، وهذه الأموال تساعد الحكومة المحلية في تمويل برامج الخدمات العامة كالخدمات الصحية والاجتماعية وتحسين وسائل النقل.
الجدير بالذكر، أن دولاً تستورد النفايات مثل الصين، والسويد، وألمانيا، وبلجيكا، وهولندا، فيما يعرف بشحنات النفايات الدولية؛ وعلى سبيل المثال، تمتلك السويد كثيراً من مراكز تحويل القمامة إلى طاقة، وتحوّل الشركات السويدية معظم النفايات إلى وقود لتوليد الطاقة في الشتاء الطويل، اذ إنها لا ترمي أي مخلفات قابلة للحرق في المكبات.

العراق يطرح سنوياً نحو 40 مليون طن من النفايات الصلبة، وأن الفرد الواحد يطرح بين 750 - 1.250 كيلو غرام يومياً وهو الأعلى في كل دول العالم لتواجد ظاهرة الهدر في المجتمع ...

العراق في عين العاصفة..

جفاف يبطش بـ«أرض السواد» والحل بترشيد «سر الحياة»

تراجع إنتاج القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في العراق، نتيجة التأثر بالتغيرات المناخية، فيما يؤكد مختصون أن أكثر من 75% من واردات المياه تذهب إلى الزراعة فقط، عادين ذلك خطأ كبيراً يستدعي استخدام تقنيات حديثة لترشيد استهلاك المياه.

■ فيلي

وتؤكد وزارة الموارد المائية العراقية، أن الخزين الاستراتيجي الذي يعوّل عليه الموجود في البحيرات الصناعية، مقدم من السدود وأعمدة الأنهر فضلاً عن البحيرات الطبيعية كالثرثار والحبانية والمنخفضات الأخرى، تم الحفاظ عليه وزيادته بعد أن سجل أقل خزين متحقق في تاريخ الدولة العراقية.

إيرادات دون 50%

في هذا الصدد، قال المتحدث باسم الوزارة، خالد شمال، لمجلة «فيلي»، إن «الخزين الحالي قريب من 10 مليارات متر مكعب، والوزارة تعمل جاهدة للحفاظ عليه وتنميته وزيادته، كما تأمل إيصاله إلى ما يقارب من 15 مليار متر مكعب عند نهاية موسم الفيضانات من الجليد والثلوج والأمطار والإيرادات الأخرى».

وأضاف شمال، أن «وزارة الموارد اتخذت إجراءات لغرض تعزيز الخزين، أهمها إزالة التجاوزات وبحيرات الأسماك والملوّثات المائية، والتي وفرت أكثر من 80 متر مكعب بالثانية»، مبيناً أن «الإيرادات الحالية أقل من 50% من الاستحقاق الطبيعي، كما أن إيرادات الفرات متدنية، وتعمل الوزارة على تغذية الفرات من بحيرة الثرثار بواقع 100 متر مكعب بالثانية، ومن نهر دجلة مباشرة مقدم سدة سامراء عن طريق المنافذ الإروائية بمعدل يقترب من 150 متر مكعب بالثانية».

الخطة الزراعية

وفيما يخص الخطتين الشتوية والصيفية، أوضح المتحدث باسم الوزارة، أن «الخطة الزراعية الشتوية لا توجد فيها مشاكل، حيث تم تأمين المياه من المياه السطحية ومياه الأمطار والمياه الجوفية، أما الخطة الزراعية الصيفية المقبلة، فتأمل وزارة الموارد أن يحصل توافقاً عليها مع وزارة الزراعة بموجب المؤشرات الموجودة».

ومن أهم المؤشرات التي تؤخذ بنظر الاعتبار عند إعداد الخطة الزراعية والاتفاق عليها، هي ما موجود من مياه بالخزين الاستراتيجي أو في بحيرات الخزن الطبيعية الذي يمكن استخدامه عند الحاجة لاتمام عمليات الإرواء، بحسب

»

فيلي | عـراقـيات

شـمال، أمـا المـؤشر الثـاني، فهـو «الإيـراد المتحقـق أقـرب إلى اليقـين مـن المتوقـع»، وهـي إيـرادات الميـاه السـطحية أو الأمطـار المتسـاقطة أو الثلـوج الذائبـة، لكـن المـؤشر الثالـث، يعتمـد عـلى مـؤشرات السـوق العالميـة ومفهـوم مبـادئ العـرض والطلـب والاحتيـاج والأمـن الغـذائي العالمـي والمحـلي.

وخلـص المتحـدث باسـم وزارة المـوارد المائيـة، إلى القـول إن الخطـة الزراعيـة تعتمـد عـلى سياسـة زراعيـة ومـدى اسـتجابة القطعـات كافـة لتقنـين اسـتهلاك الميـاه وحوكمـة الميـاه.

وتأثـر القطـاع الزراعـي بشـقيه النبـاتي والحيـواني بالتغيـرات المناخيـة التـي ضربـت العـراق والمنطقـة، مـا أدى إلى انخفـاض إنتاجيـة هـذا القطـاع بصـورة عامـة.

الإنتاج النباتي

وبشـأن الإنتـاج النبـاتي، ذكـر الخبـير الزراعـي، خطـاب الضامـن، أن «الإنتـاج النبـاتي انخفـض بشـكل كبـير نتيجـة لانخفـاض المسـاحات المزروعـة، سـواء كانـت مزروعـة بالمحاصيـل المرويـة أو بالمحاصيـل الديميـة التـي تعتمـد عـلى ميـاه الأمطـار».

وبـين الضامـن، خـلال حديثـه للوكالـة، أن «الأمطـار ومناسـيب الميـاه في الأنهـار انخفضـت كثـيراً، مـا اضطـر الحكومـة إلى تقليـص الخطـة الزراعيـة التـي يتـم إرواءهـا مـن ميـاه الأنهـار أو الآبـار في ظـل انعـدام كميـات الأمطـار المناسـبة».

وهـذا مـا أدى، بحسـب الضامـن، إلى تقليص المسـاحات المزروعـة، وتوقـف جـزءاً كبـيراً مـن المسـاحات الديميـة المزروعـة بالحنطـة، (أي توقفـت عمليـات الاسـتثمار والزراعـة فيهـا)، وهـذا يعـود إلى انخفـاض الأمطـار باسـتثناء بعـض المناطـق الشـمالية التـي لا تـزال تهطـل عليهـا كميـات مناسـبة مـن الأمطـار، لكـن توقفـت عمليـات الزراعـة الديميـة بشـكل كامـل في محافظـات صـلاح الديـن والأنبـار وكركـوك وديـالى وأجـزاء كبـيرة مـن نينـوى وفي الوسـط والجنـوب أيضـاً.

ورأى أن «الأمـر نفسـه ينطبـق عـلى الزراعـة المرويـة، أي زراعـة الخـضروات والبطاطـا والطماطـم والباذنجـان وغيرهـا مـن المحاصيـل الغذائيـة الأساسـية، حيـث انخفضـت هـذه المسـاحات، وقطعـت وزارة المـوارد المائيـة الميـاه عـن بعـض المسـاحات المزروعـة خـارج الخطـة الزراعيـة خـلال السـنة الماضيـة مـا أدى إلى جفافهـا».

وواصـل الضامـن، حديثـه بالقـول إن «الأمـر نفسـه حصـل في مجـال أحـواض تربيـة الأسـماك، حيـث قطعـت وزارة المـوارد المائيـة الميـاه عنهـا لاسـيما في شـمال وجنـوب بغـداد، وتـم إيقـاف الآلاف مـن حقـول تربيـة الأسـماك وتجفيفهـا بشـكل كامـل».

الإنتاج الحيواني

وعـن للإنتـاج الحيـواني، فـإن نسـبة الـضرر التـي لحقـت بـه هـي أقـل قياسـاً بالإنتـاج النبـاتي، إذ بـين الضامـن، أن الـضرر الـذي لحـق بالـثروة الحيوانيـة ليـس قليـلاً، لكنـه أقـل مقارنـة بـالأضرار التـي لحقـت بالإنتـاج النبـاتي، وهـذه الأضرار التـي تعـرّض لهـا القطـاع الحيـواني أو تربيـة المـواشي تعـود إلى انخفـاض الأمطـار مـا أدى إلى حرمـان المـواشي مـن المراعـي الطبيعيـة مـع ارتفـاع أسـعار الأعـلاف بالأسـواق لأسـباب تتعلـق بقلّـة الأمطـار وبموجـات التضخـم الـدولي.

ومـع ارتفـاع أسـعار الأعـلاف، حرمـت المـواشي مـن الحصـول عـلى مسـتوى ملائـم وجيـد مـن الغـذاء، مـا أدى إلى انخفـاض الإنتاجيـة (مـن حيـث التكاثـر وكميـات اللحـم المنتجـة والألبـان)، بسـبب عـدم وجـود المراعـي الطبيعيـة أيضـاً، لذلـك يلاحـظ أن أسـعار اللحـوم في ارتفـاع مسـتمر بسـبب قلّـة الإنتاجيـة ويتزامـن ذلـك مـع النمـو المسـتمر للطلـب عليهـا نتيجـة للزيـادة السـكانية التـي يشـهدها العـراق بشـكل كبـير سـنوياً، وفـق الضامـن.

الاستهلاك المائي

وتسـتهلك الزراعـة العراقيـة فقـط، مـن 75 - 80% مـن واردات الميـاه، بسـبب النظريـة القديمـة في السـقي بالاعتمـاد عـلى الـري السـيحي، أمـا الكميـة الباقيـة فهـي اسـتهلاك مـدني وصناعـي بمـا فيـه النفطـي، باعتبـار أن النفـط يحـرق 3 مـتر مكعـب مـاء مقابـل برميـل واحـد مـن النفـط.

أفـاد بذلـك الخبـير المـائي والبيئـي، أحمـد صالـح، الـذي أكـد لمجلـة «فيلـي»، أهميـة تـرك الـري السـيحي والتحـوّل إلى تقنيـات حديثـة لترشـيد اسـتهلاك الميـاه بالـري والتنقيـط والنضـح والزراعـة المغلقـة وطريقـة الهيدروبونيـك وطريقـة أحـواض الأسـماك المغلقـة، وبـدأ العـراق خـلال العـام الحـالي بتطبيـق هـذه التقنيـات في محافظـة كربـلاء.

وشـدد صالـح، عـلى ضرورة إيجـاد بدائـل للمحاصيـل الاسـتراتيجية، فـلا ينبغـي الإبقـاء عـلى زراعـة الحنطـة والشـعير رغـم أن هذيـن المحصولـين متوفـران في البلـدان المجـاورة بسـعر أرخـص مـن تكاليـف زراعتهـما في البـلاد، لذلـك بالإمـكان اسـتيرادهما بـدل زراعتهـما، وفي هـذه الحالـة سـيتم توفـير ميـاه كبـيرة للقطاعـات الأخـرى الزراعيـة غـير الحقليـة كالبسـتنة.

وذكّـر بـأن «العـراق دولـة مصـب يعـاني مـن سـيطرة دول المنبـع (سـوريا وتركيـا وإيـران)، لعـدم امتلاكـه معاهـدات للـدول المتشـاطئة، حيـث إن هـذه الـدول الثـلاث لم توقـع مـع العـراق أي معاهـدة، لذلـك الميـاه تجـري باتجـاه العـراق عرفـاً لا قانونـاً، ولهـذا السـبب لم يسـتطع العـراق الشـكوى عـلى هـذه الـدول بالمحافـل الدوليـة أو بمجلـس الأمـن لاسـتحصال حقوقـه، عـلى اعتبـار أن لا حقـوق لديـه كونـه لا يملـك معاهـدة».

وزاد بالقـول: «لذلـك مـن الـضروري العمـل الدبلومـاسي مـع هـذه الـدول وتحقيـق معاهـدة، لأن المعاهـدة ملزمـة ويعاقـب مـن يخـلّ بهـا مـن قبـل مجلـس الأمـن»، مؤكـداً أن «العـراق فيـه ينابيـع داخليـة تشـكيل 30 بالمائـة مـن الإيـرادات السـنوية للميـاه، أمـا الباقـي فهـو مـن تركيـا بنسـبة أعـلى وإيـران بدرجـة أقـل».

وأشـار صالـح إلى أن «نسـبة الجفـاف أثـرت عـلى مناطـق الوسـط والجنـوب، وكلـما كان التوجـه إلى الجنـوب أكـثر كان الـضرر أكبـر، عـلى اعتبـار أن مصـادر الميـاه هـي في المناطـق الشـمالية والوسـطى»، مردفـاً بالقـول: «نسـبة الجفـاف أثـرت عـلى فقـدان مئـات الآلاف مـن الوظائـف المرتبطـة بالميـاه، كمهنـة الزراعـة وصيـد وتربيـة الأسـماك، وكذلـك الطيـور».

ولفـت إلى أن «أزمـة الميـاه تأثـرت بهـا مـزارع الشـلب والحقليـات في مناطـق الفـرات الأوسـط، لكـن في الجنـوب العراقـي، عـلى سـبيل المثـال فقـدت محافظـة ميسـان أهوارهـا بنسـبة 100 بالمائـة بسـبب الجفـاف، فلـم تعـد هنـاك أي أهـوار في العـمارة، والناصريـة بنسـبة 80 بالمائـة، والبـصرة كذلـك، كـما أن بابـل تـضررت بالجانبـين الزراعـي ودرجـة أقـل الحيـواني».

وأضـاف أن «أسـعار الأعـلاف ارتفعـت بعـد أن كانـت 200 ألـف دينـار للطـن الواحـد، ارتفعـت حتـى وصلـت إلى مليـون وربـع المليـون دينـار للطـن، وعـادت إلى مسـتوى 600 ألـف دينـار للطـن»، موضحـاً أن «الجفـاف أثـر أيضـاً عـلى القطـاع السـياحي ومـا يشـمل ذلـك مـن شركات السـياحة والفنـادق والمطاعـم وغيرهـا مـن القطاعـات».

ويعـاني العـراق منـذ القـرن المـاضي مـن تزايـد مسـتوى الجفـاف وارتفـاع درجـات الحـرارة، فضـلاً عـن تراجـع المسـطحات المائيـة وتناقـص الأمطـار وشـح الميـاه بشـكل عـام، حتـى بـات مـن أكـثر خمـس دول تأثـراً بتغـير المنـاخ في العـالم، مـا أدى إلى جفـاف 70% مـن الأراضي الزراعيـة، ونـزوح سـكانها إلى مناطـق حضريـة للعيـش، كـما جفـت الأهـوار وتراجعـت مناسـيب الأمطـار، رافـق ذلـك سـوء إدارة الحكومـات المتعاقبـة لأزمـة الميـاه، وعـدم اتخـاذ إجـراءات تتصـدى لإنشـاء دول المنبـع، مثـل تركيـا وإيـران، سـدوداً أثـرت بشـكل واضـح في الخزيـن المـائي، ومـن ثـم في الخطـة الزراعيـة التـي تعتمـد جذريـاً عـلى الوفـرة المائيـة.

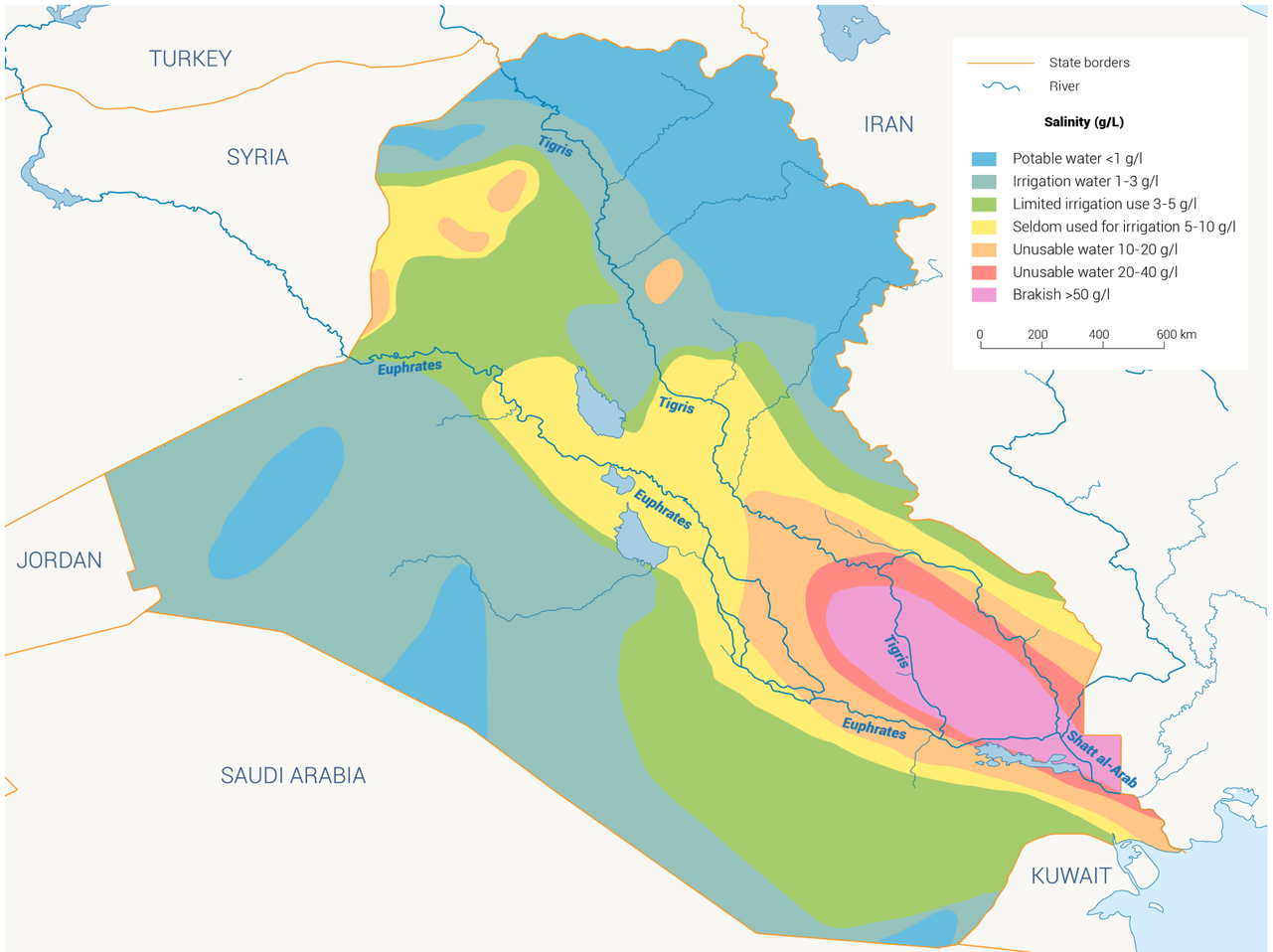

شبح إغلاق مخيمات النزوح في العراق يقلق الأقليات الدينية

أدى شبح الإغلاق الوشيك للمخيمات في العراق إلى زيادة المخاوف بين الأقليات الدينية في البلاد، لا سيما أولئك الذين نزحوا خلال سيطرة داعش على مساحات واسعة من البلاد خلال العام 2014 - 2017.

■ فيلي

وأجبر اجتياح تنظيم داعش لمناطق عدة؛ ما بين 6 إلى 7 ملايين عراقي على ترك منازلهم، قبل أن يعود مئات الآلاف منهم إلى منازلهم، وهم من الأقليات الدينية مثل المسيحيين والايزيديين، في حين ينتمي ما تبقى من النازحين المقيمين في المخيمات بإقليم كوردستان، إلى الأقلية العرقية والدينية الايزيدية، بحسب تقرير لموقع «الاضطهاد المسيحي» ترجمته مجلة «فيلي».

وبينما عاد بعض السكان المسيحيين في العراق إلى مناطق مثل سهول نينوى، فإن الأغلبية إما بقيت في إقليم كوردستان أو هاجرت إلى الخارج، بحسب التقرير.

وعلى مدى العقدين الماضيين، شهد المجتمع المسيحي في العراق انخفاضًا مثيرًا للقلق بنسبة 80% بسبب الحرب والاضطهاد وانهيار الثقة والنظام في البلاد، التي تضم أكثر من 46 مليون شخص، ويشكل المسيحيون حاليا أقل من 1% من سكان العراق، حيث يبلغ عددهم أقل من 200 ألف نسمة، وفق التقرير.

ومن بين النازحين، ما يزال هناك ما يقدر بنحو 1.1 مليون عراقي، منهم حوالي 175.000 يقيمون في المخيمات.

ولا يشمل هذا الرقم اللاجئين السوريين المسجلين رسمياً في العراق والبالغ عددهم 273,000 لاجئ، ويعيش الكثير منهم أيضاً في مخيمات في إقليم كوردستان.

ووفقًا لتقرير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، عاد 4.8 مليون نازح داخليًا منذ عام 2017، وفي الوقت الحالي، ما يزال هناك 24 مخيمًا عاملاً في العراق، منها 23 يقع في إقليم كوردستان.

وأعلنت الحكومة العراقية مؤخرًا عن عزمها إغلاق جميع مخيمات النازحين المتبقية في البلاد بحلول 30 يوليو 2024، في محاولة لإنهاء النزوح الذي طال أمده.

وفي حين صدرت إعلانات مماثلة في الماضي، فمن غير الواضح ما إذا كانت الحكومة ستقدم تمديدًا هذا الصيف. وعرضت الحكومة مساعدات مالية وحجزت وظائف حكومية لأولئك الذين يختارون العودة.

ومع ذلك، فإن العديد من النازحين المتبقين يعبرون عن ترددهم بسبب الظروف التي دمرتها الحرب في مناطقهم الأصلية، مثل غرب الموصل وسنجار.

وما تزال عوامل مثل عدم كفاية الخدمات، ومحدودية فرص كسب العيش، وانهيار الثقة مع المجموعات العرقية والدينية الأخرى، تمنعهم من العودة لمناطقهم، وإعادة البناء.

مفارقة السياسة العراقية
الدعوة الى خروج الامريكان والتغيب عن جلسة التصويت

شـهدت المـدة الماضيـة تزايـد الاثـارات السياسـية بشأن التواجد الامريكي في العراق، وفي حين تصاعد الـكلام بشـأن ذلـك فـان جلسـة مجلـس النـواب التـي عقـدت فـي شـباط بهـذا الشـأن كانـت الشـاهد علـى المواقـف الفعليـة فيمـا يتعلـق بدعـاوى الانسـحاب.

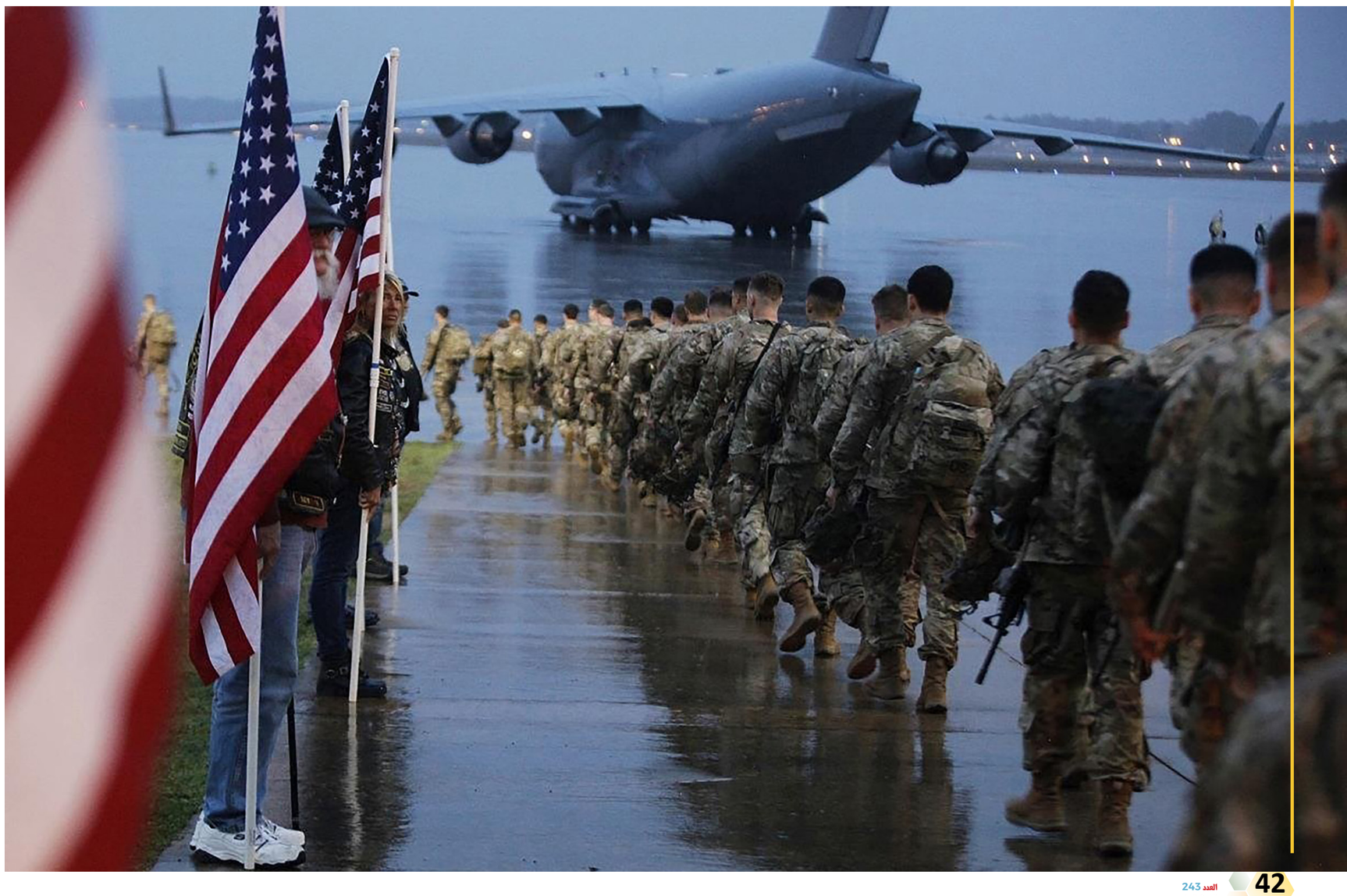

فيلي

وفيـما بـرزت الى الاعـلام تصريحـات نـواب الإطـار التنسـيقي والمحسـوبين عليهـم، فـان باحثـين يقولـون إن تصريحـات سياسـيي الإطـار تختلـف عـن واقعهـم، والدليـل أن كثـيرا مـن النـواب الـذي يدعـون الى خـروج القـوات الامريكيـة لم يحـضروا الجلسـة.

وكشـفت الوقائـع ان جلسـة مجلـس النـواب المذكـورة، بشـأن تقريـر مصـير قـوات التحالـف الـدولي في العـراق وتحديـدا القـوات الأمريكيـة، شـهدت انقسـاما واضحـا بـين الكتـل النيابيـة بهـذا الصـدد، ففيـما تقـول القـوى السياسـية الاخـرى مـن غـير الإطـار، أن بقـاء هـذه القـوات مـن عدمـه أمـر تحـدده الحكومـة، يـرى باحثـون أن تصريحـات السياسـيين في الإطـار التنسـيقي تختلـف عـن واقعهـم.

يحـدث ذلـك برغـم ان جلسـة مجلـس النـواب تلـك اعقبـت اقـرار القيـادة المركزيـة الأمريكيـة، بمسـؤوليتها عـن الهجـوم الـذي اسـتهدف في 7 شـباط القيـادي في كتائـب حـزب اللـه وسـام محمـد صابـر (أبـو باقـر السـاعدي)، وعلى إثـر ذلـك، توالـت الدعـوات مـن قبـل سياسـيي الإطـار لإنهـاء تواجـد التحالـف الـدولي وإخـراج القـوات الأمريكيـة، عـلى وفـق تصريحاتهـم، في ظـل تحذيـرات مـن انـزلاق العـراق في دائـرة الـصراع بالمنطقـة، المرتبطـة بالحـرب في غـزة.

وبرغـم تغيـب معظـم نـواب الإطـار التنسـيقي عـن الجلسـة الخاصـة بموضـوع التواجـد الامريـكي في العـراق فانهـم اتهمـوا الآخريـن بتعطيلهـا.

وبهـذا الصـدد، تقـول النائـب عـن حـزب تقـدم نهـال الشـمري، إنـه «ليـس نـواب المكـون السـني أو الكـوردي مـن قاطـع جلسـة البرلمـان المخصصـة لمناقشـة إخـراج القـوات الأجنبيـة مـن العـراق، فأغلبيـة نـواب الإطـار التنسـيقي لم يحـضروا الجلسـة وأي حديـث غـير ذلـك هـو محاولـة للتشـويش»، مشـيرة الى إلى أنـه يجـب تـرك ملـف إخـراج القـوات الأجنبيـة للحكومـة العراقيـة والمسـؤولين فيهـا فهـم أعـرف بتقويـم الوضـع الأمنـي وعمـوم الأوضـاع في العـراق، وهـذا الملـف يجـب أن يبقـى بعيـدا عـن أي مزايـدات سياسـية، عـلى حـد قولهـا.

ويـرى المحلـل السـياسي أحمـد الشريفـي، ان «غيـاب غالبيـة النـواب وبخاصـة نواب الإطـار التنسـيقي عـن الجلسـة التداوليـة يؤكـد عـدم وجـود أي رغبـة سياسـية لإخـراج القـوات الأمريكيـة مـن العـراق، وهـذه الجلسـة جـاءت رد فعـل عـلى الضربـة الأمريكيـة مـن أجـل امتصـاص غضـب بعـض الجماهـير».

ويشـير الشريفـي إلى أن «تمريـر قانـون إخـراج القـوات الأجنبيـة مـن العـراق في المـدة المقبلـة مـن قبـل البرلمـان أصبـح صعبـا جـدا وإدراج هـذا القانـون مجـددا أو مناقشته يعني كسر النصاب مجددا لمنع تمريره خشية إثـارة المشكلات بين بغداد وواشـنطن على مستوى العلاقات الدبلوماسية».

ويلفت باحثون سياسيون الى ان القضية لا تحـل بالانفعـالات وهـم يلمحـون الى سـيناريوهات قاتمـة تنجـم عـن خـروج الامريـكان مـن العـراق فيـما لـو جـرى تنفيـذه.

وتحـدث الكاتـب والمحلـل السـياسي المهتـم بشـؤون العـراق وانعكاسـاتها عـلى الوضـع الإقليمـي والـدولي، نظـير الكنـدوري، عـن السـيناريوهات الممكـن حدوثهـا في العـراق في حـال انسـحبت القـوات العسـكرية الأمريكيـة فعليـا مـن قواعدهـا، متوقعًـا حصـول واقـع شـبيه بمـا حصـل بانسـحاب 2011.

وبـرأي الكنـدوري، إنّ «الانسـحاب العسـكري الأمريـكي في عـام 2011 أدخـل العـراق في متاهـة دخـول تنظيـم داعـش الإرهـابي واجتياحـه لعـدة محافظـات، تمثـل ثلـث مسـاحة البـلاد، مـا دفـع بالحكومـة العراقيـة مـرة أخـرى للاسـتعانة بالأمريـكان».

وقـال أيضـا إن «الشـك موجـود بقـدرة القـوات العراقيـة عـلى مسـك زمـام الأمـور بعـد خـروج الأمريـكان مـرة أخـرى والتصـدي لبقايـا تنظيـم داعـش، إضافـة للفصائـل المسـلحة المتعـددة وهـي غـير ملتزمـة بالقانـون، وهـي لا تعـير لرئيـس الحكومـة محمـد شـياع السـوداني أي أهميـة تذكـر»، بحسـب تعبـيره.

وبالنسـبة للكنـدوري «لا يوجـد ضـمان لعـدم انقـلاب الفصائـل المسـلحة عـلى الحكومـة»، مردفـا «كـما يجـب مناقشـة نوعيـة السـلاح الـذي تمتلكـه القـوات العراقيـة بعيـدًا عـن أعدادهـا الكبـيرة من أجـل السـيطرة عـلى المسـاحة الشاسـعة للعـراق».

وبحسـب الكنـدوري، لا يمتلـك العـراق سـلاحا أو غطـاء جويـا يعتمـد عليـه، ويمكنـه التصـدي لأي اعتـداءات أو طـيران مسـيّر، مـع غيـاب قـوة الـدروع، والحديـث فقـط يمكـن حصـره في قـوات مشاة ليـس أكـثر، وهـي معرضة للخسـائر الكبـيرة في أي وقـت، عـلى حـد وصفـه.

وهـو لا يسـتبعد حـدوث صدامـات مسـلحة في عـدة محافظـات، إذ لا يمكـن السـيطرة عـلى اشـتباك القـوى المسـلحة حتـى مـن قبـل أجهـزة الأمـن الحكوميـة التـي تعـد منقسـمة بـولاءات قادتهـا للجماعـات المسـلحة، عـلى حـد قولـه، مزيـدا القـول انـه في وضـع كهـذا لا يمكـن تواجـد جيـش محايـد ولا ينتمـي لجهـة سياسـية أو غيرهـا، حتـى يمكـن الاعتـماد عليـه، بحسـب تعبـيره.

وهـو يقـر مـع ذلـك بتواجـد مصلحـة للعـراق بإخـراج القـوات الامريكيـة مسـتدركا «لكـن الأمـر مختلـف بسـبب الخـراب الـذي أحدثتـه الولايـات المتحـدة منـذ 2003، إذ أنّ خروجهـا الآن يعـزز الصراعـات السياسـية والعسـكرية»، متطرقـا الى سـيناريو قاتـم في حـال الانسـحاب الامريـكي مـن العـراق بالقـول «مـا سـينتجه هـذا الانسـحاب، حروبـا طائفيـة وسياسـية بـين المكونـات لسـنوات طويلـة تشـبه مـا حصـل في الصومـال والحـرب الأهليـة التـي نشـبت ودمـرت البـلاد بشـكل كامـل».

ولا يتوقـع أسـتاذ الدبلوماسـية والعلاقـات الخارجيـة، في جامعـة جيهـان، مهنـد الجنـابي، حصـول انسـحاب أمريـكي مـن العـراق.

ويرجـح الجنـابي «عـدم حـدوث الانسـحاب الأمريـكي خـلال الأعـوام المقبلـة»، وفي الشـق السـياسي يعتقـد الجنـابي أنـه في حـال الانسـحاب، فـان «العـراق لـن يكـون قـادرًا عـلى الحفـاظ عـلى نهج الاسـتقلالية في قـراره الخارجـي، بـل سـينجذب إلى سياسـة المحـاور والاسـتقطاب الإقليمـي والـدولي، وفي ذلـك ضرر كبـير للمصالـح العليـا للبـلاد».

مـن جانبـه، يوضـح المحلـل السـياسي محمـد عـلي الحكيـم، أن «مقاطعـة جلسـة البرلمـان المخصصـة لمناقشـة إخـراج القـوات الأجنبيـة مـن العـراق، مـن قبـل أغلبيـة النـواب ومـن مختلـف الكتـل والمكونـات، تؤكـد بـأن الأغلبيـة السياسـية مـع هـذا الوجـود لأسـباب سياسـية واقتصاديـة وأمنيـة»، لافتـا الى أن هنـاك خشـية مـن قبـل أطـراف سياسـية عراقيـة مـن أن الانسـحاب الأمريـكي قـد يؤثـر عـلى الوضـع الأمنـي بزيـادة نفـوذ تنظيـم داعـش، أو عـلى الوضـع الاقتصـادي بخاصـة أن أزمـة الـدولار مـا تـزال مسـتمرة ولم يتـم حلهـا برغـم مـرور نحـو عـام عليهـا.

ويـرى الحكيـم أن «مقاطعـة الجلسـة مـن قبـل أغلبيـة النـواب أعطـت رسـالة بـأن بيانـات وتصريحـات خـروج الأمريـكان ودعـم تحـرك الحكومـة نحـو ذلـك قبـل أسـابيع مـن شـتى الكتـل هـي شـعارات إعلاميـة ليـس إلا ولا نيـة حقيقيـة لإخراج تلـك القـوات خشـية مـن ذلـك».

الأغلبية السياسية مع هذا الوجود لأسباب سياسية واقتصادية وأمنية»، لافتا الى أن هناك خشية من قبل أطراف سياسية عراقية من أن الانسحاب الأمريكي قد يؤثر على الوضع الأمني بزيادة نفوذ تنظيم داعش، أو على الوضع الاقتصادي

الملاهي الليلية في العراق..

«فيلي» تدخلها من الابواب الخلفية

وتكشف الجانب المظلم للرقص والترفيه

فيـلي

«عملت في ملهى ليلي مصادفة أثناء بحثي عن فرصة عمل لسد تكاليف علاج والدتي وتوفير إيجار منزلنا» هكذا تتحدث سعاد (اسم مستعار) عن بداية عملها في إحدى الملاهي الليلية ببغداد.

تقول سعاد (35 عاماً) لمجلة «فيلي»، إن «العمل في هكذا مكان لم يكن رغبة مني، بل إن الظروف هي التي أجبرتني على القبول به، فقد كنت أسكن مع والدتي التي كانت تعمل في محل وكانت الأجور التي تتقاضاها تكفي للإيجار والعيش المتوسط، أما أنا فقد كنت ربة بيت لأني لم أكمل دراستي بل تركتها عند مرحلة المتوسطة».

وتضيف، «لكن في إحدى الأيام تعرضت والدتي لوعكة صحية لازمت على إثرها الفراش، وفي ظل عدم توفر دخل لنا بدأتُ رحلة البحث عن عمل فيه أجور جيدة، لكن بلا جدوى، لكن أثناء البحث تعرفت على فتاة بالمصادفة وأخبرتني أن ما ترغبين به من أجور تجدينها في الملاهي، كما يتوفر في تلك الأماكن فرص عمل دائماً».

وتتابع، «لذلك قررت مضطرة الذهاب إلى إحدى الملاهي ببغداد، وفعلاً قالوا إن العمل متوفر لكن الأجور حسب الزبائن، وبدأت العمل معهم واستطعت توفير العلاج لوالدتي ومبلغ الإيجار، وبقيت في العمل حتى بعد وفاة والدتي قبل 9 سنوات، وأرى أن العمل في هكذا مكان ليس فيه ضرر على أحد، ربما عليّ نفسياً فقط، لكن ليس لدي مكان آخر».

فيلي | عـراقـيات

«الأسباب التي أدت إلى كثرة عمل الفتيات بالنوادي الليلية يعود إلى أسباب اجتماعية أبرزها التفكك الأسري، والذي يؤدي إلى هروب بعض الفتيات من أهاليهن، إلى جانب تعرضهن للظلم والاضطهاد من عوائلهن، حسب ما يدعين».

ظروف قاسية

يعود لجوء الفتيات إلى هذا الطريق لأسباب متعددة أبرزها اجتماعية واقتصادية، وفق الناشطة النسوية، إسراء سلمان، مبينة أن «بعض الأسر تتاجر ببناتهن للعمل في الملاهي، وأحياناً تدفع الظروف الأسرية الفتيات للخروج من البيت واللجوء ليس إلى الشرطة المجتمعية لحل القضية بطريقة رسمية، وإنما إلى الأشخاص الخطأ لذلك يتم استغلالهن».

وتضيف سلمان لمجلة «فيلي»، «بالإضافة إلى أن ملاجئ الأيتام تخرج قسراً من تبلغ 18 عاماً، وهؤلاء ليس لديهم مأوى، لذلك قد يلجأون إلى هذه الأماكن، لكن حالياً هناك توجيه جديد بالإبقاء على الفتيات في ملجأ الأيتام إلى أن يتزوجن أو يجدن عملاً».

وتشير إلى أن «الكثير من الملاهي في بغداد وإقليم كوردستان تعمل فيها قاصرات تحت سن 18 عاماً، وهذا يعد اتجاراً بالبشر واستغلالاً جنسياً بالأطفال، في ظل عدم توفر مكان حكومي لإيوائهن ورعايتهن فيه، لذلك ينبغي اتخاذ إجراءات حقيقية بإجراء كشف عن هذه الأماكن ومعالجة حالات الفتيات التي فيها».

وتنوّه إلى أن «إعادة الفتيات إلى أهاليهن قد ينتهي إلى قتلهن، وقد يُفرج عن الجاني تحت بند المادة 409 من قانون العقوبات، وقد تخفف العقوبة عليه تحت بند المادة 128 بأنها جريمة لدواعي الشرف».

وتؤكد الناشطة النسوية على ضرورة «التدخل الحكومي لمتابعة النوادي الليلية والأشخاص الذين يستغلون الأطفال والفتيات، فضلاً عن تطبيق إلزامية التعليم الذي نص عليها الدستور العراقي النافذ لعام 2005، وتفعيل دور الباحث الاجتماعي، وهذا قد يعالج الكثير من المشاكل المجتمعية واحتواء الأطفال».

كل فتاة وراءها قصة

وتتفق مع هذا الطرح، ناشطة مطلعة على ما يجري في داخل الملاهي، حيث تقول إن «الأسباب التي أدت إلى كثرة عمل الفتيات بالنوادي الليلية يعود إلى أسباب اجتماعية أبرزها التفكك الأسري، والذي يؤدي إلى هروب بعض الفتيات من أهاليهن، إلى جانب تعرضهن للظلم والاضطهاد من عوائلهن، حسب ما يدعين».

وتضيف الناشطة التي فضلت عدم الكشف عن هويتها لمجلة «فيلي»، «كما أن بعض الفتيات يأتين إلى النوادي بسبب العوز المادي في ظل انعدام فرص العمل، لذلك تلجأ إلى الملاهي خاصة في حال كانت لديها أطفال لتعيل عائلتها، وكل فتاة وراءها قصة».

فيلي | عـراقـيات

لكـن هـذه الوظيفـة وقتيـة، وقـد تتسـبب لهـن مشـاكل قـد تصـل إلى التهديـد بالقتل، خاصـة بالنسـبة للفتيـات الهاربـات مـن أهاليهـن، وكذلـك الحـال إذا كانـت الفتـاة دون السـن القانـوني، مـا يسـبب مشـكلة قانونيـة لهـا»، بحسـب الناشـطة، داعيـة الحكومـة إلى توفـير دور تـأوي هـؤلاء الفتيـات وتفعيـل قانـون العنـف الأسري للحـد مـن لجـوء الفتيـات إلى الملاهـي».

قاصرات في الملاهي

وانتـشر في مواقـع التواصـل الاجتماعـي، في مثـل هـذا الشـهر مـن العـام المـاضي، مقطـع فيديـو يظهـر طفلـة ذات 10 12- عاماً ترقص إلى جانـب مجموعـة راقصات في إحـدى الملاهـي الليليـة، وذكـرت أنبـاء أن الملهـى في مدينـة أربيـل.

فيـما قـال قائمقـام مدينـة أربيـل، نبـز عبـد الحميـد، في 4 شـباط 2023، إن المقطـع قديـم وليـس في مدينـة أربيـل، وإنمـا تـم تصويـره في بغـداد، مؤكـداً أن «أي فعـل مـن هـذا النـوع في أربيـل، سـيتم التعامـل معـه وفـق القانـون، سـيغلق المـكان ويعاقـب مالكـه».

وكان رئيـس مجلـس القضـاء العراقـي، القـاضي فائـق زيـدان، وجّـه في، 25 كانـون الثـاني 2023، باتخـاذ الإجـراءات القانونيـة بحـق أصحـاب النـوادي الليليـة والملاهـي التـي تشـهد ظاهـرة نـثر الأمـوال عـلى المغنيـات في الحفـلات الصاخبـة، وكذلـك اصطحـاب الأحـداث (دون سـن 18 عامـاً) إلى تلـك الأماكـن.

ووفقـاً لإعـمام مذيـل بتوقيـع القـاضي زيـدان، وموجـه إلى رئاسـة الإدعـاء العـام ورئاسـة محاكـم الإسـتئناف كافـة، فإنـه «لوحـظ في الآونـة الأخـيرة انتشـار ظاهـرة نـثر الأمـوال واصطحـاب الأحـداث إلى تلـك الملاهـي».

وأردف بالقـول إن «هـذه التصرفـات غـير الحضاريـة مخالفـة للقانـون والتعليـمات النافـذة لـذا اقتـضى الإعـمام عـلى محاكـم التحقيـق لتشـكيل فـرق رصـد بالتعـاون مع مراكـز الشرطـة المختصـة أو مفـارز الأمـن الوطنـي كلاً حسـب اختصاصـه المـكاني لاتخـاذ الإجـراءات القانونيـة بحـق أصحـاب تلـك الملاهـي، وكذلـك مـن يرتادهـا، ويرتكـب المخالفـات المذكـورة».

الرقص فن

مـن جهتهـا، تنـوّه الناشـطة في مجـال المـرأة، سـكينة حيـدر، إلى وجـود اختـلاف بـين الراقصـة في الفعاليـات والراقصـة في الملاهـي الليليـة، حيـث إن الرقـص مـن الفنـون الشـعبية وموجـود في المسـارح والنشـاطات عـبر تقديـم رقصـات شرقيـة وغربيـة وكلاسـيكية وغيرهـا.

وتضيـف حيـدر لمجلـة «فيـلي»، «كـما هنـاك فرقـاً اسـتعراضية متنوعـة يرتـدي أفرادهـا ملابـس خاصـة ليسـت مخلـة بالحيـاء، كـما حصـل في مهرجـان بابـل بدوراتـه السـابقة وغيرهـا، حيـث ترتـدي الفنانـة الراقصـة الـزي الآشـوري أو البابـلي وتـؤدي رقصـات معينـة».

وتوضـح، أن «هكـذا رقـص ليـس فيـه إشـكاليات، أمـا الراقصـة في الملاهـي الليليـة فـإن الأمـر يختلـف، فهـذه قـد تعـرض جسـدها للتجـارة أيضـاً وتكـون حياتهـا في خطـر».

يذكـر أن الراقصـة و»التيـك توكـر» العراقيـة، مـروة القيـسي، أقدمـت في 5 أيلـول 2022، عـلى الانتحـار مـن أعـلى مبنـى بمجمـع القريـة اللبنانيـة في أربيـل حيـث ألقـت بنفسـها وتوفيـت عـلى الفـور.

وشـاعت شـهرة مـروة القيـسي في السـنوات الأخـيرة بتأديـة بعـض الأدوار الفنيـة وتقديـم الرقـص فضـلاً عـن كونهـا «تيـك توكـر» ولهـا متابعـين عـلى مواقـع السوشـيال ميديـا يتجـاوز عددهـم الأربعـة مليـون مسـتخدم.

القانون لا يحمي بنت الليل

وفي هـذا السـياق، تقـول المحاميـة قمـر السـامرائي، إن «القانـون لا يحمـي بنـت الليـل التـي ترقـص في الملاهـي وقـد تمـارس الدعـارة، ومؤخـراً شـاع قانـون المحتـوى الهابـط الـذي يعاقـب عـلى الفعـل الفاضـح بالحبـس مـن أشـهر إلى أكـثر مـن سـنة، ويقصـد بالفعـل الفاضـح، الفعـل الـذي يـؤدي إلى الإخـلال بـالآداب العامـة».

وتبـيّن السـامرائي لمجلـة «فيـلي»، أن «القانـون العراقـي بالمـادة 401 مـن قانـون العقوبـات العراقـي رقـم 111 لسـنة 1969 المعـدل ينـص عـلى: يعاقـب بالحبـس مـدة لا تزيـد عـن 6 أشـهر وبغرامـة لمـن يرتكـب فعـلاً مخـلاً بالحيـاء علنـي، وينطبـق النـص أيضـاً عـلى مـن يتكلـم بـكلام مبتـذل».

وتتابـع «لكـن حاليـاً لا توجـد عقوبـة عـلى الفتيـات اللـواتي يرقصـن في الملاهـي، وإنمـا عـلى اللبـس الفاضـح والـكلام البـذيء وغيرهـا، ومؤخـراً تمـت معاقبـة إينـاس الخالـدي ليـس عـلى رقصهـا وإنمـا لأنهـا تفوهـت بألفـاظ بذيئـة، أمـا الرقـص في الاسـتعراضات والمهرجانـات فالوضـع يختلـف، فهـذا يعتـبر فنـاً ولا عقوبـة عليـه».

حبس إيناس الخالدي

وكان القضـاء العراقـي حكـم، في 4 شـباط الجـاري، بالحبـس بحـق المغنيـة «إينـاس الخالـدي» لإدانتهـا بالمحتـوى الهابـط

وقـال مصـدر لمجلـة «فيـلي»، إن محكمـة اسـتئناف بغـداد الكـرخ أصـدرت حكـماً يقـضي بالحبـس البسـيط لمـدة 4 أشـهر بحـق «الخالـدي» بعـد إدانتهـا بالمحتـوى الهابـط.

وشـنت وزارة الداخليـة العراقيـة ومجلـس القضـاء الأعـلى منـذ مطلـع العـام 2023 حملـة لملاحقـة مـن اتهمتهـم بنـشر «محتـوى هابـط» في وسـائل التواصـل الاجتماعـي، وعـلى إثـر ذلـك صـدرت مذكـرات قبـض وأحكامـاً بالسـجن بحـق العديـد مـن أولئـك الذيـن ينـشرون لمثـل هكـذا محتـوى.

الفن في العراق

البدايات النشطة والانحسار الراهن

صادق ازرقى

يجمع المؤرخون على ان للفن العراقي تاريخ طويل ومتنوع، وقد ازدهر عبر العصور مع ازدياد التأثيرات والتغيرات الثقافية والسياسية.

وبرغم التحديات التي واجهتها الثقافة العراقية بسبب الصراعات والحروب، فإن الفنانين العراقيين يحاولون ان يواصلوا التعبير عن هويتهم وتجاربهم بوساطة أعمالهم الفنية.

في العراق، تأثرت صناعة السينما والتلفزيون بشكل كبير بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها البلاد على مدى العقود الماضية، ما أثر على جودة وكمية الإنتاج الفني. لقد تأثرت الصناعة بالحروب والنزاعات والانقسامات الداخلية، مما جعل من الصعب على الفنانين والمنتجين تقديم أعمال فنية ذات مستوى عال، مقارنة في الاقل بما يقدم في بعض الدول العربية ودول الجوار.

مع ذلك، يجب أن نلاحظ أن هناك مواهب فنية كبيرة في العراق، وعدد من الأفلام والمسلسلات التلفزيونية العراقية حققت نجاحا وحصلت على جوائز دولية؛ ومع تحسين الظروف الاقتصادية والأمنية في المستقبل، قد يرى القطاع الفني في العراق تطورا وتحسنا أكبر.

الحركة التشكيلية العراقية لها تاريخ غني ومتنوع، وكانت متميزة في الماضي لعدة أسباب، منها التأثيرات التاريخية والثقافية، اذ تمتلك الحضارة في وادي الرافدين تاريخا عريقا متنوعا يعود لآلاف السنين، مما جعل للفن التشكيلي في العراق تأثيراً قوياً وتاريخاً عميقاً، بحسب نقاد الفن؛ ولكون المجتمع العراقي يمتاز بتنوع ثقافي قومي وديني، فقد نتج عن ذلك تنوع كبير في الأساليب والمواضيع التي تناولها الفنانون العراقيون في أعمالهم.

وكان للفنانين العراقيين دور فاعل في المشهد الفني العالمي، اذ شاركوا في معارض دولية وتبادلوا الخبرات مع الفنانين من شتى أنحاء العالم، مما أسهم في إثراء الحركة التشكيلية العراقية وجعلها متميزة.

وكان للفن التشكيلي في العراق دوراً هاماً في التعبير عن التجارب الوطنية والاجتماعية، بخاصة في الاوقات الصعبة من التاريخ الحديث للعراق، مما منح الفن التشكيلي عمقا ومعنى إضافيين. وبرغم ان كثيرين ينظرون إلى أن الفن العراقي بصفته فنا متقدما ويمتلك شروط النجاح المتواصل في الساحة العربية فان آخرين يقولون ان ذلك الاعتقاد ضرب من النرجسية والاعتزاز بالهوية من دون

قـراءة وبحـث فاحـص لأدق التفاصيـل المرتبطـة بالإخفاقـات التـي تتكـرر في هـذا الفـن.

وبحسـب رأيهـم فـان الفـن العراقـي اصبـح لا يمتلـك مقومـات الفنـون العالميـة وظـل أسـير توجّهـات وأسـاليب تلاشـت أمـام تطـور الغالـب مـن الفنـون الإنسـانية لـو قُيِّـض لنـا المقارنـة بمـا تطـور مـن فنـون كفـن السـينما والمـسرح وفـن الجسـد في العـالم، ويلفتـون الى ان (فـن الرسـم) مثـلاً يعيـد إنتـاج المخرجـات ذاتهـا، ويتسـاءلون بالقـول: هـل وجدتـم فنانـاً منـذ الثمانينـات والتسـعينات وحتـى الآن غـيّر مـن أسـلوبه وطـور مـن تقنيـات اشـتغاله؟ هـل رافقـت الفـن الحديـث موجـات تطـور ولـو بسـيطة تماشـياً مـع تطـور العلـوم الإنسـانية بحيـث نجـد صلـة ترابـط بـين عقـل الفنـان وآخـر الاختراعـات العلميـة؟ ويزيـدون بالقـول: ان اغلبيـة الفنانـين العراقيـين لجـأوا إلى إنتـاج الفـن تجاريـاً ومنهـم مـن ينجـح في ذلـك والغالـب يخفـق في بيـع لوحاتـه بالسـعر الـذي يـوده وكلـما اقتربـت مـن أولئـك النفـر مـن الفنانـين وجدتهـم لا يعـون معرفـة الفـن إلا تجاريـاً وهـذا تحـول خطـير أدى في نهايـة الأمـر إلى إيجـاد فـن رديء لا يسـتطيع النهـوض على قدميـه يضـاف لذلـك، أنـه فـن خـالٍ مـن أي سـمات أسـلوبية لنتـاج عقـل ومخيلـة الفنـان بـل هـو متكـرر، على حـد وصفهـم. ويعـبرون عـن اسـفهم بالقـول: دخـل سياسـيون «مرتزقـة» لجوهـر سـوق الفـن وبـدأوا عـبر وسـطاء فنانـين في داخـل بغداد لفتـح قاعـات فنيـة تعـرض وللأسـف مـع اعـمال قامـات مثـل محمـد مهـر الديـن ورافـع الناصـري، لأسـماء نسـوية فاشـلة كل مـا في الأمـر ان رغبـة الوسـيط هـو تحريـك مشـاعر وغريـزة مـن يـزور تلـك القاعـة ويتفـرَّج عـلى مسـاحتها «لأن الغالـب مـن الأكاديميـين جاملـوا غيرهـم وكتبـوا رسـائل وأطاريـح لطلبـة زيَّفـوا الحقيقـة» لأن نقـاداً مارسـوا لعبـة طباعـة الكتـب الفنيـة وقايضـوا الآخـر ونجحـوا في تحقيـق مكاسـب ماليـة فـما ظهـر بعـد عـام 2003 «كشـف عـن اسـتلاب فكـري وجـمالي جـرد الفـن مـن أهميتـه أمامنـا، تحـوّل الفنـان إلى سمسـار تجـاري لـن يكـف عـن التفكـير ببيـع لوحتـه مـن دون أن ينظـر إليهـا كنشـاط ذهنـي يؤسـس لجـمال وتعبـير خالـص».

ومنـذ العـام 2003، واجهـت الصناعـة السـينمائية في العـراق تحديـات كبـيرة بسـبب الاضطرابـات السياسـية والأمنيـة والاقتصاديـة التـي تعصـف بالبـلاد؛ ومـع ذلـك، فـإن بعـض الأفـلام العراقيـة حققـت نجاحـا دوليـا وحصلـت عـلى جوائـز مرموقة في المهرجانـات السـينمائية الدوليـة.

وبرغـم التحسـينات التـي حدثـت في السـنوات الأخـيرة، لا زال هنـاك عديـد التحديـات التـي تواجـه صناعـة السـينما في العـراق، بمـا في ذلـك نقـص التمويـل والبنيـة التحتيـة السـينمائية المتدهـورة وقلـة الدعـم الحكومـي.

امـا المـسرح في العـراق فبرغـم انـه ابتـدأ بوقـت مبكـر منـذ عـام 1893، بحسـب المؤرخـين، بـل ان اول مسرحيـة تاريخيـة عـن (نبوخـذ نـصر) قدمـت عـام 1888 وهنـاك عـروض عديـدة، قدمـت في نينـوى و بغـداد في العقديـن الأولـين مـن القـرن العشريـن.

ولعـل ابـرز فرقـة شـكلت في هـذه المرحلـة مـن تاريـخ النشـاط المسرحـي في العـراق هـي (الفرقـة التمثيليـة الوطنيـة) التـي اقترنـت باسـم الفنـان الرائـد حقـي الشـبلي، وقـد جـرى تأسيسـها في نيسـان 1927 ولقـد كان لهـذه الفرقـة دور كبـير في انعـاش النشـاط المسرحـي و توسـيع رقعتـه، بخاصـة في النصـف الأول مـن الثلاثينـات. ولا نريـد ان نذهـب بعيـدا في الماضي، بـل يمكـن القـول ان سـبعينات القـرن الماضي شـهدت ولادة، الفـرق الرسـمية التـي تشرف عليهـا الدولـة ومنهـا (الفرقـة القوميـة للتمثيـل) و (فرقـة اربيـل للتمثيـل) وهـي تتبـع قسـم المسـارح في دائـرة السـينما والمـسرح. ومـن الفـرق الرسـمية ايضـا كانـت (فرقـة المـسرح العسـكري) التـي ترتبـط بالتوجيـه السـياسي في وزارة الدفـاع.

امـا الفـرق المسرحيـة الاهليـة فتعـددت واهمهـا، فرقـة المـسرح الفنـي الحديـث، وفرقـة المـسرح الشـعبي وفرقـة المـسرح الحـر وفرقـة 14 تمـوز للتمثيـل، وفرقـة مـسرح اليـوم، وفرقـة اتحـاد الفنانـين، وفرقـة العـراق المسرحيـة، وفرقـة مـسرح الرافديـن، وفرقـة مـسرح بغـداد، وفرقـة مـسرح الجماهيـر، وفرقـة مـسرح الـرواد في محافظـة نينـوى، وفرقـة المـسرح الكـوردي الطليعـي في السـليمانية، و فرقـة مـسرح كربـلاء الفنـي.

والى جانـب تلـك الفـرق التمثيليـة، كانـت تعمـل فـرق اخـرى غـير محترفـة، باسـم مؤسسـات ونقابـات مثـل كليـة الفنـون ومعهـد الفنـون والجامعـات ونقابـة الفنانـين.

كـما تعـددت الصـالات ومنهـا، المـسرح الوطنـي ومـسرح الرشـيد ومـسرح قاعـة الشـعب، ومـسرح الخيمـة (الثـورة الجـوال)، ومنتـدى المـسرح.

وهـذه الصـالات تتبـع دائـرة السـينما والمـسرح في وزارة الثقافـة والاعـلام، ومـسرح المنصـور، ولمعهـد الفنـون الجميلة ببغـداد مسرحـين، ومجموعـة مـن صـالات لكليـة الفنـون الجميلـة في جامعـة بغـداد، ومـسرح بغـداد، التابـع لفرقـة المـسرح الفنـي الحديـث، ومـسرح السـتين كرسـيا لفرقـة المـسرح الشـعبي، ومسـارح مراكـز الشـباب، وكان في كل محافظـة قاعـة أو قاعتـان، تتبـع وزارة الحكم المحـلي أو وزارة التربيـة وثمـة صـالات أخـرى في بنايـات المنظـمات «الجماهيريـة» والجامعـات.

دخل سياسيون «مرتزقة» لجوهر سوق الفن وبدأوا عبر وسطاء فنانين في داخل بغداد لفتح قاعات فنية تعرض وللأسف مع اعمال قامات مثل محمد مهر الدين ورافع الناصري، لأسماء نسوية فاشلة..

نساء عاملات في وسط وجنوب العراق..

كفاءة وسط نظرة "الخزي والعار"

فيلي

تواجه النساء في وسط وجنوب العراق صعوبات في إيجاد فرص العمل رغم كفاءتهن ونيلهن شهادات أكاديمية عليا، وتتمثل تلك التحديات بالظروف البيئية والعائلية، فما يزال المجتمع لا يتقبل عمل المرأة، ويرى فيه نوعاً من «الخزي والعار».

وتسعى النساء العراقيات، إلى الاعتماد على أنفسهن في جوانب الحياة المختلفة، وخاصة في قطاع العمل، ليساعدن عائلاتهن في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها البلاد، وسط دعوات لتمكينهن اقتصادياً واجتماعياً وقانونياً وسياسياً وقيادياً أيضاً.

الطبقة الثانية في المجتمع

وتقول الناشطة إسراء الأديب، إن «النساء تواجه صعوبات في العثور على عمل في المحافظات الوسطى والجنوبية، رغم كفاءتهن ونيلهن شهادات عليا، وذلك بسبب انحسار البيئة والرقعة الجغرافية والعادات والتقاليد، كما هناك عنف منهجي من قبل الشركات والعشائر، إلى جانب الشعور بالخزي والعار لعملها، لذلك تجد المرأة نفسها بالطبقة الثانية في المجتمع».

وتؤكد الأديب التي من محافظة كربلاء لمجلة «فيلي»، أن «الاندماج الاقتصادي مهم لاستحصال المرأة على وظائف عدة والمساهمة في إنعاش الاقتصاد».

وتشكّل نسبة النساء العراقيات العاملات في القطاع الخاص، حوالي 29 بالمائة من المجموع الكلي للعاملين في القطاع، بحسب ورقة بحثية لمركز النهرين للدراسات والأبحاث الاستراتيجية.

وعلى الرغم من أن نسبة النساء في المجتمع العراقي تقارب 49 بالمائة من إجمالي السكان، إلا أن فرصهن في سوق العمل مازالت ضئيلة، إذ لا تتجاوز نسبة النساء العراقيات العاملات حدود 15 بالمائة من حوالي العشرين مليون امرأة عراقية، بينما تقع 85 بالمائة منهن

فيلي | مجتمع

ضحايا عوامل موضوعية تحجم دورهن في المجتمع عموماً وسوق العمل تحديداً. وفي هذا السياق، تشير الناشطة النسوية، رقية سلمان، من محافظة البصرة، إلى أن «المرأة تواجه صعوبة في إيجاد عمل لها، رغم وجود الكفاءة والشهادة المطلوبة».

وتوضح لمجلة «فيلي»، أن «هذا يعود إلى أسباب عديدة، منها تدهور الاقتصاد العراقي عموماً وفي المحافظات الوسطى والجنوبية خصوصاً، كما أن أغلب الاستثمار يقتصر على محافظات محددة، فضلاً عن المحسوبية والعلاقات في التوظيف».

ويؤكد تقرير للبنك الدولي صدر عام 2020، أن مشاركة المرأة العراقية في سوق العمل تعتبر منخفضة، بحيث تشكل أقل من 15 بالمائة فقط.

وقال البنك في التقرير، إن «هناك أقل من 15 بالمائة من النساء يشاركن في سوق العمل في كل من العراق والأردن، و26 في المائة فقط في لبنان»، مبيناً أن «هذه النسب تعد من بين أدنى معدلات مشاركة المرأة في العمل على مستوى العالم».

عزل الكفاءة ومحاربتها

من جهتها، تعزو الأستاذة الجامعية، إسراء الجوراني، من محافظة واسط، أسباب تردي حال النساء في وسط وجنوب العراق إلى «محاربة الكفاءات رغم وجود الفرص، حيث هناك تمكين لأشخاص غير أكفاء في المناصب بناءً على العلاقات والمحسوبية والمنسوبية، وأن أكثر الفرص تذهب للأحزاب والمحاصصات».

وتضيف الجوراني الحاصلة على درجة الدكتوراه في الإعلام لمجلة «فيلي»، أن «جميع الفرص متاحة لكن هناك من يضع قيوداً وشروطاً تصل إلى عزل الكفاءة وحتى محاربتها».

وتشير إلى أن «الطامة الكبرى التي تعاني منها البلاد هي وضع أشخاص غير مختصين بمجال عملهم، بسبب ان السلطة الأعلى التي تدير المؤسسة تأتي بأشخاص تحت سيطرتهم حتى تتحكم بدوائر الدولة».

وتطالب الجوراني «الجهات المعنية والمسؤولة بوضع حد لهذه الظاهرة، ووضع جهات رقابية ولجان مختصة لتقييم الأعمال في المؤسسات والدوائر الحكومية».

وتلفت دراسة أعدتها وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي التابعة للجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط العراقية، إلى أن توزيع النساء حسب قطاعات العمل لا يبدو متوازناً، فيظهر أن هناك قطاعات تنشط فيها النساء على حساب قطاعات أخرى.

فالقطاع العام والحكومي هي أكثر القطاعات الجاذبة لمشاركة المرأة، حيث كانت النسبة حوالي 78 بالمائة مقارنة بباقي القطاعات، التي لم تشكل سوى 21 بالمائة في القطاع الخاص، مع الإشارة إلى أن أغلب النساء العاملات في القطاع الخاص هنَّ من النساء الريفيات.

أما بيئة العمل عند النساء العاملات، وفقاً للدراسة، فهي أقل خطورة عند المقارنة مع عمل الرجال، فقد أظهرت النتائج أن أكثر من 82 بالمائة من النساء يعملن في بيئة عمل غير خطرة، بالمقابل هناك 46 بالمائة من الذكور يعملون أيضاً في أجواء عمل مماثلة.

تقييم غير عادل

من جانبه، يشير مدير المركز العراقي للدراسات والبحوث الإعلامية، ماجد الخياط، إلى إن «قلّة فرص العمل للمرأة في مجالات معينة يعود إلى أن السوق في تباين، ومن المفترض عند توفر فرص عمل يخضع المتقدمين لتقييم كفاءة والأفضل منهم يحصل على الوظيفة».

ويضيف لمجلة «فيلي»، «لكن منظومة التقييم في البلاد عموماً هي غير عادلة وغير صحيحة، لذلك يلاحظ أن المستحق لا يحظى بأي فرصة للعمل، بينما غير المستحق يحظى بالوظيفة، وهذا يدل على وجود خلل في إدارة المؤسسات والمحسوبية، وكذلك شبهة فساد بانعدام العدالة، ما يستدعي إعادة النظر بالمؤسسات لتكون رصينة».

وبحسب الأرقام والبيانات التي أصدرتها منظمة العمل الدولية، في وقت سابق، حول المساواة بين الجنسين، بلغ معدل مشاركة المرأة العربية في سوق العمل 18.4 بالمائة، وهو المعدل الأدنى في العالم مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ 48 بالمائة.

« منظومة التقييم في البلاد عموماً هي غير عادلة وغير صحيحة، لذلك يلاحظ أن المستحق لا يحظى بأي فرصة للعمل، بينما غير المستحق يحظى بالوظيفة، وهذا يدل على وجود خلل في إدارة المؤسسات والمحسوبية »

فيلي
مجتمع

الفصل العشائري

تغييب القانون وتشجيع لإهدار مزيد من دماء الابرياء

فـــيلي

يتواصل إجراء ما يسمى بالفصل العشائري في العراق حتى في قضايا القتل التي تستدعي تدخلا قانونيا حاسما؛ في انتهاك صارخ لحقوق الناس والتهرب من تطبيق العقوبة الملائمة بحق القتلة والمجرمين، الذي يستهينون بأنفس البشر ويستسهلون ازهاق ارواح الناس ...

وهناك اتهامات بأن بعض العشائر تتدخل لمنع تسليم القاتل وحمايته، في حين تكون الاجراءات المتعلقة بالقبض على المجرم وتقديمه الى القضاء غير حاسمة لاسيما في مناطق انتشار القبائل.

لقد ادى التهاون القانوني بحق المجرمين الى تزايد معدلات الجرائم حتى في العاصمة بغداد، التي ينفذ بعض الاشخاص فيها عمليات القتل لأسباب تافهة، ويذهب في بعض الاحيان بعض المارة ضحايا من جراء إطلاق النار في وضح النهار بفعل غياب العقوبات القانونية الرادعة والالتجاء الى اجراءات عشائرية لن تلجم المجرمين، بل تشجع على التمادي في الجريمة بحسب المتخصصين الاجتماعيين.

لقد اتسعت ظاهرة «الفصل العشائري» بصورة خاصة بعد عام 2003، وما أعقبه من ضعف مؤسسات الدولة ومؤسسات القضاء وأجهزة الأمن.

لقد وصلت المبالغ المدفوعة فيما يتعلق بالفصل العشائري في بعض الاحيان الى مديات غير مسبوقة، ففي أحد «الفصول العشائرية» في جنوب العراق جرى طلب مليار ونصف المليار دينار عن جريمة قتل، وقد بينت الفيديوهات المتعلقة بالجلسة العشائرية لذلك «الفصل»، مدى الاستهانة بدماء المقتول، وكأن الامر يجري في سوق تجاري حين يجري التنازل عن مئة او خمسين الف دينار عن مبلغ الفصل لأجل شخص ما او شخصية دينية، وكأن دماء الضحية سلعة للمتاجرة.

وكان مكتب حقوق الانسان في ديالى، قد لفت في وقت سابق الى تواجد فصول عشائرية مجهضة للحقوق القانونية والاجتماعية التي تحولت إلى أدوات لحماية المجرمين والتشجيع على الجريمة، بحسب مدير المكتب.

وقال مدير المكتب صلاح مهدي المجمعي لمجلة «فيلي»، ان كثيرا من الفصول العشائرية الخاصة بالقتل والجرائم الانسانية تخضع للتنازلات والخواطر على حساب الحقوق القانونية والاجتماعية بسبب غلبة الضغوط العشائرية على الاعتبارات القانونية والحقوق الشخصية.

ورأى، أن ارغام ذوي الضحايا والمجني عليهم بتقديم تنازلات باستغلال ورقة العشيرة والخواطر الاجتماعية غير المسوغة باتت سلاحا لحماية المجرم وتكريس تشجيع القتلة على الاستمرار بطرق محظورة ومرفوضة شرعيا واجتماعيا، بحسب وصفه.

وعد المجمعي، كثيرا من الفصول العشائرية تكريسا لحماية القتلة والمجرمين والإفلات من العقاب والحق القانوني والعرفي، ما سبب زيادة معدلات الجريمة بشكل ملحوظ وعدم المبالاة والاكتراث بارتكاب أي جريمة مهما كانت درجتها، على حد وصفه.

وشدد على أن الفصول العشائرية بحاجة الى تصحيح اجتماعي وتدخل قانوني يقطع الطريق أمام تنازلات تفتك بالمجتمع بمفاصله كافة، بحسب تعبيره.

ويقول معنيون بالشأن العشائري أن الفصل العشائري يمكن أن تكون له جوانب سلبية وايجابية، وقد يؤدي في بعض الأحيان إلى تفاقم النزاعات أو تعزيز دور العنف في المجتمع، مشيرين الى انه في بعض الحالات، يفتقر الأفراد إلى الثقة في النظام القضائي الرسمي ويعدون أن الفصل العشائري أكثر فعالية وعدالة في حل النزاعات وحماية الحقوق بحسب تصورهم.

في بعض الأحيان، يلجأ الأفراد إلى الفصل

العشائري بسبب التقاليد، اذ يجري التشبث بالتقاليد والقيم العشائرية كجزء من الهوية الشخصية والمجتمعية، ويمكن أن يكون الفصل العشائري وسيلة لتقديم الدعم والمساعدة في الأوقات الصعبة، على حد قول البعض.

وتاريخيا، كان الفصل العشائري في العراق يستعمل لحل النزاعات والمشكلات بين الأفراد والعائلات والقبائل، وينظر معتمدو هذا الرأي الى الفصل بصفته وسيلة لتجنب اللجوء إلى القضاء الرسمي، ويمكن للفصل العشائري أن يوفر آلية لحل النزاعات بشكل سريع وفعال من دون الحاجة إلى إجراءات طويلة ومكلفة قانونية، وبوساطته تحل النزاعات داخليا من دون اللجوء إلى القضاء الرسمي، ويقول مؤيدو هذا النهج ان الفصل العشائري يعد أحيانا وسيلة لتحقيق العدالة «الشعبية» وتطبيق القوانين الشرعية والعرفية التي تمتلكها القبائل، بحسب تعبيرهم.

من جانب آخر يرى آخرون، انه في كثير من الحالات، قد يؤدي الفصل العشائري إلى فرض عقوبات قاسية على الجاني بعيدا عن الالتزام بالمعايير القانونية والإجرائية، كما قد يؤدي حل النزاعات على مستوى العشائر إلى تفاقم الانقسامات والصراعات العشائرية وتصعيد دور العنف.

وقد يؤدي اللجوء إلى الفصل العشائري إلى تضليل العدالة الرسمية وعدم تحقيق العدالة الحقيقية والمتساوية لجميع أفراد المجتمع.

ويطالب قانونيون بان يجري النظر إلى الفصل العشائري كجزء من النظام القانوني والاجتماعي في العراق، ويجب الموازنة بين الحاجة إلى تحقيق العدالة والسلامة الاجتماعية.

يقول محمد الجابري أحد وجهاء جنوبي العراق، رئيس رابطة العشائر العراقية للتفاوض وحل النزاعات «تحوّلت الفصول العشائرية، بخاصة في الجنوب، نتيجة حالة التعصب القبلي، من الدفاع عن المظلوم وأخذ الحق من الظالم إلى تجارة رابحة ومهنة لكثير ممن يدعون المشيخة».

يضيف «أصبح قسم من الفصول العشائرية أشبه بإتاوات مالية مفروضة، فالقيمة المحددة لفض مشكلة بين طرفين متخاصمين هي مبالغة ضخمة جداً، كما أن بعض الأحكام الصادرة غريبة، مثل تزويج نساء من عشيرة المدان لعشيرة الضحية لقاء تنازل عن حقه فيما يعرف بالفصلية».

ويرى أنّ كثرة «الشيوخ» الجدد بعد عام 2003 الذين يطلق عليهم كثير من العراقيين تسمية «شيوخ الطلايب»، وممارسة بعض «الأحزاب والجماعات المسلحة سلطاتها للضغط على أحد أطراف النزاع بغرض الابتزاز وكسب المال الحرام، أسهما في تأخر إجراءات كثيرة للترافع والفصل بين الناس، وإبرام صلح بينهم».

ويردف «لا نقبل بأي حال من الاحوال بأن تكون العشيرة بديلا عن القانون، ونأمل بكل ما نستطيع ان تكون العشيرة داعمة للقانون».

ويقول عضو مجلس شيوخ عشائر شمالي بغداد، الشيخ عباس حسن الصجري، ان تحديد مبالغ كبيرة للفصول العشائرية التي تحدث ليست من خصال العشائر العراقية العربية الأصيلة، بحسب تعبيره، لافتاً إلى زيادة حال التفكك المجتمعي والعشائري الذي شهده العراق بعد عام 2003.

ويعزو الصجري سبب انتشار ظاهرة دفع المبالغ المالية الكبيرة الخاصة بالفصول العشائرية، حتى لتسوية المشكلات الأكثر بساطة، إلى انتشار السلاح المنفلت، وعدم ملاحقة المجرمين، وضعف الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003، إلى «جانب نشر وقائع جلسات كثيرة من هذه الفصول على مواقع التواصل الاجتماعي، ما شوّه تقاليد العشائر العراقية الأصيلة».

من جهته، يقول المحامي عبد الله أحمد «لا يرفع المواطنون دعاوى أمام القضاء في حال جرى ابتزازهم أو تهديدهم، لأنهم يعتقدون أن هذا الجهاز غير قادر على محاسبة المجرمين الذين ينتمون إلى عشائر قوية أو جماعات مسلحة، أو تأمين حماية سريعة وبقدر كاف لهم. وهم يرون أن سلطة العشائر أقوى من سلطة الدولة، بخاصة في مناطق الجنوب».

يضيف «يعجز القضاء والقانون عن التعامل مع حوادث شهدها العراق أخيراً، خصوصا تلك التي تتعلق بقضايا عشائرية، ما يدفع عائلات متضررة من مشكلات تتعلق بعمليات خطف أو قتل أو جرائم شرف إلى اللجوء إلى القانون العشائري».

> ويقول مؤيدو هذا النهج ان الفصل العشائري يعد أحيانا وسيلة لتحقيق العدالة «الشعبية» وتطبيق القوانين الشرعية والعرفية التي تمتلكها القبائل

يتوارث العراقيون في المحافظات الوسطى والجنوبية أكلة «السيَّاح» عن أجدادهم السومريين، وتشيع هذه الأكلة في الريف والأهوار والمناطق الشعبية، وتطهى في الكثير من الأحيان مع البيض الطازج في الفطور، أو مع السمك المشوي في الغداء.

والسيّاح هو نوع من الخبز الرقيق، يصنع من دقيق الأرُزّ العنبر، وتمتاز نساء وسط وجنوب العراق بصناعته، وسمي بهذا الاسم لأنَّ عجينه السائل يُسَيَح على الصَّاج.

طريقة إعداده

تقول أم عباس، وهي ربة بيت من ناحية العباسية في محافظة النجف، إن خبز السيّاح أو ما يسمى الطابگ، هي أكلة تعود إلى السومريين، لكنها لا تزال تلقى رواجاً في مناطق الفرات الأوسط والجنوب، خاصة في أيام العطل عند اجتماع الأسرة.

وتوضح لمجلة «فيلي»، أن السيّاح لسيت طبقاً أساسياً ولكن لها طعم خاص، وتؤكل في الصباح مع الحليب والبيض، وكذلك في الغداء مع السمك الخشني الحرش.

وعن كيفية إعداده، تشرح أم عباس الطريقة التي تعلمتها من والدتها، بأن السيّاح يصنع من التمن العنبر، حيث يتم طحنه ويضاف له ماء، وبعدها يتم وضعه في قالب فخار من طين خاص لعمل السيَّاح، وتوضع نار تحت هذا القالب من ساعة إلى ساعتين حسب قوة النار وعند سخونة القالب يوضع خبز السيَّاح عليه بعد قلبه إلى الجهة المقابلة، ويوضع فوقه جمر الحطب ويحمّص.

وتشير إلى أنها أعدت هذه الأكلة القديمة يوم الجمعة الماضي عند اجتماع الأسرة لتعريفهم بهذه الأكلة، وقامت بشواء سمك الخشني معها.

ابتكار غذائي

ويؤكد باحثون في التغذية، أنَّ السيَّاح ابتكار غذائي خاص بالسومريين، وهذا ما تؤكده الرقيمات الطينية التي عثر عليها على ضفاف النهرين والأهوار من معلومات وشواهد أشار إليها الكاتب نصَّت على أنَ السومريين كانوا يتغذون على خبز الأرُزّ، كما يفعل أهل هذا الزمان مع خبز الحنطة.

ويعود اختيار خبز الأرُزّ وتفضيله على دقيق الحنطة لسرعة إعداده على النار، ولما تميز به من صفات اقتصادية، لتوفره وسهولة زراعته نظراً لوجود مياه النهرين، وتوفر الأرض الخصبة.

ويحتوي خبز الأرُزّ على فوائد صحية عديدة، فقد وجد القدماء بالتجربة أنَّه علاج لأوجاع البطن، وبعد الآلاف من السنوات عرف الطب الحديث أنَّ هذا الطعام يعالج أنواعاً من الفطريات والديدان التي تستقر في الجهاز الهضمي، وله فوائد صحية وقائية كثيرة، منها أنَّه يمنع حصول فقر الدم.

تاريخ أكلة السيَّاح

لأكلة الطابگ أو خبز السيَّاح، قصة في الحضارة السومرية، فبعد مشكلة كبيرة بالأراضي الزراعية في بلاد سومر، وتفشي الملوحة بأرضها، قدم التجار السومريون فكرة نبتة كانت تزرع في الصين، تتأقلم مع الملوحة، وتحتاج مياهاً كثيرة، وهذا متوفر بأرض وسط وجنوبي العراق، وجلبوا النبتة وأسماها السومريون الشلب.

وبعد أن زرعوا الشلب وفي أول محصول لهم، قاموا بسحقه وطحنه بقصد خبزه، لأنهم اعتادوا على القمح والخبز كأكلة رئيسة فطحنوا الأرُزّ، وقاموا بإنشاء الطابگ وتم خبزه وأكله.

وما زالت هذه الأكلة القديمة، ومن قبل أربعة آلاف عام تؤكل إلى يومنا الحاضر، ولها عشاق يتلذذون بأكلها بطقس سومري لذيذ.

«السيَّاح» أو «الطابگ»..

أكلة سومرية ما تزال على موائد العراقيين بطعم لا يهتم للزمن

فـيلي

فيلي | مجتمع

«بويضة المرأة الأجنبية»

تضع نساء عراقيات لا يستطعن الإنجاب في حيرة «شرعية»

حيرة كبيرة تعاني منها نساء عراقيات يواجهن مشكلة في الحمل لأسباب صحية، وفيما توصل الطب الحديث لحلّ لهذه المشكلة من خلال زراعة بويضة امرأة في رحم امرأة أخرى، إلا أن الواعز الشرعي يقف حائلاً دون إجراء عمليات تساعد على أن يحظيّن بفرصة عيش حياة الأمومة ورؤية أطفال لهن، في حين نظيرات لهن يتمعتن بفسحة شرعية أقرتها بعض المرجعيات الدينية فيما حرمتها أخرى.

وعلى الرغم من أن المرجع الديني الأعلى للشيعة في العراق والعالم علي السيستاني، أجاز بفتاواه نقل بيوضة امرأة «أجنبية» لامرأة أخرى وفق شروط محددة، إلى جانب مراجع آخرين، إلا أن هناك مراجع دين يحرمون ذلك، كما أن فقهاء السنة يحرمونه أيضاً، ما يحرم الكثير من النساء من فرصة تغيير حياتهن والحفاظ على زواجهن حيث هناك الكثير من الرجال يتوجهون إلى الزواج بامرأة أخرى للإنجاب والبعض منهم يطلقون من لا تنجب.

وتولد الأنثى وفي مبيضيها ملايين البويضات غير الناضجة، وقد يُقلّل مخزون البويضات المنخفض أو الجودة المنخفضة للبويضات من فرص الحمل لدى النساء وقد يؤدي إلى العقم حتّى.

ومن أبرز العوامل المؤثرة على انخفاض مخزون البويضات هو التقدّم في العمر، لذلك فإن فرص حدوث الحمل لدى النساء فوق سن الـ35 تنخفض بشدّة مع التقدم في العمر.

ويعتبر التبرع بالبويضات إحدى طرق المساعدة على الإنجاب والتي قد تكون طريقة العلاج الوحيدة لعلاج العقم عند هذين الزوجين.

ويتمّ في هذه الطريقة تلقّي عدد من البويضات من أنثى متبرعة، بعد إجراء الإختبارات اللازمة، ويتمّ زرع الجنين المكوّن في رحم المرأة المصابة بالعقم، وذلك بعد إكتمال مراحل النمو الأولى في المختبر، وفقاً لمختصين.

وتضطر العديد من النساء اللاتي يعانين من هذه المشكلة إلى السفر خارج العراق لإجرائها، وفي صدارة الدول المقصودة إيران ولبنان وتركيا.

لكن تلك الطريقة «محرمة» لدى بعض فقهاء الإسلام وتثير الكثير من المشاكل القانونية للسبب نفسه، وهو اختلاط الأنساب وضياع الأمومة.

وفي هذا السياق، تقول باحثة اجتماعية رفضت الكشف عن اسمها، إن «الزوجة التي تلجأ إلى تلك العمليات تكون في وضع نفسي غير مستقر لعدم قدرتها على إنجاب الأطفال، فتكون محطمة نفسياً ولديها هوس بالأطفال طوال الوقت».

وتضيف لمجلة «فيلي»، «كما أن بعض الزوجات يشعرن بأن زواجهن في خطر في حال عدم قدرتهن على الإنجاب، فالزوج يبحث عن الأطفال، لذلك قد يلجأ الزوج للزواج من امرأة ثانية في سبيل الحصول على الأطفال».

وتتابع «لذلك قد تضطر بعض النساء للسفر إلى البلدان التي تتوفر فيها تلك العمليات مثل لبنان أو إيران، لكن الحالة النفسية للزوجة لن تنتهي بإنجاب الطفل، فهي سوف تشعر دائماً أن الطفل ليس ابنها وليس من صلب رحمها».

من جهته، يقول المدير التنفيذي للمجمع الأعلى للتصوف في العراق الشيخ مروان العبيدي، إن «التبرع بالبويضات من امرأة إلى أخرى لا يجوز شرعاً، لأنها تعتبر امرأة أجنبية على نطاف الرجل، فهي محرمة لذاتها ولأنها يترتب عليها اختلاط الأنساب وضياع الأمومة».

ويشير العبيدي في حديث لمجلة «فيلي»، إلى أن «هناك إجراءات أخرى، منها فكرة علمية على إنشاء أرحام اصطناعية، وفي حال عدم وجود اختلاط انساب - فالبويضة للزوجة الأصلية والنطفة للزوج الأصلي - فهذا يجوز».

غير الشيخ محمد السنجري، وكيل المرجع الديني علي السيستاني في العاصمة بغداد، ينقل رأي السيستاني وغيره من المراجع في هذه المسألة، مؤكداً أنها «مشروعة».

ويوضح «إذا كانت المرأة تواجه مشكلة في الحمل، فلا مانع من نقل بويضة امرأة أخرى إلى رحمها، لكن بشرط أن يكون ذلك بموافقة الأطراف الأربعة المعنية وهم المرأة المتبرعة البويضة وزوجها، والمرأة حاملة البويضة وزوجها».

ويؤكد «لا حرمة في نقل بويضة المرأة لكن الحرمة في نقل ماء الرجل الأجنبي لرحم امرأة أجنبية».

وعن قضية اختلاف الأنساب ومسألة إثباتها في المحاكم، يوضح المحامي مثنى حميد حيوي، أنه «في حال طعن الزوج، الأب الحقيقي الذي كان السبب في إخصاب البويضة من امرأة أجنبية ووضعت في رحم زوجته، أن يكون الطفل المولود من هذه البويضة طفلاً لزوجته وأن من امرأة أخرى، فإن القاضي سيفاتح الجهات الطبية ذات الشأن حول إمكانية إثبات الأم الحقيقية».

ويتابع حيوي خلال حديثه لمجلة «فيلي»، أن «المتعارف عليه في دعاوى نفي النسب، أنه لا يمكن ابتداءً نفي النسب دون إثباته لأم أخرى، لذلك الدعوى هي مركبة (نفي وإثبات النسب)، ولو طلب الأب نفي نسب الطفل عن زوجته، حينها من الواجب الذهاب إلى الأم الحقيقية صاحبة البويضة».

وينوّه، إلى أن «في هذه الحالة تظهر عقبة أخرى، هل أن الطفل تولد نتيجة زنا؟، وفي الزنا يشترط وجود مباشرة جسدية، وفي هذه الحالة لا توجد، لذلك سيكون للقضاء رؤية اجتهادية في ذلك، والتي ربما ينظر إلى أن الأم الحقيقية هي الأم التي حملت الطفل».

سلط موقع تقرير العالم الكاثوليكي المسيحي الضوء على تجربة فريدة تساعد عائلات عراقية عديدة تقيم في الأردن على تأمين معيشتها، وذلك من خلال مشروع للخياطة يساهم ليس فقط في إعادة بناء حياتهم، وأنما يخيط أيضاً جروح الحياة بالنسبة إليهم.

فيلي

ورشة بسيطة تتحول إلى

مشروع واعد لنساء عراقيات في الأردن

وذكر التقرير الذي ترجمته مجلة «فيلي»، أن ورشة الخياطة تعمل في العاصمة الأردنية عمان، وتحمل اسم الرافدين وهو ما يشير إلى نهريّ دجلة والفرات، وقد تم اختيار الاسم من قبل الفتيات العراقيات الأوائل اللواتي شاركن في المشروع، وكان عددهن نحو 20 شابة هربن من اضطهاد تنظيم داعش في العام 2014، وحاولن بوجودهن في الأردن إعادة بناء مستقبلهن.

وأشار التقرير إلى أن المشروع انطلق قبل 8 سنوات، وتحديداً في 24 شباط فبراير 2016، وخضع من خلاله نحو 150 شابة للتدريب، بحسب الأب الإيطالي ماريو كورنيولي، الذي يعتبر مؤسس ومنسق المشروع حيث يقول بدأنا بصيغة المال مقابل التدريب، حيث حصلت الشابات اللواتي حضرن الدورات التدريبية على تعويضات عن نفقاتهن.

وأضاف أنها طريقة لمساعدتهن بكرامة، وتوفير التدريب المهني ومساعدتهن على إعالة عائلاتهن.

ولفت التقرير إلى أن الأب كورنيولي ينحدر من عائلة من رجال الأعمال، وهو ما يميز نهجه العملي في التعامل مع التحديات والاهتمام بالتفاصيل، والمرتبطة بروحية الخدمة العميقة.

وتابع التقرير أن الأب كورنيولي أسس في العام 2013، منظمة حبيبي غير الحكومية، وذلك بهدف دعم العديد من المشاريع المتعلقة بالتنمية الإنسانية والاجتماعية، بما في ذلك مشروع الرافدين، في كل من بيت لحم والأردن.

ونوه التقرير إلى أن كورنيولي بعدما تمت رسامته ككاهن في العام 2002 لأبرشية فيسولي الإيطالية، جاء إلى فلسطين في العام 2009، وهو منذ العام 2015، يقيم في الأردن من أجل خدمة اللاجئين العراقيين، فيما تقول المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن بياناتها تظهر أنه يوجد في الأردن نحو 718 ألف لاجئ وطالب لجوء مسجل، بينهم أكثر من 55 ألف عراقي.

وتابع التقرير أن اللاجئين العراقيين بدأوا في الوصول إلى الأردن على دفعات متعددة منذ تسعينيات القرن الماضي بعد حرب الخليج الأولى، ثم في العام 2014، خلال موجة اللجوء الكبيرة التي تسبب بها تنظيم داعش، مشيراً إلى أن الكنائس والمنظمات المسيحية استقبلت وحدها أكثر من 10 آلاف لاجئ منهم.

وأضاف أنه ما كان يبدو أنها حالة طارئة لأسابيع قليلة، تحول إلى حالة طويلة الأمد، مما أدى إلى بروز تحديات مرتبطة بإقامتهم، وإعالة العائلات والحصول على الرعاية الصحية والتعليم

كورنيولي قوله إننا هنا لنخبرهم أن الله لم يتخلى عنهم، وبدأنا بفكرة إعادة الكرامة لهؤلاء الناس.

وأشار التقرير إلى أنه من خلال الدعم من الأصدقاء والمتطوعين، ليس فقط مالياً بل أيضاً على الصعيد المهني، فإن الرافدين خطت خطواتها الأولى، وبحسب الأب كورنيولي فإن بعض الخياطات ومصممي الأزياء، انضموا لدعم الجمعية، وخصوصاً المصممة روزاريا مينينو، التي تخلت عن وظيفتها في إيطاليا في العام الماضي لكي تنتقل إلى عمان وتتفرغ بالكامل للورشة، بالإضافة إلى مصممة الأزياء إنطونيلا مازوني.

وبحسب التقرير، فإن 19 فتاة، جميعهن مسيحيات، يعملن في الورشة حالياً، وهي تتخذ من رعية مار يوسف للاتين مقراً لها، مضيفاً أن الورشة بمثابة وسيلة لحماية النساء العاملات اللواتي لم تتوفر لهن الفرصة للقيام بذلك بطريقة أخرى.

ونقل التقرير عن كورنيولي قوله إن التواصل مع اللاجئين هو ما يقوي إيمانه، موضحاً أنهم أناس يتمتعون بإيمان غير عادي حيث خسروا كل ما لديهم إلا أنهم حافظوا على إيمانهم حياً، وبالنسبة ليّ ولعملي، فهذا مصدر لا نهاية له للإثراء الشخصي والتنوير.

وذكر التقرير أن المشروع يحظى منذ العام 2018، بدعم مؤتمر الأساقفة الإيطاليين ويستفيد من التعاون مع جمعية برو تيرا سانكتا منذ العام 2020، بالإضافة إلى وجود شراكة مع السفارة الفرنسية في عمان.

وتابع التقرير أن الرافدين ازدهرت على مر السنوات، وطورت خطوط إنتاج مختلفة ووسعت مجموعاتها، وبحسب كورنيولي فإن الرافدين أصبحت الآن تتمتع بالاكتفاء الذاتي، موضحاً نحن نغطي النفقات ونتمكن من توفير راتب صغير للفتيات.

وتناول التقرير تجربة العراقية لونا شربل (25 عاماً) التي وصلت في تشرين الثاني نوفمبر 2023 إلى الأردن آتية من قرقوش برفقة زوجها وطفليها حيث اتخذوا قرار الرحيل بعد كارثة الحريق في حفل زفاف أودى بأرواح أكثر من 100 شخص.

ونقل التقرير عن لونا شربل قولها لا يوجد عمل ولا أمن في العراق. والآن نأمل أن نرحل قريباً إلى أستراليا، حيث استقرت عائلة زوجي بأكملها بالفعل.

وفي إشارة إلى عملها في ورشة الخياطة، قالت شربل أشعر هنا أنني بحالة جيدة، ورغم عدم اعتقادي بأنني سأواصل القيام بهذا العمل، إلا أن المجيء إلى هنا يعطيني الأمل.

ولفت التقرير إلى أن كلمة الأمل موجودة أيضاً على ملصق الرافدين ضمن عبارة الموضة ترى من خلال خيوط الأمل.

ونقل التقرير عن كورنيولي قوله إنه بالنسبة لهؤلاء الشابات، فإن إجبارهن على مغادرة وطنهن هو بمثابة جرح مفتوح، والعمل وتنظيم يومهن والمساهمة في دعم أسرهن له أثره الإيجابي، حتى على المستوى النفسي.

وأضاف أنهن عندما يقمن بالخياطة، فإن خيوط القطن الملون تصبح خيوط شفاء، وأملاً للمستقبل، ونسيج لحياة جديدة.

ترجمة مجلة «فيلي»

تناول التقرير تجربة العراقية لونا شربل (25 عاما) التي وصلت في تشرين الثاني نوفمبر 2023 إلى الأردن آتية من قرقوش برفقة زوجها وطفليها حيث اتخذوا قرار الرحيل بعد كارثة الحريق في حفل زفاف أودى بأرواح أكثر من 100 شخص.

العزوبة والعنوسة في تصاعد.. معرقلات الشاب العراقي لتكوين اسرة

فيلي

ترتفع نسب العزوف عن الزواج في العراق وتتعدد الاسباب لذلك، فمنهم من يرجعها الى اسباب اقتصادية واخرون يحيلونها الى عوامل اجتماعية، فضلا عن عوامل تتعلق بالمشكلات الناجمة عن وسائل التواصل الاجتماعي والفضائيات، والاستعمال الواسع لها في العراق.

وبحسب تصريحات للأمم المتحدة في العراق، فإن ازدياد نسب العزوف او الانصراف عن الزواج مرتبط بارتفاع نسبة العاطلين عن العمل بين الخريجين، فضلا عن ازدياد متطلبات الزواج عن السابق، مما شكل عبئا كبيرا على كاهل الشباب وأسرهم.

واستنادا الى الارقام تحلّ النساء العراقيات في المرتبة الثالثة بنسبة قدرت بين 70 - 85%، في ترتيب أكثر النساء العربيات تأخراً في سن الزواج في السنوات التسع الأخيرة، بحسب تصنيف بحثي أجراه مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث (CSRGULF) بشأن تأخر سن الزواج في الدول العربية، كما يتوصل تقرير موسع أجرته جهات إعلامية غربية عن العنوسة في العالم العربي، الى نتائج جاء فيها العراق بالمرتبة الثانية بنسبة 70% بعد لبنان الذي احتل المرتبة الأولى بمعدل 85%، في حين سجلت فلسطين أقل نسبة عنوسة على مستوى العالم العربي بنسبة لا تتعدى 7%.

واستنادا الى تصنيف مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث فأن تأخر الزواج يعود لأسباب مختلفة، من بينها عوامل مستجدة متصلة بتداعيات العولمة وآثار الثقافة الرقمية في اضطراب قناعات وخيارات الفتاة ورؤيتها للارتباط، فضلا عن تعرض الشباب عموما لضغوط نفسية تراكم مشاعر القلق والخوف وعدم اليقين بشأن الاستقرار في المستقبل.

ويتابع التصنيف، أن هناك تقلّصاً في روابط الثقة بين مكونات المجتمع كنتاج لإدمان وسائل التواصل الاجتماعي، التي تسببت في تصدع ثقة الفرد بنفسه، كما تستشري مشاعر خيار الانعزالية بين شريحة من الشباب والتأثر بتجارب الزواج الفاشلة، في ظل احصائيات نسب الطلاق المرتفعة.

فاستنادا الى احصاءات رسمية نشرت في 19 شباط 2024 للزواج والطلاق في أول أشهر 2024 تصدرت بغداد بقية المحافظات في عدد حالات الزواج والطلاق معاً لشهر كانون الثاني 2024.

وبحسب إحصائية لمجلس القضاء الأعلى فان مجموع حالات الزواج بعموم المحافظات عدا إقليم كوردستان بلغت 30895 حالة مقابل 7453 حالة طلاق، تشكل 24.12% من مجموع حالات الزواج.

وفي حديث لمجلة «فيلي» كانت أستاذة علم النفس في الجامعة المستنصرية، ابتسام النوري، قد ارجعت عزوف بعض الشابات عن الزواج إلى «العادات والتقاليد التي تحد من قدرة الفتاة على الاختيار الصحيح».

وتوضح للوكالة، أنه «في بعض الأحيان هناك عادات وتقاليد عند بعض الأسر والعشائر العراقية بأن تكون بنت العم لابن العم، أو حسب الطائفة، فلا يتقبلون الزواج من طوائف أخرى».

وتضيف النوري «وقد يكون التحصيل الدراسي العالي عائقا أمام الزواج، فلا تقبل الفتاة برجل شهادته العلمية أقل درجة منها، أو قد تكون الفتاة هي المعيلة الوحيدة للعائلة، فلا تستطيع

قد يختار الشباب تأجيل الزواج لتحقيق أهداف شخصية أو مهنية، وقد يؤدي التغير في القيم والمعتقدات الاجتماعية والثقافية إلى تأخير الزواج، مثل تفضيل الحرية الشخصية والاستقلالية، أو التأثر بالتطورات العالمية وتأجيل الزواج لمدة أطول.

مغـادرة بيـت أهلهـا، وربمـا يكـون ذلـك بضغـط مـن اخوانهـا، طمعـا واسـتغلالا لراتبهـا».

وتتابـع «وقـد يكـون سـبب العزوف نفسـيا، كأن يكـون للفتـاة علاقـة سـابقة مـع شـاب وأخلـف وعـده بالـزواج منهـا، مـا أحـدث لهـا صدمـة نفسـية، ونتيجـة لذلـك تقـرر رفـض فكـرة الـزواج نهائيـا، خوفـا مـن الوقـوع في فشـل عاطفـي آخـر».

امـا الخبـيرة القانونيـة، رقيـة الطـائي، فتعـزو عـزوف الفتيـات عـن الـزواج إلى «مـا يرينـه مـن الحـالات والجرائـم الغريبـة التـي تظهـر في المجتمـع».

وتشـير في حديثهـا لمجلـة «فيـلي»، إلى أن «الكثـير مـن الفتيـات يعقـدن في المحكمـة ومـن ثـم يفسـخن نتيجـة عـدم معرفتهـن بحقيقـة الشريـك».

وتـردف الطـائي «كأن يكـون يتعاطـى المخـدرات، وهـي الحالـة الأكـثر شـيوعا حاليـا، التـي تفـضي إلى ممارسـة سـلوكيات غـير سـوية، لذلـك أدعـو المُقبلـة عـلى الـزواج لإجـراء فحـص المخـدرات والسـوابق للشريـك، للتأكـد مـن خلـوه منهـا، فضـلا عـن إخضاعـه لفحـص مـن قبـل لجنـة طبيـة نفسـية لضـمان سـلامته مـن الأمـراض العقليـة، التـي بسـببها باتـت الفتيـات يتخوفـن مـن الـزواج».

ويـرى الأكاديمـي في جامعـة بغـداد محمـد صالـح، أن «العامـل الاقتصـادي هـو الأكـثر أهميـة في العـزوف عـن الـزواج، فالحالـة الاقتصاديـة للرجـل هـي الأسـاس في تكويـن الأسرة، وهـو المؤمـن عـلى قوتهـم اليومـي».

ويلفـت الى أن «معظـم الشـباب يعزفـون عـن الـزواج لعجزهـم عـن تأمـين معيشـة كريمـة لأسرهـم، لأنهـم يعانـون مـن البطالـة أو يشـتغلون في أعـمال مؤقتـة».

فيـما يـرى آخـرون أن غـلاء المهـور سـبب أسـاسي في عـزوف الشـباب عـن الـزواج في الوقـت الحـالي، فكثـير مـن الفتيـات أصبحـت متطلباتهـن تفـوق قـدرة الشـاب العراقـي الـذي يقـف عاجـزا أمـام مـا تريـده الفتيـات في هـذه الايـام.

وفي هـذا الشـأن تقـول الإعلاميـة سـندريلا الدهلـكي، إن «عـزوف الشـباب عـن الـزواج هـو بسـبب طلبـات أهـل العـروس التعجيزيـة»؛ وتقـترح عـلى الحكومـة فتـح مصـارف تعنـى بتقديـم «سـلفة زواج» للشـباب، وتشركهـم في جمعيـات بنـاء مسـاكن منخفضـة الكلفـة لتشـجيعهم عـلى بنـاء أسر صالحـة، «وإن كنـت أعتقـد أن القضيـة أعقـد مـن ذلـك بكثـير».

وتعـد أزمـة السـكن مـن المشـكلات الأساسـية لعـزوف الشـباب عـن الـزواج، بحكـم غـلاء المعيشـة في العـالم بـأسره، وبحكـم أن المـال الـذي يجنيـه الشـاب العراقـي أصبـح غـير منسـجم مـع ارتفـاع الاسـعار الحاصـل في البلـد.

وبحسـب الدراسـات التـي أعدّتهـا الأمـم المتحـدة فـإن العـراق بحاجـة إلى 3.5 ملايـين وحـدة سـكنية، وهـذا العـدد يـزداد سـنويا نتيجـة الارتفـاع المسـتمر لسـكان العـراق الـذي يـزداد نحـو قرابـة المليـون في السـنة الواحـدة، في ظـل عـدم تنظيـم شـؤون الاسرة والانجـاب.

وقـد يختـار الشـباب تأجيـل الـزواج لتحقيـق أهـداف شـخصية أو مهنيـة، مثـل الحصـول عـلى التعليـم العـالي أو بنـاء مسـيرة مهنيـة مسـتقرة، وقـد يـؤدي التغـير في القيـم والمعتقـدات الاجتماعيـة والثقافيـة إلى تأخـير الـزواج، مثـل تفضيـل الحريـة الشـخصية والاسـتقلالية، أو التأثـر بالتطـورات العالميـة وتأجيـل الـزواج لمـدة أطـول.

ويخـشى كثـير مـن الشـباب والفتيـات فقـدان الحريـة بعـد الارتبـاط والـزواج، اذ يريـد أن يكـون حـرا في حلـه وترحالـه طيلـة حياتـه لا يرتبـط بزوجـة ولا ولـد وليـس مطالـب بـأي واجـب مـالي أو اجتماعـي، يقـضي وقتـه بـين العمـل والأنـس والراحـة مـع الأصحـاب في الاسـتراحات والرحـلات والسـفريات.

وفضـلا عـن ذلـك، قنـوات التلفزيـون ومـا يجـري عرضـه مـن حـب وغـرام مبالـغ فيـه في المسلسـلات والأفـلام، فيؤثـر ذلـك سـلبا عـلى الشـاب والفتـاة عنـد قدومهـم عـلى الـزواج، كـون مـا جـرى مشـاهدته ليـس كـما هـو عـلى أرض الواقـع والحيـاة، بحسـب المراقبـين.

وطبعـا، فـان للتأخـر في زواج الشـباب تأثـيرات سـلبية واضحـة، فاسـتنادا الى الدراسـات النفسـية والاجتماعيـة، يمكـن أن يـؤدي التأخـر في الـزواج إلى تجـارب عاطفيـة ونفسـية صعبـة، مثـل الشـعور بالوحـدة أو الضغـط العاطفـي مـن المحيطـين، وتنامـي مظاهـر الكآبـة والحـزن وايـذاء النفـس.

في حقل ألغام «المتوسطة والثقيلة»..

حادثة «سوق مريدي» تكشف خفايا السلاح المنفلت

مع تطبيق الحكومة العراقية، خطتها لحصر السلاح بيد الدولة، نتيجة انتشاره بشكل واسع في العاصمة بغداد وبقية المحافظات، وفيما تحدد وزارة الداخلية، الجهة المسؤولة الأولى عن عملية جمع السلاح، الطريقة التي تتعامل بها بهذا الشأن بدءً من الأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة وصولاً الى الألعاب الإلكترونية «العنيفة»، ..

فيلي

يحدد ناشطون وبرلمانيون «صعوبات وتحديات» في طريق الـ16 ملياراً المخصصة لشراء هذه الاسلحة مع تساؤلات عن كيفية التعامل مع «السلاح الحزبي»، في حين وضع تبادل إطلاق النار العلني في «سوق مريدي» شرقي بغداد، النقاط على الحروف بشأن حقيقة السلاح المنفلت في العراق.

وانتعشت تجارة السلاح غير المشروعة في أنحاء البلاد بعد عام 2003، وكانت الأسلحة المنهوبة من مراكز الشرطة والقواعد العسكرية، تباع في الشوارع والمناطق العامة للراغبين بشرائها.

كما تسبب انتشار الأسلحة غير المصرح بها بمئات الوفيات كل عام، حيث عمليات إطلاق النار تستمر في حفلات الزفاف أو الجنازات أو حتى في مباريات كرة القدم، ويُنظر إلى هذه الممارسات على أنها تقليدية، لكن غالباً ما تكون عواقبها وخيمة، وفي نهاية عام 2023، أطلقت الحكومة العراقية حملة لاستعادة هذه الأسلحة غير المصرح بها.

ورغم تعهدات الحكومات المتعاقبة فإنه لم تتخذ أي خطوات حقيقية حتى الآن، لا سيما أن جميع المحاولات الحكومية السابقة واجهت صعوبات في الشروع في حصر السلاح بيد الدولة.

15 مليون قطعة سلاح

ويُعدّ السلاح المنفلت في العراق من أكثر المشاكل التي تعيق الأمن والاستقرار في البلاد، لما له من تأثيرات على الأمن المجتمعي، وسبق أن تعهد رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني ضمن برنامجه الحكومي بإنهاء هذه الظاهرة خارج نطاق المؤسسات الرسمية والشرعية للدولة.

ولا يوجد إحصاء رسمي يحصي عدد قطع السلاح الموجودة داخل المجتمع العراقي، لكن التقديرات تتحدّث عن أرقام متفاوتة بالعادة بين 13 و15 مليون قطعة سلاح متوسط وخفيف، أبرزها بنادق «كلاشنكوف»، و»بي كي سي»، و»آر بي كي» الروسية، إلى جانب مدافع «هاون» وقذائف «آر بي جي» التي باتت تُستخدم أخيراً بكثرة في النزاعات القبلية جنوب ووسط البلاد.

وتملك غالبية هذه الأسلحة الجماعات المسلّحة في البلاد، إلى جانب العشائر، بينما يحرص العراقيون على امتلاك قطع سلاح داخل منازلهم كإحدى ثقافات ما بعد عام 2003، واضطرار العراقيين للتفكير بالدفاع عن أنفسهم من اللصوص والاعتداءات المتوقعة.

الحكومة وشراء الأسلحة

وكانت وزارة الداخلية العراقية قد أعلنت إطلاق مشروع جديد لـ»حصر السلاح بيد الدولة»، يتضمن شراء الأسلحة من العراقيين، مؤكدة أن «697 مركزاً لشراء الأسلحة باتت جاهزة إضافة إلى نافذة إلكترونية خصصت لهذا الغرض.

وتعد هذه المرة الأولى التي تلجأ فيها السلطات العراقية إلى شراء الأسلحة من حامليها في إطار مشروع «حصر السلاح بيد الدولة» الذي رفعته كل الحكومات منذ العام 2005، دون إحراز تقدم فيه، بل على العكس، بات السلاح في المتناول وسبباً في الجرائم والاعتداءات.

وبهذا الصدد يقول سكرتير ومقرر اللجنة الوطنية الدائمة لتنظيم الاسلحة وحصرها بيد الدولة العميد الحقوقي منصور علي سلطان في حديث لمجلة «فيلي» إن «هذه الحملة بدأت تنفيذاً للبرنامج الحكومي الذي أعلنه رئيس مجلس الوزراء في تشرين الأول عام 2022، وهذه الحملة لها اربعة مراحل الأولى تبدأ من يوم 1/1/ 2023، وتمتد حتى 31/ 12/ 2024 وهي تسجيل أسلحة المواطنين في دورهم السكنية لمن يرغب، عبر تسجيل أسلحة المواطنين الخفيفة (بندقية أو مسدس)».

ويضيف أن «مجلس الوزراء خصص 16 مليار دينار لكل قيادة شرطة لشراء هذه الأسلحة وبغداد ملياري دينار باعتبار انها تقسم الى جانبي الكرخ والرصافة».

ويبيّن العميد الحقوقي أن «اللجنة الفنية والمالية تعمل الآن على تحديد الأسعار المناسبة للأسلحة»، لافتا إلى أن «الأسلحة المتوسطة والثقيلة هي المشمولة بالشراء مثل البي كي سي والأسلحة الساندة وغيرها».

ويتابع العميد قائلا ان «هناك إجراءات ستتبع في حال عدم التزام المواطنين ببيع هذه الأسلحة للدولة مع نهاية الوقت المحدد بنهاية شهر كانون الأول 2024»، داعياً المواطنين الى «تسجيل أسلحتهم واقتناء الأسلحة المرخصة، لان بعد الموعد المحدد ستكون هناك حملات تفتيش للأسلحة غير المرخصة»، وفق المسؤول الأمني.

ويلفت العميد سلطان إلى أنه «من ضمن هذه الحملة محاربة مظاهر الدكة العشائرية، وإطلاق العيارات النارية، وتوجيه كافة القيادات بالتنسيق مع القوات الأمنية عبر وزارة الدفاع، وجهاز الأمن الوطني، وجهاز المخابرات، وهيئة الحشد الشعبي»، مؤكدا أن «هناك جهوداً لإغلاق المواقع الالكترونية التي تروج لبيع الأسلحة، وإغلاق محال لبيع الأسلحة منها 119 محلاً تم اغلاقها في عموم العراق، بالإضافة لإيقاف الألعاب الالكترونية المحرضة على العنف لأن فيها هدراً للأموال وتشجيعاً على اقتناء الأسلحة وارتكاب الجرائم ونحن الآن في طور محاربة 11 لعبة ضمن هذا الشأن».

ويتابع أن جزء من مهامنا إعداد بنك معلومات للأسلحة المسروقة والمضبوطة

وهناك تعاون مع العشائر والجامعات وكافة مديرية التربية، وهناك إقبال من المواطنين لتسجيل أسلحتهم في دورهم السكني ولن نستوفي أي أجور عن هذه الخدمة، والتسجيل يكون الكترونيا حتى نخفف عن كاهل المواطن والابتعاد عن البيروقراطية».

وبحسب تصريحات سابقة لسكرتير اللجنة الوطنية الدائمة لتنظيم الأسلحة في وزارة الداخلية، العميد منصور سلطان، فإن «الأسلحة التي تم ضبطها لدى المواطنين بلغت 25 طنا»، مضيفا أن «وزارة الداخلية تبحث حاليا عن الأسلحة المتوسطة والثقيلة، وهي في مرحلة تنظيمية لتسجيلها، ومستعدة لشرائها من المواطنين».

«الإغراءات لا تكفي»

وعلى الرغم من أن الجهات الحكومية لم تعلن رسمياً، حتى الان، أسعار شراء السلاح من المواطنين، حسب المسؤولين في وزارة الداخلية، لكن ناشطون يحذرون من عدم جدوى الإغراءات المالية لشراء السلاح مع إمكانية ارتفاع قيمة بندقية «كلاشنكوف»، بأعلى من سعرها بنحو 20% من قيمتها في السوق، فيما ستكون قيمة الأسلحة المتوسطة والثقيلة الضعف تقريبا نظرا لخطورتها وسعيا لترغيب المواطنين ببيعها للدول.

كما ان خبراء عسكريون اعتبروا ان القرار لن يحد من حيازة الأسلحة، بل سيشجع على التجارة بها، مشيرين إلى أن «العشائر العراقية، على سبيل المثال، تمتلك حالياً أسلحة متطورة من أنواع متوسطة وثقيلة».

في حين يرى آخرون إن «خطوة شراء السلاح غير المرخص من المواطنين تحل جزءاً من مشكلة السلاح المنفلت، لكن وبسبب تكوين المجتمع العراقي والذي يتصف بالعشائرية والقبلية فقد تلاقي الحكومة صعوبة في تنفيذ هذه العملية، لأنه من غير ممكن للعشائر أن تتخلى عن أسلحتها، مؤكدين ان «خطوة أو مشروع شراء الدولة للأسلحة من المواطنين تعتبر بمثابة تحدٍ للحكومة لضبط هذا الأمر».

وفي هذا السياق، أكد عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية، ياسر اسكندر وتوت، في تصريحات سابقة لمجلة «فيلي» ان «لا سيطرة على السلاح في العراق، ولن تتم السيطرة عليه»، رغم أهمية خطوة وزارة الداخلية بتسجيل الأسلحة، الذي رأى أنها تأتي لـ«معرفة أعداد الأسلحة المنتشرة في البلاد، وكشف عائديتها في حال حصول أي حوادث جنائية».

«تهريب عكسي للسلاح»

ويبدي مراقبون تخوفاً قد يبدو مشروعاً ويجعل من الضروري انتباه الجهات المعنية اليه وهو الحذر من استغلال عصابات غسيل الأموال الخارجة عن القانون، والتي تورطت بسرقة الأموال العامة لهذه المبادرة، وتعزيز تأمين أموالها عبر شراء الأسلحة من مصادر مختلفة، بما في ذلك من الخارج، ثم بيعها للدولة العراقية بفواتير رسمية لتقوم بعملية غسيل أموالها بشكل رسمي،

كما أن هذا السيناريو، وفق المراقبين، يمكن أن يُطبّق على شبهات التهريب العكسي للأسلحة الرخيصة داخل العراق، حيث تُباع كأسلحة شخصية مقابل أموال تحقق أرباحًا، ما يُعتبر من مهام عصابات التهريب التي تستخدم كافة الوسائل الممكنة لتحقيق مكاسب مالية بطرق ملتوية.

إقليم كوردستان وشراء الأسلحة

وفيما استثنت الحكومة العراقية محافظات إقليم كوردستان، من حملتها، إلا أنه يمكن القول ان حكومة الإقليم سبقت بغداد بتنفيذ هذا الأمر، وربما يكون هناك تعاوناً مشتركاً للإفادة من تجربة الإقليم لشراء السلاح من المواطنين.

إذ حددت حكومة الإقليم يوم 21 تموز 2023 موعداً نهائيا لتسليم المواطنين أسلحتهم غير المرخصة، بعدما كانت قد مددت الموعد عدة مرات، وفق بيان صادر من الحكومة آنذاك واطلعت عليه مجلة «فيلي».

وحذر المدير العام لديوان وزارة الداخلية بحكومة الإقليم هيمن ميراني بالقول، ان «أي شخص يُقبض عليه ومعه سلاح غير مسجل، سيصار الى فتح ملف خاص به في قسم الشرطة بالاستناد إلى المادة 15 من قانون السلاح، وتقديمه إلى المحكمة، وسيحكم عليه بالسجن ودفع غرامة مالية بنفس الوقت»0

وأضاف مدير عام ديوان الوزارة قائلا إن «أكثر من 90 مركزا، يمكن للمواطنين زيارتها لتسجيل أسلحتهم»، مؤكدا سعي الحكومة لتقليص كميات الأسلحة غير المرخصة في المجتمع الكوردستاني، لأنه كلما زادت كميات الأسلحة، وخاصة غير المرخصة منها، تنامت فرص الجريمة، مشيرا إلى «أنه يمكن تقديم طلب لتسجيل الأسلحة القابلة للترخيص أو بيعها في أماكن سيتم افتتاحها رسمياً».

كما ان وزارة الداخلية في اقليم كوردستان حددت 7 شروط لمنح رخص حمل الأسلحة، وهي: أن يكون عراقيا من سكنة اقليم كوردستان، وألا يقل عمره عن 21 عاما، وأن يكون حسن السيرة والسلوك، والا يكون متهما بارتكاب جناية غير سياسية أو جرائم مخلة، وأن يكون مؤهلا جسديا وعقليا ونفسيا لحمل السلاح، وأن يكون مؤهلا من الناحية التكنيكية، وان يكون حاصلا على السلاح بطريقة شرعية وأن يملك مبررا لحمله».

وتنص المادة 15 من قانون الأسلحة رقم 2 لعام 2022 على أنه يُعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين سنة واحدة وثلاث سنوات، وغرامة مالية قدرها مليونان إلى خمسة ملايين دينار كل من يُقبض عليه وهو يحمل سلاحا غير مرخص أو ذخيرة غير مرخصة (أي الرصاص) فضلاً عن مصادرة السلاح.

مصير السلاح الآخر

وفي ظل الحديث عن شراء الأسلحة يتبادر إلى الذهن، وفق مراقبين وناشطين، سؤال عن «مصير سلاح الجماعات المسلحة أو السلاح الحزبي الذي يتواجد في العراق بشكل شبه رسمي، ويمكن استخدامه خدمةً لأجندات حزبية وطائفية، ويتمثل في بعض الأحيان باستعراضات عسكرية وعجلات بلا لوحات تجوب شوارع العاصمة وغيرها من المحافظات، والاعتداء في بعض الأحيان على بعض رجال الدولة من المرور والمنتسبين الأمنيين وغيرهم في الشارع، وهو ما تم استخدامه في أحداث سابقة أبرزها في تشرين عام 2019، وغيرها من الأحداث الأخرى في العراق»، متسائلين بالقول «هل يمكن لهذه الجهات أن تسلم سلاحها وفقا لهذه المبادرة».

سوق مريدي مذخر كبير

وفي ظل الحديث عن السلاح المنفلت وإمكانية تقنينه تبرز حادثة «سوق مريدي» بمدينة الصدر، شرقي بغداد، والذي يوصف بأنه يضم «سوق للأسلحة يمكن شراء أي قطعة منه بسهولة»، وتعكس تفاصيل الحادث، وفق مراقبين ومواطنين، «حقائق عن انتشار السلاح المنفلت وإمكانية انتقال القتلة من محافظة لأخرى في غضون أيام، فضلا عن استمرار تهديد السلاح لحياة المواطنين الآمنين».

الحذر من استغلال عصابات غسيل الأموال الخارجة عن القانون، والتي تورطت بسرقة الأموال العامة لهذه المبادرة، وتعزيز تأمين أموالها عبر شراء الأسلحة من مصادر مختلفة، بما في ذلك من الخارج، ثم بيعها للدولة العراقية بفواتير رسمية لتقوم بعملية غسيل أموالها بشكل رسمي ...

مع حلول «اليوم العالمي للمرأة»، لا تيأس النساء في العراق، من محاولات الانخراط في قطاعات العمل المختلفة، رغم الانتقادات التي يواجهنها من المجتمع الذي تتحكم فيه العادات والتقاليد العشائرية والذكورية.

فيلي

«مهنتي كانت عيباً»..

قصص عراقيات كسرّن قيود المجتمع بمهن خطيرة وجريئة

ويوافق الثامن من آذار/ مارس من كل عام «اليوم العالمي للمرأة»، وفي هذا اليوم تنظم الفعاليات والأحداث حول العالم تكريماً لإنجازات المرأة، ورفع الوعي السياسي والاجتماعي بقضاياها.

وتخرج في العديد من المدن مسيرات وتجمعات ومظاهرات، وتمتلئ الشوارع في بعض هذه المدن باللون الأرجواني الذي يرتبط بحقوق المرأة.

وأصبح اليوم العالمي للمرأة حدثاً سنوياً منذ 113 عاماً. وكان نتيجة حراك عمالي لأكثر من 15 ألف امرأة عام 1908 خرجن في مسيرة احتجاجية بشوارع مدينة نيويورك الأميركية، وطالبن بتقليل ساعات العمل وتحسين الأجور والحصول على حق التصويت في الانتخابات.

وبعد مرور ستة عقود تقريباً على خروج المرأة للشارع لتطالب بحقوقها، اعتمدت الأمم المتحدة رسمياً الاحتفال باليوم العالمي للمرأة عام 1975، حيث دأبت على اختيار موضوع له كل عام.

وتعاني المرأة العراقية من تحديات كثيرة من تسلط العقلية الذكورية عليها والتمييز وعدم تمكينها، لكن الكثير من الشابات بدأن بكسر قواعد العمل الشاق، مثل الناشطة المدنية سرور عبدالكريم الحسيني، التي اختارت علاج الجرحى أثناء معارك تحرير الموصل 2016 - 2017، ومن ثم المشاركة بعمليات انتشال الجثث.

من علاج الجرحى إلى انتشال الجثث

تقول الحسيني لمجلة «فيلي»، «أثناء معارك تحرير مدينة الموصل، قُصف دارنا في الجانب الأيمن، وأصيبت عائلتي واستشهدت أختي، وكنتُ حينها قد هربتُ إلى الجانب الأيسر قبل ثلاثة أيام، الذي استعادته القوات العراقية من تنظيم داعش».

وتضيف، «لكن عندما علمتُ بقصف دارنا عدتُ أدراجي إلى الجانب الأيمن حيث المعارك الجارية، لأرى عائلتي، وبعد عناء كبير وصلتُ إليهم وساعدتهم بالذهاب إلى الطبابة العسكرية لتلقي العلاج».

وتصف الحسيني المشهد في الطبابة العسكرية، «شاهدتُ الكثير من الجرحى والشهداء من المدنيين والعسكريين، وحتى من النساء والأطفال، وبعد تلقي عائلتي العلاج أرادوا دفن أختي في حديقة وبعد انتهاء المعارك يتم تحويل جثمانها إلى مقبرة، لكني رفضت وطلبتُ من الجنود السماح بدفن أختي في المقبرة، وعرضتُ عليهم العمل معهم في إنقاذ الجرحى مقابل مساعدتهم لي بدفن أختي في المقبرة».

وتكمل حديثها، أن «الجنود وافقوا على طلبي بشق الأنفس، وتم إخراجنا بسيارة إسعاف إلى الجانب الأيسر،

وبعدها بثلاثة أيام عدت إلى الطبابة للإيفاء بوعدي للعمل كمتطوعة لإنقاذ الجرحى، وباشرت العمل معهم كرد للجميل وسط استغراب منهم، إذ كانت الظروف في حينها صعبة ورائحة الموت في كل مكان، لكن سرعان ما أحببت هذا العمل رغم خطورة التواجد في ساحات المعارك، واستمر عملي 5 أشهر إلى أن تم تحرير الساحل الأيمن والموصل بالكامل».

وتوضح الحسيني، أنه «أثناء إنقاذي للجرحى لاحظت أن أغلب المواطنين ليس لديهم معلومات كافية حول الإسعافات الأولية، لذلك قررت إعطاء دروس تعليمية مجانية، وتم تخريج 400 مسعف ومسعفة».

وتتابع، «وبعد زيارة المنطقة القديمة وجدت أعداداً كثيرة من الجثث المنتشرة في كل مكان، دون وجود عمل جدي لانتشالها من الدوائر الحكومية المعنية سوى البلدية، وكانت كوادرها قليلة، لذلك قررت تقديم المساعدة وشكلتُ فريقاً من المتطوعين مكوّن من 5 أشخاص في البداية، وبدأنا ننتشل الجثث بعد استحصال الموافقات الرسمية، وبعدها أصبح الفريق يضم أكثر من 30 متطوعاً، وهذا الإقبال من المتطوعين يأتي رغم وجود الكثير من الإعاقات من الرائحة الكريهة والخطر والمخلفات الحربية، وبعدها انضم الطب العدلي في الجهد وأصبح عملنا مشترك معهم ومع البلدية، وتم انتشال أكثر من ألف جثة خلال 5 أشهر فقط».

وتشير إلى أن «الفريق التطوعي شارك أيضاً بالعمل في دائرة أحوال الموصل (الجنسية) لمساعدة الموظفين في توزيع الهويات التي كانت حاصلة أزمة في حينها، كما للفريق التطوعي الكثير من الأعمال الإنسانية الأخرى مثل تنظيف وتأهيل مصنع النسيج في الموصل».

وتبيّن قائدة الفريق التطوعي، أن «الفريق يتكوّن حالياً من أكثر من 20 متطوعاً، وقد حصل على لقب أفضل فريق تطوعي لعام 2020، في المسابقة التي أجرتها وزارة الشباب والرياضة للمتطوعين».

اعتلاء خشبة المسرح «عيب»

قصة أخرى للفنانة وداد هاشم التي تحدت المجتمع الكربلائي في عملها، تقول: «في بداية مشواري الفني لاقيت الكثير من الصعوبات من قبل الجمهور الكربلائي، وذلك لأن المدينة لها خصوصيتها كونها مدينة دينية ولها عادات وتقاليد، وأن المرأة في كربلاء عليها أن لا تتجاوز حدود البيت والدراسة، أما أن تعتلي امرأة خشبة المسرح فهذا عيب عليها».

وتضيف هاشم لمجلة «فيلي»، «لكن بعزيمتي حوّلتُ المخاوف إلى إبداع ولم استسلم رغم التركيبة الاجتماعية القائمة على التمييز بين الرجل والمرأة، لكنني عزمتُ على مواجهة الصعوبات لتحقيق أهدافي وارتقيتُ سلم النجاح».

وتتابع، «أن تكون وداد هاشم أول مسرحية في كربلاء، فهذا يعود إلى الأدوار الكثيرة التي أسندت لي، لأني كنت الوحيدة التي لعبت أدوار البطولة في أهم الشخصيات المسرحية دون خوف، وذلك في مسرح الشارع الذي هربت منه ممثلة واحدة في كربلاء كانوا يعتقدون أنها الأولى في المحافظة، لكنها انسحبت في الدقائق الأخيرة من العرض المسرحي وأسند الدور لي، وحققت من خلاله نجاحاً منقطع النظير وجبت به أغلب المحافظات العراقية، لهذا لقبت بشذى سالم كربلاء والخنساء التي لا تقهر، لأني الأولى في الفرات الأوسط وفي كربلاء لم ترهبها أكثر الأدوار صعوبة».

تحديات وتهميش

من جهتها، تؤكد عضو مجلس محافظة كركوك، بروين فاتح، على أن «المرأة قادرة على تحمل المسؤولية وتخطي كل الصعاب والتحديات والعثرات بما تمتلك من قوة وإرادة وعزيمة وصبر من أجل تحقيق أهدافها في جميع مجالات الحياة العملية والعلمية».

وتضيف فاتح لمجلة «فيلي»، أن «هناك صعوبات وتحديات كثيرة أمام المرأة العراقية لأن هناك عرف وعادات وتقاليد، والمجتمع متمسك بها، كما أن المرأة من الأقليات مهمّشة والحكومة هي السبب الأساسي في ذلك، فلم ألحظ وزير دولة لشؤون المرأة، وهذا نقص فلا توجد لديها وزارة تدافع عنها أو مجالس قومية للمرأة كما في ليبيا لدراسة مشاريع تخدم النساء المنكوبات والمطلقات واللواتي ليس لديهن ملجأ، أما في العراق فهناك منظمات فقط ولكل منظمة لها هدف خاص بها».

وتوضح، «قدمتُ مقترحاً لإنشاء سوق شعبي باستثمار حكومي ويكون خاصاً لنساء كركوك لتشغيل الطبقة المتعففة منهن اللواتي لا يمتلكن شيئاً يعينهن على المعيشة، ولاقت فكرة المشروع ترحيباً من الجهات الحكومية المحلية، ونأمل أن تبدأ إجراءات تنفيذه قريباً».

وتواجه النساء في وسط وجنوب العراق صعوبات في إيجاد فرص العمل رغم كفاءتهن ونيلهن شهادات أكاديمية عليا، وتتمثل تلك التحديات بالظروف البيئية والعائلية، فما يزال المجتمع لا يتقبل عمل المرأة، ويرى فيه نوعاً من «الخزي والعار».

وتسعى النساء العراقيات، إلى الاعتماد على أنفسهن في جوانب الحياة المختلفة، وخاصة في قطاع العمل، ليساعدن عائلاتهن في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها البلاد، وسط دعوات لتمكينهن اقتصادياً واجتماعياً وقانونياً وسياسياً وقيادياً أيضاً.

المرأة العاملة

وكانت مجلة CEOWORLD الأميركية، ذكرت في شباط 2024، أن العراق احتل المرتبة 95 والأخيرة حسب النسبة المئوية لقائمة القوى العاملة من النساء للعام 2024.

وبحسب تقرير المجلة، اطلعت عليه مجلة «فيلي»، فإن العوائق التي تمنع النساء من الانضمام إلى القوى العاملة، مثل التشوهات الضريبية، والتمييز، والعوامل الاجتماعية والثقافية، هي في الواقع أكثر تكلفة مما كان يعتقد سابقاً.

وبينت، أن «العراق احتل المرتبة 95 والأخيرة في أدنى نسبة من النساء في القوى العاملة، حيث تبلغ نسبة الإناث 10.76% فقط من القوى العاملة، وهذا يترك الرجال للعمل في معظم وظائف البلاد».

ويرى تقرير المجلة، أنه «على الرغم من أن الحكومة العراقية بذلت بعض الجهود لتحسين حقوق المرأة، إلا أنه ما تزال هناك عوائق مختلفة تمنع المرأة من الحصول على حقوق متساوية والقدرة على العمل».

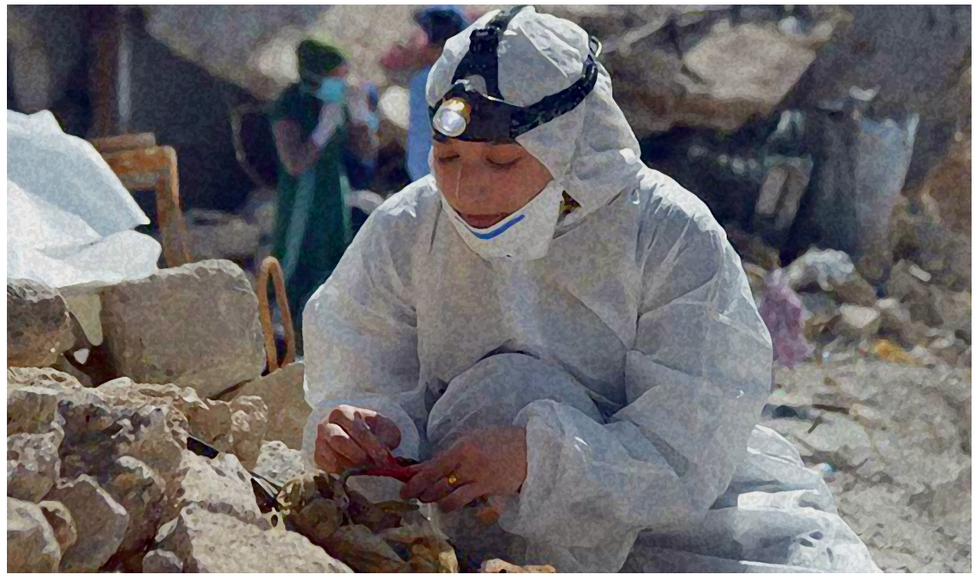

الزواج خارج المحاكم في العراق..

حقوق ضائعة للنساء وأطفال لا يعترف بهم القانون

يؤدي الزواج خارج المحاكم إلى ضياع حقوق المرأة التي تبقى في هوية الأحوال المدنية باكراً رغم مضي سنوات على زواجها، وكذلك على الأطفال الذين يعانون من عدم قدرتهم على الالتحاق بالمدارس لعدم وجود بيان ولادة لهم، في ظاهرة آخذة بالانتشار بالعراق.

فيلي

ويلجأ الشباب والشابات الذين تتكون لديهم علاقات خارجية ولا يرغبون بمعرفة أهاليهم بها، إلى رجل الدين لعقد لهم عقد زواج شرعي، ويبقى هذا الزواج طي الكتمان، وكذلك الحال في الزوجة الثانية للرجل لتجنب إشهار زواجه وإخبار الأهل لما يترتب على زواجه الثاني في الغالب من مشاكل مع زوجته الأولى.

ويُعرّف الخبير القانوني، علي التميمي، الزواج لغة يعني الاقتران، وقد عرّف الفقهاء الزواج بتعريفات عدة منها (عقد يفيد حل استمتاع كل من الرجل والمرأة بالآخر على الوجه المشروع).

وفي قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1995، ذكر أحكام الزواج ضمن المواد (الثالثة ـ الحادية عشرة) في الباب الأول من القانون، والتي تضمن الحقوق الزوجية وليس فيها ما يخالف حكم الشريعة، بل أكدت على الحقوق الزوجية لكلا الزوجين، وفق ما يقوله التميمي لمجلة «فيلي».

وكل الحقوق الزوجية ضمن الشريعة والقانون لا تعود بالضرر على المرأة، بل إنها اثبات لحقوق المجتمع عموماً والمرأة خصوصاً، أما الزواج خارج المحكمة أي أمام رجل الدين فهذا الزواج - بحسب التميمي - يجحف حقوقها الشرعية، لكن رغم ذلك استهانت الكثير من النساء به في البدء وجعلته طبيعياً ومتوارثاً، ما أدى إلى وقوعهن ضحايا لهذا الزواج.

«ثلاث صفعات»

ويسرد التميمي قصة حالة من الحالات التي حصل معها الزواج خارج المحكمة، وهي قصة (ه .ع) التي تحدثت عن آثار تأخير زواجها في المحكمة قائلة:

عندما تزوجت كان عمري لا يتجاوز 15 سنة، وكانت المحكمة - في حينها - لا تسمح بعقد الفتاة في هذا العمر إلا بعد أن تبلغ السن القانوني (18 سنة). لهذا تزوجتُ بعقد السيد فقط، وبعد مرور سنة على زواجي أنجبتُ طفلاً ولم نستطع أنا وزوجي إصدار بيان الولادة له، لأني كنت في جنسية الأحوال المدنية لا أزال باكراً.

لكن جاءتني الصفعة الثانية وهي فقدان زوجي، وكان ابني في وقتها قد بلغ 3 سنوات، وبدأت بالبحث عن زوجي لمدة 3 سنوات من خلال مراجعة الجهات المعنية والدوائر، لكن دون جدوى، وحاولت إثبات وفاة زوجي للحصول على تعويض للأضرار التي لحقت بي نتيجة فقدانه لكن القانون لم ينصفني.

حيث إن القانون ينص على أن يتجاوز المفقود مدة 4 سنوات حتى يمكن إثبات وفاته، وأصبح عمر ابني 6 سنوات وهو السن القانوني للالتحاق بالمدرسة، في وقت كانت حالتي المادية في تدهور مستمر، وكل هذا وأنا لا أزال في هوية الأحوال الشخصية باكراً وليس لابني بيان ولادة.

وقررتُ بعدها إيجاد عملاً لنفسي بعد أن ضاقت بي الدنيا بتنظيف بعض المنازل مقابل أجر زهيد، لتأتي بعدها الصفعة الثالثة، وهي أن عائلة زوجي قد اثبتوا وفاة ابنهم (زوجي المفقود) لمرور 4 سنوات على فقدانه، وقد أقاموا له القسّام الشرعي دون ذكر اسمي أو اسم ابني، والسبب يعود لأني لم أتزوج زواجاً قانونياً لأثبت حقوقي وحقوق ابني الشرعية.

ويشير الخبير القانوني، علي التميمي تعقيباً على هذه القصة التي سردها، إلى أن «ما مرّت به هذه المرأة والكثير من النساء يعود لأسباب مختلفة ومتعددة أحياناً منها ثقافة المجتمع، وما يخلفه ذلك من آثار سلبية قانونية وصعوبة إثبات حقوقها وأطفالها على عكس لو كان الزواج مثبتاً في المحكمة».

العقد الشرعي

من جهته، يقول الخبير القانوني، أحمد العبادي، إن «عقد الزواج الخارجي ينقسم إلى قسمين، الأول: عقد ابتدائي عند الخطوبة، وجرت العادة عند الخطوبة بأن يأتي رجل دين ويعقد عقداً شفوياً أو تحريرياً ويكون هذا العقد بين الزوجين (العقد الشرعي)، ثم يتم بعد ذلك إما تصديق العقد، وهذه حالة قليلة ونادرة، بأن يذهب الزوجان إلى المحكمة ويعقدان عقداً قانونياً بمحكمة الأحوال الشخصية».

ويوضح العبادي لمجلة «فيلي»، أن «هذا العقد لا إشكال فيه من الناحية القانونية، لأنه يسمى عُرفاً (العقد الشرعي)، والهدف منه بأن تصبح العلاقة ما بين الرجل والمرأة علاقة شرعية، وبعدها يتوجهون إلى محكمة الأحوال الشخصية لإبرام عقد الزواج، هذا من جانب».

من جانب آخر، أن «الفقرة الخامسة من المادة العاشرة من قانون الأحوال الشخصية، حددت عقوبة الحبس لا تقل عن 6 أشهر أو الغرامة بالنسبة للرجل الذي يعقد عقداً خارج المحكمة (عقد رجل دين)، والمحكمة مُلزمة بتصديق عقد الزواج، إذ يصدق أمام المحكمة كعقد زواج وتوجه العقوبة للزوج»، وفق العبادي.

ويضيف، «وهناك حالات أخرى، وهي أن يتم الزواج وينتج عنه أطفال ومن ثم الطلاق وكل ذلك خارج المحكمة، أي يتزوج بورقة شرعية (من رجل الدين) ويدخل بالزوجة وينجبون أطفالاً ومن ثم يحصل الطلاق، وكل هذا عبر رجل الدين، وفي هذه الحالة تضطر الزوجة إلى تصديق عقد الزواج والطلاق لتتمكن من تسجيل الأطفال».

«الكثير من الأطفال في الوقت الراهن، لا يستطيعون الالتحاق بالمدرسة لأنهم لا يملكون هوية الأحوال الشخصية التي لا تصدر إلا بعد تصديق عقد الزواج الخارجي، حتى يشعرون مديرية الجنسية بأن فلانة زوجة فلان، والطفل الفلاني هو ابن فلان وفلانة»، يقول العبادي.

ويتابع، «كما هناك مسألة المتزوجون من امرأة ثانية، فالكثير من الرجال يلجأون إلى إبرام عقد زواج للزوجة الثانية دون إشهار هذا الزواج، إذ يتجه إلى العقد الخارجي الذي هو عقد الزواج لدى رجل الدين، وهذا يلجأ إليه في سبيل تجنب معرفة زوجته الأولى وأهله بهذه الزواج، لذلك تكون هذه الزواجات سرية، وتنتهي معظمها في المحاكم أيضاً، خاصة عند حصول خلاف بين الزوجة الثانية وزوجها، إذ تذهب لتصديق الزواج، وإذا كان هناك طلاق فيتم تصديقه، وتنشأ النفقة إذا كان هناك أولاد».

ويعزو الخبير القانوني كثرت الزواجات خارج المحكمة إلى أما الزواج الثاني للرجل، أو أن بعض النساء هن يرغبن بهذا النوع من الزواج، ربما لتجنب إخبار أهلها، لذلك تبرم عقد زواج رجل دين وتصبح العلاقة شرعية مع زوجها وتكون هذه الزواجات سرية.

ويؤكد العبادي، أن «هناك الكثير من الحالات التي تحدث بين طلاب الجامعات أو بعض الدوائر وكذلك عند الشباب والشابات الذين تتكون لديهم علاقات خارجية، ولا يرغبون بمعرفة أهاليهم بها، لذلك يتزوجون عند رجل الدين، ويبقى الزواج طي الكتمان، ولا يصدقونه لتجنب الإشهار، لكن هذا الزواج يترتب عليه عقوبة قانونية».

ويرى، أن «العقوبة ينبغي أن تكون على الطرفين لا أن تقتصر على الزوج فقط، فالزوجة هي كاملة الأهلّية ومن المفترض عند موافقتها على عقد الزواج الخارجي دون تصديقه أو دون الحضور أمام قاضي الأحوال الشخصية، فهي أيضاً تكون مسؤولة، لذلك ينبغي أن تُفرض العقوبة على الزوج والزوجة أيضاً».

زواج المرأة بلا وليّ أمرها

بدوره، يوضح رجل الدين، أحمد الحسيني، أن «السادة والمشايخ لا يزوجون امرأة إلا بعلم ولي أمرها (أبوها أو جدها من أبوها)، وإذا كان أبوها وجدها متوفيان وكانت المرأة رشيدة فهي تكون وليّة نفسها، ولا ولاية للآخرين عليها، لذلك الشرع يُجيز لها ذلك لكن مع مراعاة العُرف».

ويضيف الحسيني لمجلة «فيلي»، «وينبغي الإشهار من يحضر هذا العقد من أقرباء الرجل والمرأة، فليس من حق رجل الدين العقد لمرأة ورجل مجرد أنهما يريدان أن يتزوجا».

أما وجود وثيقة للزواج لاثبات حقوق المرأة، يبيّن الحسيني، أن «المشايخ التابعين للوقف السني يعطون مثل هكذا وثيقة، لكن الحوزة هي غير تابعة للوقف الشيعي، لذلك ليس لديهم وثيقة بهذه الخصوص».

وينوّه الحسيني في ختام حديثه إلى أن «الزواج عند مذهب أهل البيت لا يشترط فيه الشهود لكن في الطلاق يشترط».

القانون يحمي الحقوق

من جانبها، تؤكد الباحثة الاجتماعية، شهلاء حافظ، أن «الزواج خارج المحاكم يسبب مشاكل كثيرة للمرأة، فقد تضيع حقوقها فيما تستغرق إجراءات المحاكم ربما عدة سنوات».

وتشدد حافظ خلال حديثها لمجلة «فيلي»، على أهمية أن يكون الزواج داخل المحاكم «فالقانون يحمي الحقوق»، وعلى النساء عدم القبول بهكذا زواج دون إشهار ويكون مصدقاً في المحاكم.

«الفقرة الخامسة من المادة العاشرة من قانون الأحوال الشخصية، حددت عقوبة الحبس لا تقل عن 6 أشهر أو الغرامة بالنسبة للرجل الذي يعقد عقدا خارج المحكمة (عقد رجل دين)، والمحكمة ملزمة بتصديق عقد الزواج، إذ يصدق أمام المحكمة كعقد زواج وتوجه العقوبة للزوج » ...

ارقام الطوارئ
استعداد واستجابة في مواجهة التحديات العاجلة

تعد أرقام الهواتف الخاصة بالطوارئ تدبير ضروري للحفاظ على امن وسلامة السكان والممتلكات، والابلاغ عن الحوادث المفاجئة التي تقع للأفراد ويتوجب معالجتها فورا؛ وتلك الامور في صلب مسؤولية الدول والحكومات فتبقي تلك الدوائر مفتوحة على مدار اليوم لتمكين الناس من الاتصال في حالة وقوع طارئ.

فيلي

وتوفر تلك الارقام وسيلة فورية للاتصال بالجهات المعنية في حالات الطوارئ، مما يتيح الاستجابة السريعة والفعالة للحالات المستعجلة ويسهم في تقليل الأضرار والخسائر، كما تساعد أرقام الطوارئ في حماية حياة الناس بتوفير الرعاية الطبية الفورية للمصابين وتقديم المساعدة في حالات الحوادث والكوارث.

وتسهم أرقام الطوارئ في الحفاظ على الأمن العام عن طريق الإبلاغ عن الجرائم والأنشطة غير القانونية وتقديم المساعدة للسلطات المعنية في التدخل السريع لمواجهتها؛ وتستعمل أرقام الطوارئ أيضًا لتقديم المساعدة الشخصية في حالات الطوارئ المنزلية، مثل الحالات الطبية الحادة أو الحوادث المنزلية.

ويوفر استعمال أرقام الطوارئ وسيلة موحدة ومباشرة للتواصل مع الجهات المختصة، مما يسهل عملية التنسيق والتعاون بين السلطات المعنية ويسهم في تحسين الاستجابة للطوارئ.

وتتواجد في العراق عدة خطوط طوارئ، المعلن عنها يتمثل في الدفاع المدني والاسعاف وشرطة النجدة وعمليات الداخلية، وجهاز الامن الوطني وجهاز المخابرات الوطني ومديرية مكافحة الاجرام ومديرية مكافحة المتفجرات، وحماية الاسرة والطفل، والاستخبارات العسكرية، والشرطة المجتمعية، ودائرة شؤون الألغام، وفي العادة يجري الاتصال بالضغط على ثلاثة ارقام، كما تعلن بعض الجهات عن ارقام هواتف لخطوط «الموبايل» الاعتيادية يمكن الاتصال بها.

وبعض الدول تضيف ارقام طوارئ أخرى منها طوارئ الكهرباء وطوارئ الغاز وطوارئ المرور وشرطة السياحة وغيرها.

فإلى أي مدى يجري الالتزام بنداءات طلب الاستغاثة بوساطة تلك الأرقام في العراق؟

يتحدث كثير من العراقين عن تقصير كبير في هذا الصدد، مع استثناءات إيجابية.

تشكو احدى النساء من انها طلبت سيارة اسعاف لنقل ابنها الذي تعرض الى حادث حرق ولكن السيارة لم تأت، ما اضطر الأشخاص المتواجدين في محل الحادث إلى نقله بوساطة «تاكسي» إلى المستشفى، ما تسبب بتلوث حروق جسده وتعرضه لمضاعفات حادة، على حد قولها.

غير ان فتاة عبرت عن شكرها للمسعفين الذين استجابوا لندائها فور اتصالها على الرقم 122 وإنقاذ حياة والدتها التي تعرضت لجلطة دماغية.

فيما يقول احد الشباب انه اتصل بالإسعاف ولكنهم لم يردوا على الاتصال برغم المحاولة لأكثر من مرة عندما تعرض والده إلى وعكة صحية، و يبين: قمت بالاتصال على هاتف الإسعاف إلا أنني صدمت بعدم الرد وبعد عدة محاولات ظهر الخط مشغولاً، وبحسب الشاب فأنه سمع من أشخاص آخرين تعرضهم لمثل موقفه بخاصة ممن يسكنون في أطراف بغداد التي تكون بعيدة نسبيا عن المؤسسات الصحية الكبيرة.

الدكتور زيد سعد مدير الإسعاف الفوري في وزارة الصحة دعا الأشخاص الذين يواجهون أي مشكلة إلى الإسراع لتقديم شكوى وعلى رقم الطوارئ نفسه، إذ سيجري اتخاذ إجراءات قانونية وعقابية بحق من يثبت تقصيره في أداء الواجب، بحسب تعبيره.

ويشكو سواق سيارات الإسعاف والمسعفون من عدم تواجد ممرات طوارئ خاصة بسيارات الإسعاف مع رداءة الطرق في شوارع العاصمة بغداد، بخاصة في الاطراف، فضلا عن مشكلة الازدحام المروري، وعدم إعطاء السائقين الآخرين مجالا لمرور مركبات الإسعاف.

ويقول اطباء أن قسم الإسعاف الفوري يمتلك عددا من الآليات تجاوزت مدة عمل بعضها 17عاما وهي بطبيعة الحال قد تعرضت لعدد من الأعطال والتقادم، مشددين على ضرورة توفير سيارات الإسعاف الحديثة.

ولم يقتصر الامر على المشكلات المتعلقة بالاتصال بأرقام الطوارئ وتداعياتها اذ كانت إحصائية نشرت في أواخر عام 2022 قد لفتت الى تواجد نقص كبير في أطباء الطوارئ اذ شكا قسم الطوارئ في وزارة الصحة، في حينه من قلة أعداد أطباء «البورد» لطب الطوارئ، فيما كشف عن أن عددهم 64 فقط في جميع انحاء العراق.

وتطرق مدير قسم طب الطوارئ في مديرية العمليات والخدمات الطبية الطارئة بالوزارة مروان زكريا يحيى، الى عديد المشكلات المتعلقة بعمل الطوارئ من بينها عدم رغبة أغلب الخريجين للعمل بقسم الطوارئ في المستشفيات، نتيجة كثرة المشكلات وأهمها تعرضهم للاعتداء من قبل المواطنين لأسباب شتى، بحسب قوله.

وأشار الى ان المعوقات تتضمن ايضاً، تقادم البنى التحتية لأقسام الطوارئ وحاجتها العاجلة إلى التأهيل فضلا عن قلة أعداد سيارات الإسعاف المنقذة للحياة والبالغة 1000 فقط في عموم العراق، محدداً حاجة البلاد الى ضعف العدد المذكور في الأقل.

اما فيما يتعلق بطوارئ النجدة، واستنادا الى بيانات وزارة الداخلية الاتحادية فلقد جرى تشكيل قوة خاصة بالطوارئ، وتوضح الوزارة بالقول انه: جرى تشكيلها بجهود ذاتية وإمكانيات داخلية من مواردنا وتم تخصيص عجلات وتجهيزات وأسلحة وموارد أخرى، إضافة الى تنسيب عدد من الضباط والمنتسبين الذين يتميزون بسمعة طيبة وذوي لياقة بدنية عالية، فضلا عن إدخالهم بدورات تطويرية لزيادة مهاراتهم القتالية، ومنذ مباشرتهم بالواجبات فقد حققوا كثيرا، من النشاطات منها (القبض على إرهابيين والقبض على سيارات مسروقة او أشخاص مطلوبين) كذلك مساهمتهم الفعالة بواجبات مشتركة مع الأجهزة الأمنية الأخرى والى الآن، بحسب الوزارة.

وفيما يتعلق بهاتف طوارئ حماية الاسرة، فقد كشف مدير مديرية حماية الأسرة والطفل من العنف الأسري، التابعة لوزارة الداخلية اللواء عدنان حمود سلمان، عن أن» المديرية تستقبل شكاوى العنف الأسري كافة عبر الخط الساخن 139 بجميع المحافظات».

ولفت الى أن «معدل حالات اعتداء الزوج على الزوجة ضمن ظاهرة العنف الأسري في البلاد بلغ 57 في المئة من إجمالي الحالات، أما اعتداء الزوجة على الزوج فقد بلغت نسبته 17 في المئة واعتداء الأبوين على الأطفال وصلت نسبته إلى 6 في المئة والاعتداء على كبار السن كالجد والجدة بلغ 2 في المئة وما تبقى ونسبته 18 في المئة يتنوع بين ما ذكرناه أعلاه بارتفاع وانخفاض وكذلك اعتداء إخوة على إخوتهم وأخواتهم أو العنف اللفظي، وذلك بحسب بيانات 2023.

وأوضح ان المديرية تسجل معدلا يوميا بأكثر من 90 دعوة في الكرخ والرصافة من بغداد، وتفرز بحسب نوع العنف.

فيما تقول الناشطة الحقوقية والمدنية سارة الحسني أن قسما كبيرا من حالات التعنيف والضرب والإهانة بحق النساء والأطفال، تبقى طي الكتمان ولا يجري التبليغ عنها، خشية من الانتقام، مشيرة الى ان الرقم أكبر بكثير وهو يصل لمئات وربما آلاف حالات التعنيف يوميا، التي تنجم عن بعضها وفيات أو إصابات بعاهات مستديمة وتشوهات عميقة، ناهيك عن آثارها النفسية الرهيبة على الضحايا، بحسب وصفها.

« معدل حالات اعتداء الزوج على الزوجة ضمن ظاهرة العنف الأسري في البلاد بلغ 57 في المئة من إجمالي الحالات، أما اعتداء الزوجة على الزوج فقد بلغت نسبته 17 في المئة » ..

الكهرباء والغاز في العراق..

شبح إيراني وسياسة «بدائية» غير موفقة

فيلي

يعد العراق، ثاني أكبر منتج في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بعد السعودية، لكنه يستورد الكهرباء والغاز من إيران بما يتراوح بين ثلث و40% من احتياجاته من الطاقة، بسبب نقص المرافق اللازمة لمعالجته، وعند حدوث أي توقف في التصدير يؤثر مباشرة على تجهيز الطاقة الكهربائية للعديد من المحافظات العراقية، ما يعكس «بدائية» السياسة الغازية وفق متخصصين، الذين أكدوا أن الحل باستثمار الغاز الوطني لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتخلص من مشاكل الغاز المستورد.

وآخر أزمات الغاز الإيراني، ما أعلنته وزارة الكهرباء العراقية، في 28 شباط الماضي، عن توقف الغاز الإيراني المورد «بشكل كامل»، ما أدى إلى تحديد أحمال الوحدات التوليدية للمنظومة وفقدان ما يقارب (4) آلاف ميكاواط.

وقالت وزارة الكهرباء في بيان ورد إلى مجلة «فيلي»، إن «شح الغاز المورد عاود توقفه (بشكل كامل) عن محافظات الفرات الأوسط وبغداد، ما أدى إلى تحديد أحمال المنظومة الكهربائية وتراجع إنتاجها، الأمر الذي أفقد المنظومة ما يقارب 4 آلاف ميكاواط».

وأشار بيان الوزارة، إلى «توقف كامل لخطوط الربط الناقلة للكهرباء بين العراق والجمهورية الإسلامية في إيران، بسبب موجة البرد بحسب وزارة الكهرباء الإيرانية».

وبينت أن ذلك جاء «بالوقت الذي استعدت فيه وزارة الكهرباء بشكل مبكر، وتوشك أن تنهي صياناتها الشاملة لمحطات الإنتاج ووحداتها التوليدية لتكون جاهزة لذروة أحمال الصيف المقبل».

وأكدت الكهرباء العراقية، أنها «تنسق حالياً بشكل عالي مع وزارة النفط من خلال غرفة عمليات مستمرة لتعويضها بالوقود والغاز المنتج وطنياً، ريثما يعاود ضخ الغاز المورد بالكميات المطلوبة».

وأشارت إلى أن «جزءاً من محطات الإنتاج يعمل على الغاز الوطني، وجزءاً آخر على الوقود الوطني، بينما يعمل جزءاً أخر من محطاتنا الإنتاجية على الغاز المورد لعدم كفاية الغاز الوطني، والذي تعمل الحكومة جاهدة وبخطوات مكثفة لاستغلاله والاعتماد عليه ذاتياً».

وكانت مصادر مسؤولة أفادت لمجلة «فيلي»، بتراجع تجهيز الطاقة الكهربائية في العاصمة بغداد وعدد من المحافظات

بسبب توقف «الغاز الايراني».

والثلاثاء الماضي، خرجت الخطوط المستوردة من إيران عن الخدمة وتراجع ساعات التجهيز في محافظة ديالى.

وبحسب مصادر، مجلة «فيلي»، فإن خطوط الكهرباء الإيرانية ميرساد وسربيل زهاب المجهزة لمعظم مناطق محافظة ديالى بالتيار الكهربائي توقفت عن العمل وخرجت عن الخدمة من المصدر.

جدير بالذكر أن نفقات وزارة الكهرباء منذ العام 2003 ولغاية العام 2021 تجاوزت 80 مليار دولار بحسب ما صرّح بذلك خبراء في حينها، بالإضافة إلى تخصيصات الوزارة في موازنتيّ عاميّ 2022 و2023، ما يرفع الرقم إلى نحو 100 مليار دولار خلال 20 عاماً.

متى تنتهي مشاكل الغاز المستورد؟

يقول عضو لجنة النفط والغاز والثروات الطبيعية النيابية، النائب باسم الغريباوي، إن «مشاكل الغاز المستورد المتنوعة بين عدم تسديد الأموال أو بسبب الجو البارد وأنهم بحاجة إليه، يمكن التخلص منها باستثمار الغاز الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي منه».

ويحمّل الغريباوي خلال حديثه لمجلة «فيلي»، «الحكومات السابقة مسؤولية ما وصل إليه هذا القطاع، كما تتحمّل الحكومة الحالية مسؤولية الإسراع في استثمار الغاز الموجود حالياً».

ويضيف، أن «هناك عقود الجولات السادسة، ومن المؤمل أن تتقدم شركات في الشهر الرابع لتُحال إليها، كما هناك حلولاً مطروحة لكن ليس هناك استعجال بتنفيذها، إذ إن الحقول لا يجرى استثمارها، والغاز يحترق ولا يستثمر بطريقة صحيحة».

ويؤكد، أن الحكومة الحالية لديها خطوات في هذا الجانب، ولكن ينبغي ان يكون لتلك الخطوات أثر وفاعلية على أرض الواقع، صحيح أن استثمار الحقول النفطية يحتاج إلى وقت، لكن إجراءات الإحالة والاستثمار يجب أن تكون سريعة».

ويتابع الغريباوي، «فلا يزال الحديث عن الجولة الخامسة والملحق الخامس والجولة السادسة، ولم تُحال إلى شركات لحد الآن، بل في طور الإجراءات والإعلانات، لذلك ينبغي اختيار شركات رصينة ويتم الإحالة إليها ومن ثم تأخذها وقتها الكافي».

ويلفت عضو لجنة النفط والغاز، إلى أن «اللجنة شكّلت لجاناً فرعية بضمنها لجنة لمتابعة ملف الغاز لوحده، وعملها مستمر، وخلال الفترة المقبلة ستقوم بتقديم تقرير يتضمن مقترحات وتوصيات، وسيتم العمل على تفعيل مخرجات هذا التقرير».

يشار إلى أن وزير الخارجية العراقي، فؤاد حسين، أكد أمس السبت، أن حكومة بلاده تعتزم توسعة إنتاجها من الغاز الطبيعي للوصول إلى مرحلة التصدير، وذلك خلال استضافته في جلسة حوارية بعنوان «التجارة الدولية: التواصل والاعتماد المتبادل» ضمن أعمال منتدى أنطاليا الدبلوماسي الثالث.

جولة التراخيص السادسة

وكان نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة، وزير النفط، حيان عبدالغني، أعلن في 18 حزيران 2023، إطلاق جولة التراخيص السادسة في 11 رقعة استكشافية غازية واعدة، وفق بيان لوزارة النفط العراقية ورد لمجلة «فيلي».

وقال عبدالغني، إن وزارته حريصة على الاستثمار الأمثل للثروة الهيدروكربونية في العراق، انسجاماً مع البرنامج الحكومي، وتوجيهات رئيس الوزراء بزيادة الاحتياطيات من خلال التنقيب عن النفط والغاز، وإدامة وزيادة إنتاج النفط الخام والغاز الحر.

كما تأتي الخطوة ضمن حرص الوزارة على معالجة الغاز المصاحب للعمليات النفطية، وتحويله إلى ثروة وطاقة منتجة ومفيدة، لتغطية الاحتياجات المحلية، خاصة لمحطات توليد الكهرباء، وصناعة البتروكيمياويات والأسمدة وغيرها.

ويستعد العراق لزيادة إنتاجه من الهيدروكربونات، من خلال طرح جولة التراخيص السادسة للتنقيب عن النفط والغاز، إذ يستهدف تصدير إنتاجه إلى الأسواق العالمية، للنهوض باقتصاد الدولة، وتوفير فرص عمل لأبنائها.

وأضاف عبدالغني، أن وزارته أكملت استعداداتها للتهيؤ والإعداد لإطلاق جولة التراخيص السادسة، الخاصة بالرقع الاستكشافية الواعدة بالغاز، والتي يبلغ عددها 11 رقعة.

ودعا وزير النفط الشركات العالمية المتخصصة الراغبة في المشاركة بأنشطة التنقيب عن النفط والغاز والتطوير والإنتاج إلى التقديم في هذه الجولة، للتنافس والحصول على فرصة أو أكثر من فرص استكشاف وتطوير المشروعات المذكورة، من خلال التقدم بصورة رسمية للوزارة.

السياسة الغازية «بدائية»

من جهته، يرى الخبير العراقي العالمي في الصناعات النفطية، د.صلاح الموسوي، أن «السياسة الغازية العراقية بدائية وغير موفقة، فمنذ سنة افتتح العراق ميناءً في الخليج لتصدير الغاز إلى الخارج، في وقت هو مستورد له، فهذه واحدة من الدلائل على أن السياسة الغازية خاطئة، فليس من المعقول تصدير غاز بسعر رخيص واستيراده بسعر غالي».

ويضيف الموسوي لمجلة «فيلي»، أن «رئيس الوزراء العراقي دائماً ما يرحّب بالاستثمارات الألمانية في مجال الغاز، لكن المادة 111 من الدستور لا تسمح بدخول أي شركة محلية أو أجنبية بعقد استثماري للحقول النفطية والغازية، ما يظهر عدم وجود علم بطريقة التعامل مع الغاز».

وعن الحلول الممكنة، يشير الخبير إلى أن «الحلول كثيرة، منها على الدولة العراقية جلب شركات أجنبية لتطوير عمل استخلاص الغاز وتوقيته، ويعود للحكومة العراقية فقط بلا شريك لا داخلي ولا خارجي، وليس كما حدث مع شركة (شل) عام 2009 بالبصرة التي كانت شريكة مع الحكومة».

ويتابع، «كما أن التوربينات الغازية لتوليد الطاقة الكهربائية لا تعمل على الغاز فقط، وإنما على الغاز وعلى مشتقات نفطية سائلة أخرى، بالإضافة إلى أن الغاز الذي يحترق يمكن إيقافه بسرعة وبصورة تامة باستخدام طرق ومعالجات وتكنولوجيا حديثة، إذ إن الكثير من استخدامات الغاز يمكن التعويض عنها بالنفثا».

ويوضح، أن «البتروكيماويات ليس بالضرورة صناعتها بالغاز، بل هناك بدائل للغاز كثيرة منها بالنفثا التي تنتجها المصانع، كما أن العراق يحتوي

« منذ سنة افتتح العراق ميناءً في الخليج لتصدير الغاز إلى الخارج، في وقت هو مستورد له، فهذه واحدة من الدلائل على أن السياسة الغازية خاطئة، فليس من المعقول تصدير غاز بسعر رخيص واستيراده بسعر غالي»

على أعداد هائلة من حقول الغاز، ما يستوجب القيام بعمل استكشافي للغاز واستثماره حكومياً، وليس كما حصل مع شركة (شل) في الجنوب، وفي هذه الحالة سوف تصبح هناك كمية هائلة من الغاز».

ويواصل العراق حرق بعض الغاز المستخرج مع النفط الخام في الحقول بسبب نقص المرافق اللازمة لمعالجته وتحويله إلى وقود للاستهلاك المحلي أو التصدير، بحسب تقرير سابق لوكالة رويترز.

والعراق بلد غني بالموارد النفطية لكن بنيته التحتية متهالكة نتيجة عقود من الحروب وفساد مزمن. ويشهد العراق انقطاعات متكررة للكهرباء بفعل هذه البنية التحتية المتردية، وفقا لوكالة فرانس برس.

توريد الغاز من تركمانستان

وكان نائب رئيس لجنة الكهرباء والطاقة النيابية، حسن الأسدي، كشف في 17 شباط الماضي، عن «استثناء» باتفاق توريد الغاز إلى العراق من تركمانستان.

وقال الأسدي في تصريح سابق لمجلة «فيلي»، إن «اتفاق الغاز بين العراق وتركمانستان الذي وقِّع في نهاية العام الماضي يحتوي على استثناء يسمح للحكومة العراقية بتوقيع عقد مع الجانب الإيراني»، موضحاً أنه «حسب الاتفاق سيشتري العراق الغاز من تركمانستان، والأخيرة بدورها ترسل الغاز إلى إيران للاستفادة منه في مناطق شمال إيران، ويستورد العراق الغاز من الجنوب الإيراني».

وأضاف أن «الاتفاق سيخدم العراق وسيحل مشكلة إرسال الأموال عن الغاز المستورد من إيران نتيجة العقوبات الأمريكية المفروضة على الجمهورية الإسلامية».

وتابع أن «مشكلة الغاز المستورد ماتزال قائمة، وستتم معالجتها من خلال استكمال الاتفاقية مع تركمانستان واستيراد الغاز لتلبية جزء من احتياجات محطات الطاقة الكهربائية».

وكان وزير الكهرباء العراقي، زياد علي فاضل، وقع في 2023/10/6، مذكرة تفاهم مع وزير الدولة التركمانستاني لشؤون الغاز، لتوريد الغاز التركمانستاني إلى العراق.

ويستورد العراق الكهرباء والغاز من إيران بما يتراوح بين ثلث و40% من احتياجاته من الطاقة، وهو أمر بالغ الأهمية، خاصة في أشهر الصيف عندما تصل درجات الحرارة إلى 50 درجة مئوية، ويبلغ استهلاك الطاقة ذروته. ويواجه العراق صعوبة في سداد ثمن تلك الواردات؛ بسبب العقوبات الأمريكية التي تسمح لإيران فقط بالحصول على الأموال، لشراء السلع غير الخاضعة للعقوبات؛ مثل: الغذاء، والدواء.

إنتاج إقليم كوردستان

بدوره، يقول الأكاديمي والخبير الاقتصادي، د.خالد حيدر، إن «قطع إمدادات الغاز الإيراني عن العراق هو موضوع ليس بجديد، وتعزوه الحكومة الإيرانية لعدم دفع العراق استحقاقاتها المالية، وهي مسألة ترتبط بالحصار المالي المفروض على الاقتصاد الإيراني».

ولحلحلة هذه المشكلة يضيف حيدر لمجلة «فيلي»، أنه «في العام الماضي كان هناك اتفاق باستثناء العراق لمدة 120 يوماً، وأيضا كان هناك تسديد لما يترتب على الحكومة العراقية من كلف استيراد الغاز من النفط الأسود، وهي إجراءات لضمان وصول إمدادات الغاز إلى العراق بشكل مستمر وطبيعي».

أما فيما يخص الاعتماد على الغاز المنتج في إقليم كوردستان، يوضح، أن «مسؤولي الإقليم يؤكدون أن هناك حركة دؤوبة باتجاه تنويع مصادر الدخل ضمن اقتصاد الإقليم منها دعم الغاز الطبيعي وتوسيع الإنتاج، لذلك من المتوقع أن الاقتصاد العراقي سوف يعتمد نوعاً ما على الإقليم إضافة إلى الاستيراد من تركمانستان».

وكان وكيل وزارة الثروات الطبيعية في حكومة إقليم كوردستان، أحمد المفتي، أعلن في 10 تشرين الأول 2023، عن زيادة إنتاج الغاز خلال السنوات الثلاث الماضية بنسبة 40%، لافتاً إلى أن 50% من الغاز الطبيعي في العراق يتم إنتاجه في الإقليم.

وقال وكيل الوزارة خلال مشاركته في منتدى «ميري»، إن في الإقليم إمكانية كبيرة لزيادة إنتاج الغاز الطبيعي، إذ باستطاعته خلال مدة قصيرة أن ينتج ما مجموعه 60% من إنتاج الغاز الطبيعي في عموم العراق، مشيرا إلى أن الوزارة تنتج في الوقت الحالي ما نسبته 50% من مجموع إنتاج الغاز الطبيعي في العراق.

ولفت المفتي إلى أن الإقليم تمكن خلال السنوات الثلاث الماضية من زيادة إنتاجه من الغاز الطبيعي بما نسبته 40%، مبيناً أن الطلب على الكهرباء ازداد لهذا السبب وأنه مقارنة بالمناطق الأخرى في العراق فإن إنتاج الكهرباء في وضع أفضل.

وتطرق المفتي إلى إمكانية تنمية حقول الغاز وزيادة الاستثمار، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى إنتاج 5 ملايين قدم مكعب من الغاز.

يذكر أنه في شباط الماضي، أكد رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، في تصريحات أن العراق «سيصل إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي من الغاز خلال ثلاث سنوات»، مشدداً على أن الاستثمار في الغاز المصاحب للنفط والغاز الطبيعي «نابع من قناعته» لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية.

ويعتبر العراق من بين تسع دول مسؤولة عن غالبية عمليات حرق الغاز، والتي تستحوذ على نحو نصف الإنتاج العالمي من النفط، وتفيد بيانات البنك الدولي أن العراق هو ثاني أكثر دولة في العالم تستخدم هذه الممارسة بعد روسيا وقبل إيران والولايات المتحدة. في عام 2020، بلغ حجم الغاز المحترق في العراق 17.374 مليون متر مكعب.

اسباب تغير سعر صرف الدولار

بين التجارة والتهريب والحوالات الخارجية

يتقلب سعر صرف الدولار في العراق بخاصة منذ أكثر من عام، ويتواجد سعران له أحدهما حددته الحكومة بنحو ١٣٢٠ دينار لكل دولار، والثاني ما يسمى السعر الموازي الذي يرتفع وينخفض باستمرار ووصل في اوقات معينة الى ١٧٠٠ دينار للدولار وهبط الى اقل من ١٥٣٠ في اوقات اخرى، وهو مستمر في التذبذب صعودا ونزولا؛ وقد لجأت الحكومة ضمن الاجراءات التي اتخذتها للحد من ارتفاع سعر الدولار الى بيعه الى المسافرين.

فيلي

ولكن من المسؤول عن الازمة، ومن المستفيد منها، وهو الامر الذي ينأى كثير من المسؤولين المعنيين بالشؤون المالية عن الاجابة عنه ومناقشته، للتوصل الى معالجات له.

ان عدم استقرار سعر صرف الدولار في العراق قد يؤثر بشكل مختلف على عدة أطراف، ومن الممكن أن يستفيد بعضها من اضطرابات السعر؛ ومن المستفيدين يمكن الاشارة الى ان التجار والشركات التي تعمل في مجالات الاستيراد والتصدير، قد يكونون قادرين على تحقيق أرباح إضافية عن طريق استغلال فروقات السعر في عمليات التجارة الخارجية، والى المضاربين في سوق العملات الذين يتنبؤون باتجاهات سعر الصرف ويستطيعون الاستفادة من تقلباته لتحقيق ربح ما لي .

ويمكن الاشارة الى الأفراد الذين يتلقون تحويلات مالية كبيرة من الخارج، مثل العائلات ومنهم عائلات بعض المسؤولين التي تعيش في الخارج وترسل أموالا إلى أقاربها في العراق، قد يستفيدون من زيادة قيمة الدولار مقابل العملة ا لمحلية .

وقد يستغل مستثمرون أجانب الامر فيسعون الى الاستثمار في العراق، حيث يمكنهم الاستفادة من فروقات السعر لتحقيق عوائد إضافية.

ومع ذلك، يشير المتخصصون إلى أن هذه الاستفادة قد

تكـون مؤقتـة، إذا جرت السـيطرة على سـعر الصرف بإجراءات حكوميـة فاعلة؛ لتحقق الاسـتقرار الدائم والتوازن في سعر الـصرف، اذ يعـزز الاسـتقرار الاقتصادي ويوفـر بيئـة أكـثر اسـتقرارا للأعـمال التجاريـة والاسـتثمارات، وهو ما لا ترضى به جهـات كثيرة مسـتفيدة، مـن بينها جهات مسـلحة متنفـذة كثيرا مـا تؤثر على سـعر الـصرف وتتدخـل في عمليات الاسـتثمار، بحسـب المراقبين.

وبحسـب الدراسـات الماليـة فـان تغير سـعر صرف الدولار في العـراق يمكن أن يتأثـر بعدة عوامـل، من بينهـا: العرض والطلـب: عندمـا تكـون هنـاك زيادة في الطلـب على الـدولار مقابـل الدينار العراقي، قـد يرتفع سـعر صرف الدولار، وعـلى العكس، إذا كان هنـاك عرض زائد للـدولار، قـد ينخفض سـعر صرفه.

ويمكـن أن تؤثر السياسـات النقدية التي تتبعهـا الحكومة العراقية، مثل سياسـات الفائدة وسياسـات تحويل العملات، على قيمـة الدينـار العراقي مقابـل الدولار، كـما ان ارتفاع معدل التضخـم في العراق يمكـن أن يقلل مـن قوة الـشراء للدينار العراقـي مما يـؤدي إلى انخفـاض قيمته مقابل الدولار.

وفضلا عـن ذلك فان الأحداث السياسـية والاقتصاديـة في العراق والمنطقة بشـكل عام يمكـن أن تؤثر على ثقة المسـتثمرين والمضاربـين في الدينار العراقـي وبالنتيجة تؤثر على قيمتـه مقابل الـدولار، ويمكن ان تسـتفيد دول مجاورة يعاني اقتصادها مشـكلات، بتهريب الدولار مـن العراق اسـتغلالا لمناطـق رخـوة او علاقات مع المتنفذيـن في العراق.

ونظرا لاعتـماد الاقتصاد العراقي بشـكل كبير على صـادرات النفط، فـإن تقلبات أسـعار النفط العالمية يمكـن أن تؤثر على القـدرة الشرائية للعملة المحليـة وبالتالي على سـعر صرف الدولار.

وقـد تتخـذ الحكومة العراقيـة إجراءات اقتصاديـة معينة مثل تغيير سـعر صرف العملـة أو فـرض رسـوم عـلى تحويل العمـلات، وهذا يمكن أن يؤثر على سـعر صرف الدولار.

يجـب أن يتـم فهم أن تغير سـعر صرف الدولار في العراق يتأثـر بتفاعل مجموعة معقـدة مـن العوامـل الاقتصاديـة والسياسـية، ولا يمكـن تقديـم تفسـير نهـائي لتغيراته من دون مراجعة السـياق الاقتصادي والسـياسي العام، وتلك عملية يجب ان يناقشـها ويتخـذ العلاجات على اساسـها المتخصصـون والجهـات المالية المعنيـة في الحكومة.

في صيـف عـام 2023 ومع تزايـد ارتفاع سـعر الدولار مقابـل الدينـار العراقي تظاهـر مئات مـن اصحاب ومنتسـبي مكاتب الصرافة أمام مبنـى البنك المركزي وسـط بغـداد مطالبين بعـدم حصر بيع الدولار بالمسـافرين بصفته تهريبا رسـميا له الى الخـارج، على وفـق اللافتات التي رفعوها وتصريحاتهـم الى الاعلام.

ونظـم اصحـاب مكاتب الصرافـة وقفة احتجاج أمام مقر البنـك المركزي العراقي للاحتجـاج ضد سياسـته في بيـع الدولار بالمـزاد اليومي مطالبين بعـدم حصر بيعه للمسـافرين عادين ذلك تهريبـا للعملة الصعبة الى خـارج البلاد.

وطالبوا باعتماد إجـراءات جديدة تحافظ على سـعر الـصرف مـن دون التأثير على عملهـم اليومـي مـع تغيير آليـة شراء الـدولار عبر المنصـة الإلكترونيـة وتغيير العقوبات وإلغاء الغرامـات الخاصة بغير الملتزمـين لحين وضع آلية عمـل جديدة.

وشـدد المحتجون على ضرورة إطلاق البيع الحـر للدولار الى جميع السـكان، منوهين الى أن اجراءات البنـك المركزي قد الحقت اضرارا بعمـل 200 شركـة صرافـة يعمل فيهـا 10 الاف موظف؛ ودعـا المحتجون السـلطات العراقيـة الى العمل على ضمان اسـتقرار سـعر الـدولار مقابـل العملة المحليـة الدينار.

وسـبق للبنـك الاحتياطـي الفيـدرالي الأمـيركي ان بـدأ في تشرين الثـاني 2023 فرض قيود أكـثر صرامة عـلى التحويلات الدوليـة بالـدولار للبنـوك العراقيـة التجاريـة في خطـوة تهـدف للحـدّ من غسـيل الأمـوال والتحويل غـير القانوني للـدولار إلى إيـران وغيرهـا مـن الدول التـي تخضـع للعقوبـات الدولية.

وبموجـب الإجـراءات تلـك أصبح على المصـارف العراقيـة تقديـم تحويـلات بالـدولار عـلى منصـة جديـدة عـلى الإنترنـت مـع البنك المركـزي التي تجري مراجعتهـا بعد ذلك من قبـل الاحتياطي الفيـدرالي الأميركي.

كما أعلنت السـلطات العراقية عن شـنّ حملات ضـد أصحاب الصرافـة المتلاعبين ببيع العملـة الأجنبية واعلنـت الاطاحة بعـشرات منهم وحولتهـم الى المحاكم.

وقالت هيئة النزاهـة الاتحادية ان حملتها عـلى المتلاعبين ببيـع العملـة أطاحت بـ 46 متهماً مـن أصحـاب شركات الصرافة الأهليَّـة على خلفيَّـة التلاعـب والتزوير والالتفـاف على نظـام المنصَّـة المُخصَّص لبيـع العملـة الأجنبيَّة على حـد قولها.

وقد دفـع عـدم انخفاض سـعر الدولار مقابـل الدينـار السـلطات الى إطـلاق تهديدات بالسـجن 5 سـنوات للمتلاعبين بالعملة الأجنبية وستة أشـهر للمتعاملين بالـدولار بـدل الدينـار في التعامـلات المحلية بعـد أن قـررت الحكومة اعتماد الدينـار في هذه التعاملات بـدل الدولار.

وبحسـب ما تـراه الخبـيرة الاقتصادية سـلام سميسـم، فانها تتوقع أن يسـتمر ارتفاع سـعر صرف الـدولار مقابل الدينار العراقـي، عـادة أن آلية إدارة السياسـة النقديـة في البلاد خاطئـة، مبينة أن مزاد بيع العملة مسـتمر في بيـع مئات ملايين الـدولارات أسـبوعيا، وهـو مـا يطرح عديـدا مـن التسـاؤلات عن المسـتفيد النهـائي من كميـات الـدولار المباعة.

امـا الخبـير الاقتصـادي صفـوان قصي فيقـول، أن سـلعا كثيرة تبـاع في العراق مـن قبـل تجـار لا يتعاملون مـع نظام بيـع العملـة في البنك المركزي لأسـباب كثـيرة، لعل أهمهـا أن الـدول المصنعة لهذه السـلع المسـتوردة تخضع لعقوبات من قبـل الولايـات المتحـدة، وبالتالي لا يمكـن تحويل الأموال لهـذه الدول، فضلا عـن أن بعـض التجار يتهربـون من دفع الضرائـب والجمارك عبر إدخـال البضائع بطـرق غـير قانونيـة، بمـا يحميهم من تتبـع حركـة أموالهم، على حـد وصفه.

ويـرى أن الحـل الأمثـل الـذي يمكن بوسـاطته الحد مـن هـذه الحالة يكمن في متابعـة القـوات الأمنية عـلى المنافذ الحدوديـة للبضائع المسـتوردة، والتحقق مـن أن شراءها قد جرى عـبر التحويلات المالية الرسمية، مشـيرا إلى أن السلع التي تدخـل مـن دون الامتثـال للتحويلات الماليـة الرسـمية تضغـط بقـوة عـلى الدينـار العراقي، على اعتبـار أن موردي هـذه البضائـع يجمعـون الـدولار من الأسـواق المحلية، بما يتسـبب في استمرار ارتفاع سـعر الصرف المـوازي، وهو ما قد يخضع بالـضرورة لإرادات قوية لم تتمكن الحكومة العراقية حتـى الآن من التعامل معهـا، على وفـق تعبيره.

دفع عدم انخفاض سعر الدولار مقابل الدينار السلطات الى إطلاق تهديدات بالسجن ٥ سنوات للمتلاعبين بالعملة الأجنبية وستة أشهر للمتعاملين بالدولار بدل الدينار في التعاملات المحلية بعد أن قررت الحكومة اعتماد الدينار في هذه التعاملات بدل الدولار.

«الموبايل»

سلاح ذو حدين والادمان عليه يزيح الروابط الاجتماعية

تنتشر الهواتف النقالة "الموبايل" بصورة لافتة، ما يثير الحديث عن منافعها ومضارها، لاسيما ان اعدادها في العراق وصلت الى مديات غير مسبوقة تقترب من عدد نفوس السكان بحسب بعض الاحصائيات؛ ما يعني ان كثيرا من العراقيين باتوا يمتلكون أكثر من هاتف واحد.

فيلي

وتجمع الآراء على ان تأثيرات الهواتف النقالة على الأسرة يمكن أن تكون سلبية، تشمل عدة مخاطر تؤثر على العلاقات العائلية والصحة النفسية والاجتماعية؛ فقد يؤدي الاعتماد المفرط على الهواتف النقالة إلى انقطاع الاتصال الحقيقي بين أفراد العائلة، اذ يمكن أن تشغل الأجهزة الذكية الأفراد عن التفاعل المباشر والحوار العائلي الهادف.

وقد يسهم استعمال الهواتف النقالة الزائد في تقليل فرص الاجتماع والتفاعل الاجتماعي مع الأصدقاء والأقارب خارج الأسرة، مما يؤثر على العلاقات الاجتماعية والشعور بالارتباط الاجتماعي، وقد يؤدي إلى مشكلات صحية مثل آلام الرقبة والظهر نتيجة الانحناء المستمر في أثناء التصفح، وأيضا قد تؤثر على نوعية النوم إذا جرى استعمالها بشكل مكثف في وقت النوم.

كما قد يؤدي استعمال الهواتف النقالة في اوقات التجمع العائلي مثل الوجبات الغذائية إلى انشغال الأفراد وتشتت انتباههم، مما يقلل من التفاعل والانخراط في الأنشطة العائلية المشتركة، ومن المشكلات النفسية التي يتسبب فيها الادمان على الهاتف، القلق والاكتئاب، بخاصة عندما يتعارض هذا الاعتماد مع الحياة الاجتماعية الصحية والنشاطات اليومية الهادفة.

وقد طرحت بهذا الصدد بعض الاجراءات للتغلب على هذه التأثيرات السلبية وغيرها، اذ ينبغي على العائلات أن تحدد قواعد واضحة لاستعمال الهواتف النقالة في داخل المنزل، وتشجيع الوقت المخصص للتفاعل العائلي والأنشطة المشتركة بعيدا عن التكنولوجيا؛ كما يمكن لتحفيز النشاطات الخارجية وتحديد أوقات محددة لاستعمال الهواتف المحمولة أن يساعد في تقليل هذه التأثيرات السلبية وتحسين جودة الحياة الأسرية.

اما تأثيرات الهواتف النقالة على الأطفال فتشمل المخاوف من ان يؤدي الاستعمال الزائد لها إلى مشكلات صحية قد تصبح دائمية مثل آلام الظهر وعدم استقامته نتيجة الانحناء المستمر، ومشكلات النظر نتيجة التركيز المفرط على الشاشات الصغيرة.

وقد يؤدي الانخراط الدائم في الهواتف إلى تقليل فرص التفاعل الاجتماعي الحقيقي بين الأطفال مع أقرانهم وأفراد الأسرة، مما يمكن أن يؤثر سلبا على قدراتهم الاجتماعية وتطورهم الاجتماعي اللاحق، كما يمكن أن يؤدي إلى زيادة مستويات القلق والاكتئاب لدى الطفل، بخاصة إذا كان هناك تعرض لمحتوى غير مناسب أو تجارب سلبية عبر الإنترنت.

كما يؤثر على التركيز والانتباه لدى الأطفال، فينتج عن ذلك التأثير سلبا على أدائهم المدرسي وقدراتهم العقلية والمعرفية، وتشمل المخاطر تأثيرات على السلوك فقد يؤدي إلى ظهور سلوكيات سلبية مثل الانعزالية والانفصام عن الأنشطة الاجتماعية والتعليمية الأخرى، والتوحد، فيؤثر ذلك على التطور الشخصي والاجتماعي للطفل.

ولتقليل هذه التأثيرات السلبية، ينصح الأهل والمربون بوجوب تحديد حدود واضحة لاستعمال الهواتف النقالة للأطفال، وتشجيعهم على الاستمتاع بالأنشطة الخارجية والاجتماعية والتعليمية التي تساعدهم على التطور الشامل؛ كما يجب مراقبة المحتوى الذي يجري تصفحه على الهواتف وضمان أن يكون مناسبا لعمرهم وتطورهم النفسي والاجتماعي.

وقد ايدت دراسة نشرتها مجلة «Pediatrics» الامريكية المتخصصة بطب الاطفال، تأثير الموبايل على جودة الاتصال الاسري، كما ان دراسة نُشرت في مجلة «Computers in Human Behavior» المتخصصة بدراسة تأثير الحاسوب في السلوك البشري اكدت على ظهور انعزال اجتماعي وتقليل فرص التفاعل المباشر مع الأصدقاء والعائلة، كما ان بعض الأبحاث، لفتت الى تأثير الموبايل على العلاقات الزوجية، اذ يشعر الشريكان بالانقطاع العاطفي نتيجة الاعتماد المفرط على التكنولوجيا.

كما تتواجد دراسات تشير إلى تأثير استعمال الهواتف النقالة على العلاقات بين الأجيال، اذ يمكن أن تتداخل الأجهزة الذكية في التفاعل العائلي وتقلل الوقت المخصص للتفاعل الحقيقي بين الأجيال في داخل الأسرة.

وفي استطلاع اجريناه لبعض العائلات في بغداد، قالت معظم الامهات ان اطفالهن قد تعودوا على استعمال «الموبايلات» والتأثر بها، حتى ان بعض النسوة اكدن على ان اطفالهن بعمر 2 – 6 سنوات قد ادمنوا على الهاتف ومن الصعوبة بمكان ابعادهم عنه، واخريات قلن انه حتى الطفل في المهد بدأ يتأثر بشاشة الهاتف والاصوات المنبعثة منه، على حد وصفهن.

ويقول بعض الافراد ان استبعاد الهاتف الذكي أو التطبيق من الشخص «المدمن» يظهر عليه نوبات الذعر أو مشاعر الانزعاج، أو أنه يتعرض الى شكل من أشكال الاضطرابات السلوكية.

واشارت دراسة قدمتها الباحثة نجلاء وداعة الى ادمان الصور الذاتية «السيلفي» وعلاقة ذلك باضطراب الشخصية النرجسية؛ وتألفت عينة بحثها من 400 طالبة من طلاب الجامعة المستنصرية ببغداد، وقد توصل البحث الى تواجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين ادمان الصور الذاتية (السيلفى) واضطراب الشخصية «النرجسية» .

وبشأن ادمان الهاتف، انجزت دراسة هدفت إلى بحث انتشار الخوف المرضي من ترك الهاتف المحمول أو فقده، والادمان السلوكي عليه لدى الأطفال، وهدفت إلى تقصى الفروق فيهما وفقا لمتغيري النوع (ذكور وإناث) والعمر (الطفولة ومراهقة). وقد شملت العينة 335 طفلا (181 ذكور،154 إناث) من مدارس التعليم الاساسي وقد أظهرت النتائج نسبا عالية لأعراض الخوف المرضى من ترك الهاتف المحمول و الإدمان السلوكى عليه، وكذلك تواجد ارتباط موجب دال إحصائيا بين الإدمان السلوكي على الهاتف المحمول والخوف المرضى من فقدانه ، وكذلك وجود فروق دالة إحصائيا بين الذكور والإناث فى الخوف المرضى من فقدان الهاتف المحمول والإدمان السلوكي عليه لصالح الذكور، وبين الأطفال والمراهقين لصالح المراهقين.

كما هدفت دراسة للباحثة نجلاء رسلان لبحث المتغيرات النفسية والاجتماعية التى قد تنبىء بإدمان الهاتف الذكي عند المرحلة العمرية من (25-60) عاما من الذكور والاناث وكانت العينة تضم (585) من المشتركين للاجابة على مقاييس الدراسة التى اشتملت على استمارة لجمع البيانات ومقياس ادمان الهاتف الذكي.

ونوهت الدراسة الى تأثير الهاتف على العمل المكتبي، اذ تزيد ساعات الاستعمال عن 6 ساعات يوميا و زيادة مرات التصفح لأكثر من عشرين مرة يوميا، كما سجلت الدراسة مؤشرات الضغوط والشعور بالوحدة ولفتت الى انه لا تتواجد فروق دالة احصائيا بين الذكور والاناث فى مستوى ادمان الهاتف الذكي الذي وصل الى (35%) من اجمالى المشاركين فى الدراسة، وان من اكثر التطبيقات المفضلة المستعملة على الهاتف الذكي بحسب آراء المشتركين فى الدراسة، الفيس بوك ثم الالعاب فيما تقل نسبة تطبيق اليوتيوب عند الاناث عن الذكور.

ملك الهواتف النقالة..

احمد فاضل

شركات عالمية تغير استراتيجيتها لإرضاء المستخدم العراقي

مع التطور التكنولوجي المستمر وظهور الهواتف الذكية التي تقدم مجموعة متنوعة من الميزات والخدمات، يزداد الطلب على تلك الأجهزة في العراق، وفيما تبين دراسات عالمية أن العراق سيقود سوق «الهواتف الذكية» في منطقة الشرق الأوسط حتى عام 2027 تتقدمها الصينية، أظهرت إحصائية حكومية أن 86% من العراقيين الذين تزيد أعمارهم على خمس سنوات لديهم «هاتفا محمولا»، في وقت تغير شركات عالمية استراتيجيتها لأجل إرضاء المستهلك العراقي.

ويعـزز توفـر شـبكات الاتصـالات المحمولـة وتوسـعها في العـراق، مـن اسـتعمال الهواتـف النقالـة ويسـهل الوصـول إليهـا؛ ومـع تحسـن الظـروف الاقتصاديـة، يبـدي الأفـراد اسـتعدادا أكـبر للاسـتثمار في الأجهـزة التكنولوجية، بمـا في ذلـك الهواتـف النقالـة.

وتسـتغل الـشركات المصنعـة للهواتـف النقالـة اسـتراتيجيات تسـويق مبتكـرة لتعزيـز مبيعاتهـا في العـراق، مـما يسـهم في زيـادة الطلـب عـلى الأجهـزة الجديـدة، وتتوفـر في العـراق علامـات تجاريـة و»موديـلات» متنوعـة للهواتـف النقالـة، مـما يتيـح للمسـتهلكين تحديـد الخيـار الـذي يناسـب احتياجاتهـم وميزانياتهـم.

وبشـكل عـام، يمكـن القـول إن سـوق الهواتـف النقالـة في العـراق يعـد نشـطًا ويشـهد نمـواً مسـتمراً، ومـن المتوقـع أن يسـتمر هـذا النمـو مـع اسـتمرار تطـور التكنولوجيـا وتحسـن الظـروف الاقتصاديـة في البـلاد.

الأول في المنطقة

في هـذا السـياق، يكشـف بحـث Canalys المتخصصـة بالشـأن الاقتصادي أن «البائعـين قامـوا بشـحن 9.5 ملايـين هاتـف ذكي في الشرق الأوسـط (باسـتثناء تركيـا) في الربـع الثـاني مـن عـام 2023، وهـو مـا يمثـل نمـواً سـنوياً بنسـبة 2%، ويشـهد العـراق، عـلى وجـه الخصـوص، صعـوداً مطـرداً، حيـث تغلـب عـلى

التحديات الاقتصادية وتقلبات العملة ليحقق نمواً كبيراً بنسبة 24% في شحنات الهواتف الذكية».

وفي الربع الثالث من عام 2023، وفقاً لأبحاث مؤسسة Canalys فإن «شحنات الهواتف الذكية في الشرق الأوسط وصلت إلى 12 مليوناً، مع زيادة ملحوظة في النمو السنوي بنسبة 21٪، إذ واصل العراق زخمه القوي مع نمو بنسبة 57% مدفوعاً بالطلب على الهواتف التي يقل سعرها عن 150 دولاراً أمريكياً وزيادة أنشطة العلامات التجارية، أبرزها علامتي Infinix وTecno التجاريتين.

هذا وشهد سوق الهواتف الذكية العراقي، في السنوات الأخيرة، تدفقاً لمختلف العلامات التجارية، وأدى ظهور الهواتف الذكية الصينية إلى تحول كبير في ديناميكيات السوق، حيث اكتسبت هذه العلامات التجارية شعبية وثقة بين المستهلكين العراقيين، ويمكن أن يعزى نجاح البائعين الصينيين إلى تركيزهم على هندسة المنتجات وتصميمها، الأمر الذي لاقى صدى جيدًا لدى الجمهور المحلي».

ووفقاً للدراسة فقد «قامت شركة Transition بنقل الرئيس الإقليمي لشركة Tecno إلى العراق، فيما تحافظ شركة Xiaomi على تواجدها حيث تمتلك أكثر من ثمانية متاجر في مدن مختلفة بما في ذلك بغداد وأربيل والسليمانية وكركوك والبصرة، وتعزو شركة HONOR، التي شهدت نمواً كبيراً في هذه المنطقة، إنجازاتها إلى ارتباطها بشركة Huawei، وبصرف النظر عن ذلك، فقد تلقت موديلات مثل HONOR X6، بسعر 159.000 دينار عراقي (119 دولارًا أمريكيًا)، ردود فعل إيجابية من العديد من العملاء، وساعد طراز C53 من شركة Realme على وصول حصة العلامة التجارية في سوق الهواتف الذكية العراقي إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق»، فيما توقعت Canalys أن «يظل سوق الهواتف الذكية العراقي مستقرًا نسبيًا ويصل إلى 7.3 مليون شحنة بحلول نهاية عام 2027».

أما الربع الأخير من عام 2023، فارتفعت فيه نسبة نمو الهواتف الذكية في العراق، إلى 86%، على الرغم من القيود المتزايدة على السحب النقدي بالدولار الأمريكي من قبل البنوك المحلية، مما أدى إلى تفاقم النقص وارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية».

وفي الوقت نفسه، يستهدف البائعون، الفئات السكانية الأصغر سنًا من خلال الحملات التسويقية، مستفيدين من تفضيل الهواتف الذكية ذات التصميمات الجذابة والتكنولوجيا المتقدمة والأسعار المعقولة.

ووفقاً لمنصة (Statista) الألمانية العالمية للبيانات وذكاء الأعمال، فإن في عام 2024، وصلت إيرادات سوق الهواتف الذكية في العراق إلى 2.1 مليار دولار أمريكي، ومن المتوقع أن ينمو سنويًا بنسبة 1.16%، فيما يشهد سوق الهواتف الذكية في العراق نموًا كبيرًا بسبب زيادة انتشار الإنترنت ووجود عدد من الشباب البارعين في التكنولوجيا.

أطفال العراق والمحمول

في سياق متصل، أكدت وزارة التخطيط، في آخر تقرير لها عن نسب استخدام الهواتف الذكية عام 2022، ونشر في 19 تشرين الاول 2023، أن «(86٪) من العراقيين ممن تزيد أعمارهم عن (5) سنوات يستخدمون الهاتف النقال»، مشيرة إلى أن «نسبة استخدام الهاتف لدى الذكور تصل الى (90٪)، مقابل (81٪) من الإناث».

وأظهرت نتائج المسح أن «نسبة الأفراد الذين لا يستخدمون الهاتف المحمول بلغت (14٪) فقط»، لافتا إلى أن «نسبة استخدام جهاز الهاتف المحمول في بغداد كانت هي الأعلى إذ وصلت إلى (97٪)، تلتها النجف بنسبة (93.5%) ثم البصرة بنسبة أقل من (93٪) بقليل، بينما حلّت كركوك رابعا بنسبة (92٪) وواسط خامساً بنسبة (72%)».

قرارات حكومية

وفي جلسة عقدها مجلس الوزراء العراقي، يوم 23 /11/ 2023، اتخذ بحسب بيان ورد آنذاك «جملة قرارات وإجراءات هدفها تسهيل استفادة مستوردي سلع (الذهب، السيارات، الهواتف النقّالة، السكائر)، من خدمات منصّة التحويلات المالية الخارجية المصرفية، بما يسهل على مستوردي هذه السلع الحصول على التمويل بالعملة الأجنبية بسعر الصرف الرسمي ويغنيهم عن اللجوء لشراء العملة الأجنبية من السوق غير الرسمية»، مبيناً أن «ذلك سينعكس إيجابًا على خفض سعر العملة الأجنبية في السوق غير الرسمية، إذ إنّ التجارة في المواد المذكورة تشكل جزءًا كبيرًا من الطلبات على العملة الأجنبية في السوق غير الرسمية، في غضون ذلك، أكد مركز الإعلام الرقمي DMC، في 9 حزيران 2023، في سياق حماية المستخدم العراقي من الاحتيال، أن «قانون الموازنة الزم هيئة الاعلام والاتصالات بالتعاقد مع شركة مختصة لبدء مشروع يوفر منصة تسجيل كاملة للأجهزة المحمولة لتكون مهمتها ضمان عدم التهرب من دفع الضرائب والرسوم الجمركية عن طريق استيراد الاجهزة المحمولة بصورة غير قانونية وضمان عدم استيراد الأجهزة المقلدة والمسروقة والمستنسخة والاحتيالية لحماية المستهلك».

وشدد مركز الإعلام الرقمي DMC على أن «هذه القوانين، والتي كان فريقه خلال السنوات السابقة يدعو لتطبيقها ويروّج لها ويُثقف على مفاهيمها والتوعية بها، هي حاجة ضرورية وجزء أساسي من مقتضيات ولوازم العصر الرقمي والذكاء الاصطناعي، لتنظيمه وتحديد طرقه وسياقات عمله، ويجب أن تُنفذ بصورة مهنية ولا تبقى حبيسة التنظير فحسب».

المحمول «أساسي»

يبين صاحب محل لبيع الأجهزة النقالة التقته مجلة «فيلي»، أن «هناك إقبالاً كبيراً من المواطنين على التكنولوجيا الحديثة، كما أن الجهاز النقال ليس للاتصال فقط، فهو يستعمل للتصوير والألعاب».

وتعد أسعار الموبايلات في العراق من الموضوعات التي تشغل بال كثيرين، اذ يعد الهاتف الذكي أحد الأجهزة الأساسية في حياة الناس بالوقت الحالي، وتتراوح أسعار الموبايلات في العراق بين الرخيصة والمتوسطة والغالية، وتختلف الأسعار بشكل كبير بحسب العلامة التجارية والموديل والمواصفات التقنية المختلفة.

على سبيل المثال، يمكن شراء هاتف ذكي بسعر يتراوح بين 70 دولاراً حتى 200 دولار، وهو من الفئة الرخيصة، في حين يمكن شراء هاتف ذكي من الفئة المتوسطة بسعر يتراوح بين 200 دولار و500 دولار، أما فيما يتعلق بالهواتف المتطورة التي تحتوي على أحدث التقنيات والمواصفات، فإن أسعارها تصل إلى أكثر من ألف دولار.

وبحسب المتخصصين، تؤثر عدد من العوامل على أسعار الهواتف المحمولة في العراق، ومن بين هذه العوامل الضرائب والجمارك وتكلفة الشحن والنقل وتكلفة الدعاية والإعلان، فضلا عن توافر الجهاز في السوق والطلب عليه.

الضرائب وعقارات الدولة

هل هما الأكثر فسادا في العراق؟

يشمل الفساد المالي والإداري، بحسب مفاهيمه المتداولة، مجموعة واسعة من التصرفات غير الأخلاقية أو غير القانونية التي تهدف إلى الحصول على مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة أو المؤسسة التي يعمل فيها الفاعل؛ وتشمل أشكال الفساد المالي والإداري تقديم أو قبول الرشاوى من أجل تسهيل العمليات أو الحصول على خدمات بشكل غير مشروع، كما يشمل استغلال النفوذ بشكل غير قانوني لتحقيق مكاسب شخصية.

فيلي

ويتضمن هذا النوع من الفساد إنتاج وثائق مزورة أو تعديل السجلات المالية بهدف إخفاء الأنشطة غير القانونية أو تضليل الجهات الرقابية؛ ويمكن للأفراد الذين يمتلكون معلومات سرية وفي داخل المؤسسات أو الحكومة، أن يستغلوا هذه المعلومات للحصول على مكاسب غير مشروعة في الأسواق المالية أو في عمليات تجارية أخرى.

ويشمل كذلك تلاعب الشركات أو الأفراد في عمليات المناقصات العامة أو الخاصة بهدف تحقيق مكاسب غير قانونية على حساب المؤسسات أو الجهات المشترية.

كما يتواجد ما يسمى غسيل الأموال، يجري بتحويل الأموال المكتسبة بطرق غير قانونية أو فاسدة إلى أموال «نظيفة» تظهر كأنها مشروعة، وذلك بوساطة عدة عمليات مثل التحويلات المالية المعقدة واستعمال الشركات الوهمية.

ويتضمن الفساد عدم القيام بالواجبات الإدارية بشكل صحيح أو التقصير في أداء المسؤوليات المالية، مما يؤدي إلى إهدار الموارد أو خسائر مالية للمؤسسات؛ ويمكن أن تظهر تلك الأشكال بصور متنوعة وفقا للسياق الثقافي والقانوني لكل دولة أو منظمة.

وتعد مكافحة الفساد أمرا حيويا للحفاظ على شفافية العمليات ونزاهة المؤسسات والحكومات.

في آذار 2024 قال رئيس هيئة النزاهة الاتحادية العراقية/ وكالة، القاضي حيدر حنون، أن الملفات المتواجدة المتعلقة بالفساد «تتضمن شخصيات كبيرة، وتعمل الهيئة على ملفات الفساد كافة»، مشددا على «محاسبة الفاسدين في هذه المرحلة الى أقصى حالات المحاسبة».

وفي تلميح الى أكثر المؤسسات العراقية فسادا، وفي نهاية شهر شباط 2024 قال عضو في لجنة النزاهة النيابية، أن الهيئة العامة للضراب «من أفسد الدوائر الحكومية»، بحسب تعبيره.

واشار باسم خشان الى أن «جميع دوائر الضرائب المتواجدة في بغداد والمحافظات كلها متورطة بالفساد»، مبينا أن «النظام الضريبي في العراق غير واضح المعالم اذ لا تتواجد عقوبات صريحة للمتخلفين عن تسديد الضرائب»، مضيفا « لذلك يتهرب الجميع من الضرائب، فضلا عن أنه هناك خلل في عملية تدقيق الحسابات للأفراد والشركات المشمولين بالضرائب»، و لافتا الى أن اكثر الموظفين يعرقلون الاجراءات في سبيل الحصول على مكاسب من هذا التعقيد، على حد قوله.

وكانت هيئة النزاهة الاتحادية قد كشفت في 10 تشرين الاول من عام 2023، عن نتائج استبانة تعاطي الرشى بدوائر الضريبة في بغداد والمحافظات.

وبينت دائرة العلاقات مع المُنظَّمات غير الحكوميَّة في الهيئة في تقرير لها، انها قامت عبر الفريق المركزيّ للهيئة، والفرق الساندة له والفرق المؤلفة في مُديريَّات ومكاتب التحقيق في بغداد والمحافظات، بـ 323 زيارةً ميدانيَّةً إلى دوائر الضريبة على مدى ثلاثة أشهر جرت فيها استبانة آراء 8.369 مراجعا في 44 دائرةً في بغداد والمحافظات.

ولفتت نتائج تحليل استبانة قياس مُدركات الرشوة في بغداد والمحافظات

اتهمت هيئة الضرائب العراقية ٥ شركات خاصة بسرقة أكثر من ٢,٥ مليار دولار، من أموال الهيئة، بالتنسيق مع عدد من الموظفين في وزارة المالية، مما يجعلها تصنف أكبر سرقة في تاريخ العالم، بحسب المتخصصين والباحثين.

إلى أنَّ «المُعدَّل العام لتعاطي الرشوة في 18 دائرة في بغداد بلغ 31.8%، وسجل قسم الشركات في مقر الهيئة العامَّة للضرائب أعلى نسبة لتعاطي الرشوة (49.2%)، تليه ضريبة البياع 40.9%، ثمَّ قسم الاستقطاع المباشر في مقر الهيئة 40%، فيما سجَّلت دوائر الضريبة في «أبو غريب» والمحموديَّة والرصافة أقل نسبة تعاط بلغت (13.8% 24.5% و25.1%) علىً التوالي.

وتظهر النتائج أنَّ قسم الشركات في مقر الهيئة العامَّة للضرائب يُعَدُّ الأسوأ بين دوائر بغداد «بحسب معظم إجابات أسئلة الاستبانة واللقاءات الميدانيَّة «.

ووفقا لبيان النزاهة، فقد حلَّت دائرة ضريبة الكرمة في محافظة الأنبار أولاً كأعلى نسبة في قياس دفع الرشوة، وبلغت 51.6%، ثمَّ كربلاء 41.7% تلتها البصرة بنسبة 38.9%، في حين سجَّلت ضريبة الموصل - الساحل الأيمن أدنى نسبة في تعاطي الرشوة (1.8%) تلتها ضريبة ديالى وذي قار بنسبة (3.2% 3.3%)، على التوالي.

وفيما يتعلق بالعقارات شدد تقرير النزاهة على «أهميَّة وضوح الإجراءات المُتعلّقة بمراجعة أقسام العقارات وتقدير بدل الإيجارات، من خلال إعداد ضوابط بعيداً عن الاجتهادات الشخصيَّة لأعضاء لجان التقدير، حيث يتمتَّع أعضاؤها بسلطة واسعة لتقدير مبلغ الضريبة المُستحقّ للدولة؛ ممَّا يُعرِّضُ المراجع للابتزاز والمساومة لدفع رشوة مقابل تخفيض مبلغ الضريبة، فضلاً عن معالجة موضوع فك الالتباس في تشابه الأسماء التي تتمَّ مُعالجتها باجتهادات وطرق تختلف بين دائرة وأخرى بحسب قناعة المدير أو المُوَظَّف المُختصّ».

واقترح التقرير تفعيل دور الأجهزة الرقابيَّة الخاصَّة بوزارة الماليَّة؛ لمُتابعة أداء مُوظَّفي الهيئة العامَّة للضرائب، بعد أن كشفت نتائج الاستبانة أنَّ 65% من نسبة دفع الرشوة جرت بشكل مباشر من المُراجع إلى الموظف فضلا عن اختصار الإجراءات المطلوبة لإنجاز المعاملة وإلغاء الحلقات الزائدة، اذ أفاد 58% من المراجعين بدفع الرشوة للإسراع في الإنجاز.

وشخَّص التقرير عدداً من السلبيَّات تمثَّلت بتواجد أعداد كبيرة من المُعقّبين والدلّالين في الدوائر يقومون بدور الوسيط بين المُراجع والمُوظف، وهؤلاء لهم الأولويَّة في إنجاز المعاملات، فيما تُعَدُّ مفاصل العقارات والأراضي وتقدير بدلات الإيجار أكثر الأماكن التي تجري فيها المساومة والابتزاز، بحسب بيان هيئة النزاهة.

وفي واقعة سابقة، اتهمت هيئة الضرائب العراقية 5 شركات خاصة بسرقة أكثر من 2.5 مليار دولار، من أموال الهيئة، بالتنسيق مع عدد من الموظفين في وزارة المالية، مما يجعلها تصنف أكبر سرقة في تاريخ العالم، بحسب المتخصصين والباحثين.

والأموال المسروقة استقطعت من قبل الشركات والأفراد الذين لديهم مشاريع مع الحكومة، أو عن طريق استيراد البضائع، عبر دفعهم 10% من إجمالي المبلغ، الذي يسترد بعد الانتهاء من المشروع، بحسب النزاهة.

وكانت دائرة التحقيقات في هيئة النزاهة قد كشفت أن محكمة جنايات مكافحة الفساد المركزية، قررت تعديل قرار الحكم الغيابي بحق المدير العام لدائرة عقارات الدولة والحكم عليه حضوريا بالحبس البسيط لمُدَّة سنة واحدة حكما وجاهيا قابل للتمييز.

واوضحت الدائرة أنَّ المحكمة سبق أن حكمت غيابياً على المدان بالحبس الشديد لمُدَّة سنتين وفق أحكام المادة المذكورة، مشيرةً إلى ارتكابه مخالفة لواجباته الوظيفيَّة تمثَّلت بتسهيل منح الإجازة الاستثماريَّة لإحدى الشركات؛ لغرض إنشاء فندق ومدينة ألعاب، وان المُدان كان قد خالف قرار مجلس الوزراء رقم (50 لسنة 2016) المُتضمِّن إلزام الوزارات والجهات غير المُرتبطة بوزارة كافة بعدم تجريف البساتين القائمةً، ومنع تحويلها أو استغلالها لأغراض؛ بهدف منفعة شخص على حساب مصلحة الدولة.

واضافت ان «المُدان قدَّم مطالعةً إلى وزير الماليَّة تتضمَّن معلومات غير صحيحة، قاصداً بذلك إلغاء الإجازة الاستثماريَّة؛ إضراراً بمصلحة المُستثمر الأول لمنفعة مُستثمر آخر على حساب الدولة، مُدَّعياً بأنَّ المُوافقات الرسميَّة لم ترِدْ إلى دائرته ولم يتم إشعارهم بإكمال إجراءات الاستثمار»، مشيرة الى ان، المحكمة قرَّرت إعطاء الحقّ للجهة المُتضّررة بحقّ المطالبة بالتعويض أمام المحاكم المدنيَّة، بعد اكتساب الحكم الدرجة القطعيَّة.

وفي صيف عام 2023 أعلنت دائرة التحقيقات في هيئة النزاهة الاتحادية، عن صدور حكم بالسجن 7 سنوات لمعاون مدير دائرة عقارات الدولة في صلاح الدين بتهمة تسلم رشوة 26 مليون دينار لنقل ملكية عقار من الدولة إلى أحد الأشخاص.

وفي أنموذج على مدى تفشي الفساد واستنادا الى التقرير السنوي لهيئة النزاهة لعام 2023 الذي نشر في آذار 2024 فانه في قضية تحقيقية واحدة فقط، بلغت قيمة أموال الفساد المهربة الى خارج العراق 11.400.500 دولار فضلا عن اموال 10 عقارات.

بادية السماوة

وجهة سياحية تجذب الشباب العراقيين

فيلي

تناولت وكالة «فرانس برس» توجهاً جديداً للشباب العراقيين نحو ارتياد الصحراء للتنزه والابتعاد عن صخب المدينة وضغوط العمل، حيث باتت بادية السماوة في السنوات الأخيرة مقصداً لهم خصوصاً بعد هطول الأمطار وفي فصل الربيع.

وذكرت الوكالة الفرنسية في تقرير، أنه وسط الكثبان الرملية، نصب شبّان خيمهم قبل أن يتجمعوا حول النيران للتدفئة في عمق الصحراء في جنوب العراق التي باتت تجذب مزيداً من العراقيين الملتجئين الى سكونها بعيداً من صخب المدن وتلوثها.

وبحسب التقرير، في عطلة نهاية الأسبوع، يترك غضنفر عبد الله خلفه هموم عمله في قطاع النفط وإيقاع الحياة السريع والصاخب في مدينة البصرة، ويتخذ من صحراء السماوة التي تبعد عنها نحو 200 كلم، ملاذاً له مع العديد من أصدقائه.

من الهواة إلى السياح

ويروي الشاب البالغ من العمر 35 عاماً «أنا أحبّ هذا الأمر منذ أن كنت صغيراً، لكنني أمارسه بشكل منظم منذ شتاء العام 2018 و2019 مع مجموعة أصدقائي المقربين».

لسنوات، بقيت هذه الممارسة محصورة ببعض الهواة، لكنّها الآن بدأت تلقى رواجاً تدريجياً بسبب مواقع التواصل الاجتماعي والاستقرار الذي تعرفه البلاد بعد سنوات طويلة من النزاعات.

ويقول عبد الله «أحياناً ننشر صوراً، الناس لا تتوقع أن تكون فعلاً في العراق أماكن مماثلة، مثل الكثبان الرملية، الكثير من أصدقائي يسألونني، هل هذه الصور في دبي؟ يشعرون بالصدمة حينما يدركون أنها في العراق».

ويضيف «أشعر أن الأمر صار أكثر انتشاراً بدليل وجود متاجر بدأت تنتشر لبيع معدات التخييم».

في قلب الصحراء

في أحد أيام الشتاء، وسط صحراء قاحلة تمتدّ حتى الأفق وتغيب عنها كلّ أشكال التمدّن، نصب نحو 20 شاباً خيمهم، منها تقليدية للسهر، وأخرى حديثة تستخدم للنوم.

استغلّ الشباب ضوء النهار ليقودوا سياراتهم على الرمال ويجهّزوا الموقع حيث سيقضون الليل: مواقد لشواء السمك «المسكوف» بالطريقة العراقية التقليدية، حصائر وأرائك للجلوس والسهر وتناول طعام العشاء.

في المساء، جلس بعضهم وجهاً لوجه للعب طاولة النرد التقليدية، بينما دخّن آخرون النرجيلة وأعدّوا الشاي الساخن، وغلب الضحك والسمر والأغاني التقليدية العراقية القديمة على الأجواء.

نقاء الهواء

مع ذلك، «تبقى هناك مخاوف عند الناس»، وفق عبد الله، إذ يسأل بعضهم «كيف تذهب إلى الصحراء حيث لا ماء لا تغطية (للشبكة الهاتفية)؟ الأمر صعب لو حصل حادث كيف يمكن أن يتم التبليغ عنه؟».

لكن «حالياً انكسر هذا الأمر، وبدأت الناس ترى أن الموضوع آمن. هي طبعا مغامرة»، كما يرى الشاب.

وتبقى أنشطة التخييم هذه محصورة بفصل الشتاء، لأن درجات الحرارة في الصيف تتخطى في بعض الأحيان الخمسين مئوية. وقد تراوح كلفة هذه الرحلة في عطلة نهاية الأسبوع بين 100 ألف و150 ألف دينار (بين 75 و100 دولار)، متضمنة المأكل والنقل والمنامة.

الرحلة الأولى

قام حسين الجزائري البالغ 34 عاماً، برحلة أولى للتخييم في صحراء السماوة، وراقت له التجربة كثيراً.

ويقول الرجل الذي ترك عمله في القطاع النفطي ليتفرغ لصناعة المحتوى على مواقع التواصل الاجتماعي «المدينة غبار وضوضاء وإزعاج يومي. يأتي الشخص إلى هنا، مكان هادئ جداً، الهواء نقي مئة بالمئة والأجواء صافية».

ويضيف «أنا عملي في مواقع التواصل، وتصلني كمية إشعارات لا تتوقف، في نهاية اليوم أرى أنني قضيت وقتاً طويلاً جداً على الهاتف. هنا، لا توجد أي شبكة، منذ يومين نسبة الشحن في هاتفي ما تزال 70%، لم أستخدمه».

مع ذلك، يرى الجزائري أنه «لا ينبغي أن تذهب لوحدك، لا سيما إذا كنتم مجموعة تخرجون لأول مرة. يجب أن تذهب مع قائد رحلة، نحن طبعاً جئنا مع شباب متخصصين يعرفون الأماكن».

مكان آمن

وشكّلت صحراء العراق محطّ جذب لسنوات خصوصاً للصيادين القادمين من دول الخليج المجاورة. لكن سلسلة الحروب والنزاعات التي عرفتها البلاد أثّرت بشكل كبير على هذه الرحلات، لا سيما بعد العام 2003 إثر الغزو الأميركي للعراق الذي أسقط نظام صدام حسين ثم الحرب ضد تنظيم الدولة الاسلامية.

ومع هزيمة التنظيم في العام 2017، عاد الاستقرار تدريجياً إلى البلاد، على الرغم من بعض فترات التوتر المتقطعة. تبقى المناطق الحدودية أكثر خطورةً، فبعضها لا يزال يحتوي على مخلفات حربية وألغام، لا سيما الحدود مع إيران.

أما مناطق حدودية أخرى مع سوريا والسعودية، فبعضها لا يزال ممراً لتجار المخدرات، أو قد تحتوي على مخابئ لعناصر في تنظيم داعش.

لذلك، يختار المخيمون أماكنهم بدقّة، في الرحلات التي تضم ما قد يصل الى 30 شخصا.

ويشرح مراد البهادلي (38 عاماً) الذي يمارس هذه الهواية منذ ثماني سنوات «أسلوبنا هو ألّا نخرج أي سفرة قبل أن نختار مكان المبيت»، مضيفا «نختار هذه الأمور بدقة لكي لا نواجه أي مشكلة أمنية».

حالياً، لا تزال هذه الأنشطة محصورة «للشباب فقط»، وفق البهادلي.

أوزبكستاني في بادية السماوة

يعيش رفشان مختاروف المتحدّر من أوزبكستان، في البصرة منذ عشر سنوات، وهذه المرة الأولى التي يزور فيها الصحراء مع أصدقائه.

ويقول «هذا المكان فريد، لا يوجد أحد، لا ضجيج، الهواء نقي»، معرباً عن إعجابه بـ«حسن الضيافة العراقية».

ويضيف «المكان آمن، لم أشعر بأي خطر، والجميع مهذبون جداً».

الأكثر استيراداً للعراق
الحبوب واللحوم والأسماك
في الصدارة ومشتقات النفط من ضمنها!

يعتمد العراق بشكل كبير على الاستيراد لتلبية احتياجاته الأساسية في شتى القطاعات، وتتأثر قوائم الاستيراد باختلاف الاحتياجات والتغيرات الاقتصادية والسياسية في البلاد، على وفق التقديرات المتخصصة.

فيلي

والعراق يستورد مجموعة متنوعة من السلع، ومن بين السلع التي تأتي في الصدارة في الاستيرادات العراقية الأولية، الحبوب والمواد الغذائية وتشمل هذه الفئة الأرز، والقمح، والشعير، والسكر، واللحوم، والألبان، والزيوت النباتية، والسمك.

وبرغم ان العراق بلد رئيس بإنتاج النفط فانه يستورد مشتقاته ومن ذلك البنزين والغاز الطبيعي، كما تأتي المواد الإنشائية ومواد البناء في مقدمة وارداته، ومن ذلك السمنت، والحديد، والألواح الخشبية، والزجاج، والألمنيوم.

وايضا من أكثر ما يستورده العراق المنتجات الكيميائية والمبيدات والأسمدة وتتضمن هذه الفئة الأدوية، والأسمدة الزراعية، والمواد الكيميائية الصناعية.

ويستورد العراق آلات البناء والزراعة، والمركبات، والمعدات الصناعية، والأجهزة الإلكترونية، والملابس والمنسوجات التي تشمل الملابس الجاهزة والأقمشة والمنسوجات الأخرى.

وتعد قطاعات التجارة والبنى التحتية والإنشائية والتكنولوجيا؛ من أهم القطاعات التي تسهم في واردات العراق من المنتجات التركية، وتزيد من حجمها ويقول مراقبون إنه لا يكاد يخلو سوق أو قسم تجاري أو قطاع صناعي أو زراعي من المنتجات التركية ..

ويستورد العراق السلع من شتى البلدان، ومن بين الدول الرئيسة التي يستورد منها العراق، تركيا، وتشمل الواردات من تركيا مجموعة متنوعة من المنتجات مثل الأغذية، والملابس، والمواد البنائية، والآلات والمعدات.

ويستورد العراق من الصين الآلات والمعدات، والإلكترونيات، والألعاب، والأدوات المنزلية.

فيما تشمل الواردات من إيران عديد المنتجات الزراعية والصناعية، والمواد الغذائية، والمواد البترولية، وحتى الاشياء سهلة التصنيع محليا مثل «النعل» البلاستيكية ومنتجات الالبان، بحسب المراقبين.

كما يستورد العراق عديد السلع من الإمارات، بما في ذلك مشتقات النفط، والأجهزة الإلكترونية ومنها المستعملة «البالات»، والسلع الاستهلاكية.

وتشمل الواردات من الهند مجموعة متنوعة من المنتجات مثل الأدوية، والملابس، والأجهزة الإلكترونية، والمجوهرات.

وقيمة الواردات تختلف باختلاف السلع والدول المصدرة، وقد تتأثر أيضا بالظروف الاقتصادية والسياسية في كل من العراق والدول المصدرة.

ومن أشهر المنتجات التركية في العراق منتجات المشروبات والمواد الغذائية والملابس والمفروشات ومواد التنظيف بأنواعها ومنتجات الأطفال ومنتجات التجميل ومستلزمات الانشاء والمنتجات البلاستيكية ومنتجات تركية أخرى.

وسجلت الإحصائيات المتعلقة بعام 2021 مثلا أن التبادل التجاري بين العراق وتركيا بلغ 20 مليار دولار، ونقل عن رئيس جمعية الصناعيين ورجال الأعمال في تركيا والعراق إن هناك جهودا لجعل هذا التبادل يصل إلى 50 مليارا في سنوات مقبلة.

وعن اسباب انتشار العلامات التجارية التركية في الأسواق العراقية؛ يقول متخصصون انها تمتاز بجودتها وشهرتها، ما جعلها خيار العراقيين الأول، على حد وصفهم.

وتعد قطاعات التجارة والبنى التحتية والإنشائية والتكنولوجيا؛ من أهم القطاعات التي تسهم في واردات العراق من المنتجات التركية، وتزيد من حجمها ويقول مراقبون إنه لا يكاد يخلو سوق أو قسم تجاري أو قطاع صناعي أو زراعي من المنتجات التركية.

وعن الاستيراد عموما، يبين الخبير الاقتصادي نبيل التميمي، في تصريح، أن العراق بابه مفتوح لجميع البضائع وأغلبها لا تخضع إلى سيطرة نوعية حقيقية أو معايير المتانة، وان قسما منها يجري تمريره من تحت الطاولة، بحسب تعبيره، من دون حساب كدخول البضائع المحظورة المحدودة الاستعمال كالمواد الكيميائية، ولعب الأطفال الخطرة، والأدوية، والمنتجات الزراعية المستوردة، ومشيرا الى انه لغرض حماية المنتج المحلي كما في حديد التسليح فإن الدولة ترفع ضريبة الجمرك عليه لحماية المعامل المحلية وقسم منها يدخل للبلد من دون المرور بالجمارك لوجود استثناءات ممنوحة من أعلى سلطات البلد تشمل المستثمرين، والتجار، والمنظمات (NGO) ذات النفع العام.

ومن الصين بلغ استيراد العراق في عام 2021، أكثر من 10 مليارات دولار، بحسب موقع trade map الذي يوفر خريطة التجارة للدول للصادرات والواردات، مبينا ان «هذه الاستيرادات نمت بنسبة 9% ما بين 2017 الى 2021».

ويوضح الموقع ان، أهم ثلاث مواد وسلع استوردها العراق من الصين هي الآلات والأجهزة الميكانيكية وأجزاءها وبقيمة مالية بلغت 1.657 مليار دولار، تليها الآلات والمعدات الكهربائية وأجزاؤها بقيمة مالية بلغت 1.500 مليار دولار، تليها الاثاث والوسائد والمفروشات بقيمة بلغت 809 ملايين دولار.

وفي نظرة الى المنحى البياني لاستيرادات العراق في سنوات سابقة؛ بلغت قيمة استيرادات العراق في عام 2018 مثلا 40 مليار دولار مقارنة مع 34 مليار دولار لسنة 2017، واحتلت الصين المركز الاول بحجم الاستيرادات بمبلغ قدره 10.59 مليار دولار وبنسبة 26% من قيمة الاستيرادات.

تلي ذلك ايران بمبلغ قيمته 4.8 مليار دولار وبنسبة 12%، ثم الولايات المتحدة الامريكية بمبلغ قدره 3.9 مليار دولار وبنسبة 9.8%؛ فيما كانت استيرادات العراق من ايران لعام 2018 متراجعة بنسبة زادت عن الـ 60% مقارنة مع 2017 اذ كان مبلغ الاستيراد لذلك العام 10.3 مليار دولار.

وزادت نسبة الاستيراد من تركيا بنسبة 16% ليصل الى 2.2 مليار دولار مقارنة مع 1.9 مليار دولار لسنة 2017.

وزادت قيمة الاستيراد من البرازيل بنسبة 214% لتبلغ 2.3 مليار دولار مقارنة بـ 728 مليون دولار في 2017 ومتفوقة على تركيا بالنسبة المئوية للاستيرادات.

واستنادا الى خبراء الاقتصاد، أن التاجر والمستهلك يبحثان عن رغبة مشتركة لاقتناء الأشياء الرخيصة ويفضلانها على الغالية ما أدى إلى ما اسموها فوضى تجارية، فالتاجر المحتكر يستورد مواد مثل «ماطورات» الماء، فيفرض أسعارا معينة ويستورد بضائع ذات نوعية منخفضة الجودة فيضطر المستهلك لشرائها، لأنه لا يوجد بديل غير هذا التاجر، ما يدل على ضعف كفاءة التجارة، وقد أسهم المستهلك في الوضع السائد بسبب محدودية دخله ولا يمكنه شراء السلع الجيدة، لأن أسعارها باهظة وتتعلق بمدى الارتباط بين المستهلك والتاجر وكفاءة التجارة والنقل، على حد قولهم.

وفي تصريح لمظهر محمد صالح، المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء، ان «هناك أثرا سلبيا مزدوجا يترتب على الاستيرادات التي هي خارج نطاق ضوابط الجودة المعتمدة قياسيا لدى أجهزة التقييس والسيطرة النوعية سواء في بلادنا أو العالم، فالأول يتمثل بالأضرار التي تستهدف المستهلك المستعمل للبضاعة الرديئة وأخطرها هو ما يتعلق بصحة الإنسان وفوات المنفعة من بضاعة لا توفر المردود الاقتصادي المطلوب، والثاني، هو الهدر الاقتصادي بتسديد الأثمان على سلع واطئة الجودة لا تتناسب والنفع الاقتصادي الضعيف منها، لا سيما السلع المعمرة، ولكنها سريعة العطب، كذلك لوازم الإنتاج ومدخلاته الرديئة في العملية الإنتاجية التي لا توفر أي قيمة مضافة سواء في تطور الناتج المحلي الإجمالي أو رفاهية الفرد»، لافتا الى ان استمرار تدفقها الى البلد يأتي تحت تأثير الإغراق السلعي واغراءات الأسعار المنخفضة، وعليه فإن الاستيرادات الرديئة تعد مصدر استنزاف لثروات البلاد، فضلا عن هدر رفاهية الاستعمال لسلع لا قيمة أو منفعة كافية منها، على حد وصفه.

عيد الفطر المبارك

FAILY MAGAZINE
FEBRUARY 2024

آذار 2024
243

فەیلی

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة
شفق للثقافة والاعلام للكورد الفيليين

تتقدم إليكم أسرة "مجلة فه يلى" أسمى آيات التهاني والتبريكات بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك، سائلين المولى أن يتقبل منا ومنكم صالح الأعمال وأن يعيده علينا وعليكم وعلى الأمة الإسلامية باليمن والبركات، وأن يمن على شعبنا بالأمن والازدهار.